

(٧١٨)

إشكالات وأجوبة

من مصنفات

النحو و الصرف

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٤هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

١-"هاك حروف الجر وهي من إلى ... حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو وتا ... والكاف والبا ولعل ومتى

هذه عشرون حرفا بالاستقراء، وزيد عليها لولا، واقتصر الناظم هنا على خمسة عشر حرفا. [وبحروف الجر وهي من] هي الضمير يعود على الحروف، إذا مدلوله جمع (هي) مبتدأ، و (من) خبر ومدلوله شيء واحد. إذا المبتدأ دل على الجمع، والخبر دل على المفرد، وشرط المبتدأ والخبر التطابق فلا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى والخبر مفردا كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ مفردا والخبر مثنى فلا يصح نحو: زيد قائمان، والزيدان قائم. إذا لابد من التطابق إفرادا وتثنية وجمعا. وهذا **إشكال** يرد عند أرباب المتون، فقوله: [وهي من] لابد من **الجواب** عنه. فنقول: (هي) مبتدأ، و (من) خبر، وهو مفرد لكنه لما أراد أن يخبر عن (هي) وهو جمع في المعنى، قالوا: راعى العطف قبل الحمل، فحينئذ أخبر بـ (من) وما عطف عليه؛ لذلك يقال في الإعراب الصحيح الدقيق (هي) مبتدأ و (من) وما عطف عليه خبر للمبتدأ، فحينئذ قد راعى العطف قبل الحمل يعني قبل الإخبار، فإذا راعى العطف قبل الإخبار فحينئذ يكون قد أخبر بجمع عن جمع؛ لأنه قال: هي-ومدلوله جمع الذي هو الحروف- ثم قال: [من إلى وعن ..... الخ فأخبر عن المبتدأ بجمع فحصل التطابق، إذا لا **إشكال**. [وبحروف الجر وهي من إلى] وكذلك يقال: في [أقسامه] [اسم] فيما سبق [أقسامه] هذا مبتدأ [اسم] هذا خبر. أقسامه جمع [اسم] هذا خبر، وهو مفرد فكيف أخبر عن الجمع بالمفرد؟". [١]

٢-"تدري هل هي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامة الأسماء، فإن لم تقبل فاعرض عليها علامة الأفعال، فإن لم تقبل فاحكم عليها بأنها حرف؛ لأن هذا شأن الحرف، وهو عدم قبول علامة الاسم ولا علامة الفعل. فحينئذ يرد **الإشكال** وهو: أن العدم جعل علامة لوجود الحرف، فكيف يكون العدم دليلا على الوجود، والحرف موجود؟ قالوا: العدم نوعان: عدم مطلق، وعدم مقيد. وهنا الذي جعل علامة على الحرفية-وهو موجود- العدم المقيد، فلم يقل: الحرف هو ما لا يقبل شيئا. لا بل ما لا يقبل علامة الاسم ولا علامة الفعل. فالعدم هنا مقيد، وإذا كان العدم مقيدا صح جعله علامة على الموجود.

[كبلى] أي مثل بلى، وبلى حرف **جواب** مبني على السكون لا محل له من الإعراب. يستعمل بعد النفي فيجعله إثباتا كقوله: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن﴾ (التغابن:٧) والفرق بين بلى ونعم: أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي، أما نعم فتأتي بعد النفي، وبعد الإثبات. فإذا قيل: أما نجح زيد؟ فتصديقه نعم أي لم ينجح. وتكذيبه بلى أي نجح. الحرف على ثلاثة أقسام: حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، نحو: هل وبل، تقول: هل زيد قائم. هل قام زيد. وحرف مختص، وهذا نوعان: مختص بالأسماء، ومختص بالأفعال. فالمختص بالأسماء مثل: (أل) المعرفة، والتنوين، وحروف الجر.

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٥٨

والمختص بالأفعال مثل: السين، وسوف، وتاء التأنيث الساكنة. هذه ثلاثة أقسام ثم كل". [1]

٣-"لم يلد: لم حرف جزم ونفي وقلب، ويلد فعل مضارع مجزوم بلم، وهي حرف، وجزمه السكون الظاهر على آخره، ومثله ولم يولد، والاسم يجزم وذلك كأسماء الشرط: ((ومن يتق الله يجعل له مخرجا (٢))) [الطلاق:٢] من اسم شرط يجزم فعلين، ويتق فعل مضارع مجزوم بمن، وهي اسم، وجزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر. وقلنا: إن عامل الجزم هو الحرف والاسم على الصحيح؛ لأن بعضهم يرى أن الفعل قد يجزم، وهو في مثل هذا التركيب (ومن يتق الله يجعل) فيجعل فعل مضارع **جواب** الشرط مجزوم، هناك قول بأنه مجزوم بفعل الشرط، وهذا ضعيف، يعني العامل فيه يتق فحينئذ يتق هو مجزوم بمن وهو أيضا عامل الجزم في يجعل، فحينئذ يكون الفعل جازما ولكن هذا ليس بصحيح بل الصواب أن عوامل الجزم محصورة في اثنين لفظية الحرف والاسم، وأما الفعل فلا حظ له في الجزم، وأثبت بعضهم عاملا معنويا، وهو الطلب، فالطلب يكون جازما وهذا قول من قال به فلا **إشكال** فحينئذ يثبت عامل معنوي، وذلك نحو: (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم (١٥١)) [الأنعام:١٥١] أتل: فعل مضارع مجزوم، وجزمه حذف حرف العلة، وأصله أتلوا مثل أدعو، فحذف حرف العلة، وليس عندنا حرف، ولا اسم إذا جعلنا الجزم محصورا في الحرف والاسم، فيرد السؤال (أتل) مجزوم ولا **إشكال** فأين عامله؟ قالوا: هذا واقع في **جواب** الطلب، (تعالوا) هذا أمر، وإذا وقع الفعل المضارع في **جواب** الطلب كالأمر أو النهي أو الدعاء -كما سيأتي- كان الطلب". [2]

٤-"عاملا فيه الجزم، فحينئذ نقول: أتل فعل مضارع مجزوم لوقوعه في **جواب** الطلب، والجازم له هو الطلب وهو عامل معنوي، وهذا أثبته ابن هشام - رحمه الله - في شرح قطر الندى بأن الطلب يكون عاملا الجزم فحينئذ لا **إشكال** في إثباته بخلاف القول بأن الفعل يجزم لقوة هذا القول، إذ اذا عامل الجزم اثنان لفظيان: الاسم والحرف، ولا بأس بزيادة عامل معنوي وهو الطلب، وأما من لم يثبت الطلب في مثل: (قل تعالوا) يقول: هو مجزوم بإن الشرطية مقدرة: ((قلتعالوا (((((() تقديره: إن تأتوا أتل، إذا وقع في **جواب** إن الشرطية، لكن يرد **إشكال** أن الحرف لا يعمل محذوفا كحرف الجر، وإنما يعمل ملفوظا به، ولهذا **الإشكال** نقول من زاد الطلب فلا بأس.

قال الناظم - رحمه الله -

إن السكون يا ذوي الأذهان ... والحذف للجزم علامتان

[إن السكون] يقال فيه ما قيل في قوله: [إن الكلام عندنا فلتستمع] لأن إن إنما يؤتى بها لتوكيد الكلام، وتوكيد الكلام إنما يكون لمن كان مترددا في الخبر أو شاكا فيه أو منزلا منزلة من هو متردد أو شاك في الخبر، أما خالي الذهن الذي هو لم يسبق له علم بالخبر فحينئذ لا نحتاج إلى توكيد الخبر وإلا صار في الكلام حشو، والحشو هو الذي حذفه أولى من ذكره،

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٨٢

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٢١٠

ولذلك لا يدعى الحشو في أي كلام هكذا، وإنما يقال: حشو إذا ثبت بدليل بأن يكون خالف قاعدة واضحة بينة، وأما إذا لم يكن كذلك فحينئذ لا بد من الاعتذار، وهنا لما كان الكتاب للمبتدئ صعب الاعتذار لأنه". (١)

٥-"ضمنا إذا قيل: لن أقوم، وقصد به لن أقوم أبدا. فلا **إشكال** حينئذ، ولذلك قد يؤكد هذا المعنى إذا جئت بلفظ أبدا بعد لن حينئذ إذا قيل: لن أقوم أبدا صارت أبدا معينة للاحتمال الذي تحتمله لن وهو التأبيد. وإعمال لن نحو قوله تعالى: (لن نبرح) [طه:٩١] لن حرف نفي ونصب واستقبال، ونبرح فعل مضارع ناقص منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن. وقوله تعالى: (لن نؤمن لك) [البقرة:٥٥] لن حرف نفي ونصب واستقبال، ونؤمن فعل مضارع منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره. وقوله تعالى: (لن تنالوا البر) [آل عمران:٩٢] تنالوا فعل مضارع منصوب بلن ونصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة.

[إذن] بكسر الهمزة وفتح الذال، وهذا هو الحرف الثالث الذي ينصب الفعل المضارع بنفسه، وهي تعمل ظاهرة. واختلف في إذن هل تكتب النون نونا أم تكتب ألفا؟ فيها ثلاثة أقوال: الأول: وهو المشهور أنها تكتب نونا فيما إذا أعملت، وأما إذا أهملت وألغيت كتبت ألفا. الثاني: أنها ترسم بالنون مطلقا وهو قول المبرد. والثالث: أنها ترسم بالألف مطلقا وهو قول الفراء. والقول الأول وهو التفصيل أحسن وقد رجحه صاحب النحو الوافي. [إذن] تفيد الجزاء **والجواب** عند سيبويه، فهي حرف **جواب** لأنها تقع **جوابا** لكلام سابق عليها، فحينئذ لا تقع ابتداء في أول الكلام، لا يأتي إنسان ويبتدئ كلامه ويقول: إذن اليوم كذا، هكذا دون أن تقع في". (٢)

٦-"استطاع صلة الموصول، وهو في قوة المشتق أي المستطيع، فمن استطاع بدل بعض من كل على الصحيح؛ لأن الناس كل وليس كل الناس مستطيع.

[كمن يأكل رغيفا نصفه يعط الثمن] كمن الكاف بمعنى مثل، أو كقولك حينئذ تكون داخلة على محذوف، ومن يأكل رغيفا فمن اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ويأكل فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وجزمه سكون آخره، والفاعل ضمير مستتر تقدير هو يعود على من، رغيفا مفعول به، ونصفه بدل بعض من كل، الرغيف كل، وهو لم يأكل كل الرغيف، وإنما أكل بعض الرغيف، حينئذ نقول: بدل بعض من كل، وقد اشتمل على الضمير هنا، نصفه أي نصف الرغيف، فأكل نصف الرغيف، فوجدت الحقيقة أن يكون الثاني جزءا من الأول، والنصف جزء أو بعض من الكل ولا **إشكال**، ويعط الثمن يعط فعل مضارع **جواب** الشرط مجزوم وجزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من، والثمن مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. عرفنا بدل البعض من الكل، وهل يوجد بدل الكل من البعض؟ نقول: هذا فيه خلاف، والأكثر على المنع، وجوزه بعضهم

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٢١١

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٢٦٦

وأثبت بدل الكل من البعض. قال الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات". [١]

٧-"وما تصرف منه إنما يتعدى بعلى لا بالباء، إذا المفعول به: هو اسم وقع فعل الفاعل عليه إثباتا أو نفيا، وفسروا الوقوع هنا بتعلقه بما لا يعقل إلا به إثباتا أو نفيا. مثلا ضربت زيدا ضربت فعل وفاعل، وزيدا مفعول به، هل ثم ملابسة وارتباط بين المفعول به والفاعل والفعل؟ نقول: نعم، وهو كون زيد محلا لوقوع فعل الفاعل وهو الضرب، لو قيل: من المضروب؟ قيل: زيد، إذا هذه العلاقة هي تعلق المفعول به بالعامل على جهة إيقاع الفاعل ذلك الفعل على المفعول به، لكن لو قال: ما ضربت زيدا، حينئذ المفعول به وهو زيدا ما وقع عليه فعل الفاعل، بل ليس عندنا فعل أصلا، لأنه نفي، والنفي عدم ليس بشيء، فكيف نقول: زيدا مفعول به وقع عليه فعل الفاعل والضرب منفي ما حصل ضرب أصلا؟! كذلك النهي نحو: لا تضرب زيدا. فهذا **إشكال** أورده بعضهم، **والجواب**: أن هذا اصطلاح، ولذلك أرادو أن يعمموا الوقوع، فقالوا: الوقوع الأصل فيه الوقوع بالفعل فضربت زيدا الأصل أن تضربه فيكون زيد مضروبا، فهذا وقوع الفعل عليه بالفعل صريح ولا **إشكال** فيه، لكن في مثل هذا التركيب ما ضربت زيدا، ولا تضرب زيدا، قالوا: ثم علاقة وارتباط ذهني قصد أن النفي هنا قد نفي الضرب عن محل لو وقع عليه لكان محلا له وقابلا له، إذا ثم ارتباط، تعلق زيد هنا بالضرب بمعنى أنه لو أراد إيقاعه لوقع ولكنه منفي عنه، فحينئذ صار مفعولا به بالقوة لا بالفعل كضربت زيدا فزيدا مضروب بالفعل يعني وقع عليه الضرب، لكن ما ضربت زيدا لو أراد أن". [٢]

٨-"لك كيف جاء زيد؟ هل جاء ماشيا؟ هل جاء طائرا؟ هل جاء راكبا؟ هل جاء يحبو حبوا؟ هذا كله محتمل، فحينئذ تأتي بالحال كاشفة وموضحة لا لذات الفاعل وإنما للصفة التي اتصف بها الفاعل التي دل عليها عاملها، لأن العامل يتضمن صفة وهي المجيء، فهو صفة في المعنى، والمجيء متعدد وله صفات وهيئات حينئذ يرد **الإشكال** والخفاء والاستتار، كيف جاء زيد؟ تقول: راكبا إذا راكبا هذا حال: اسم منصوب مفسر لما انبهم وخفي واستتر من هيئة وصفة مجيء زيد وأما زيد فهو معلوم.

ولذلك كما سيأتي أن الحال قد تكشف وتفسر الفاعل، وقد تفسر المفعول به وقد تفسرهما معا.

وابن هشام رحمه الله عرف الحال بقوله: وصف فضلة يقع في **جواب** كيف. قوله: وصف، هذا أولى من أن يقال الحال: الاسم، لأن الاسم قد يكون جامدا وقد يكون مشتقا، والحال الأصل فيها أن تكون مشتقة، فإذا قيل الحال: هي الاسم شمل الجامد والمشتق، وإذا قيل: وصف فهو أخص وأدق.

والمراد بالوصف هنا ما ذكرناه سابقا في باب النعت وهو ما دل على ذات وحدث، فكل لفظ في لغة العرب دل على ذات

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٤٨٨

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٤٩٨

موصوفة بمعنى فهي صفة أو قل مشتقة، وهنا يراد به خمسة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأمثلة المبالغة؛ لأن قوله مثلا جاء زيد راكبا، فراكبا اسم فاعل يدل على ذات زيد وأنه متصف بالركوب، والركوب نوع من أنواع المجيء". [١]

٩-" وامرأتان ويجوز النصب في غير القرآن أي فاستشهدوا وحكى سيبويه إن خنجرا فخنجرا أي فاتخذ خنجرا (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) هذه قراءة الحسن وأبي عمرو بن العلاء وعيسى وابن كثير وحميد بفتح أن ونصب تذكر وتخفيفه وقرأ أهل المدينة (أن تضل إحداهما فتذكر) بفتح أن ونصب تذكر وتشديده وقرأ أبان بن تغلب والأعمش وحمزة (إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) بكسر إن ورفع تذكر وتشديده قال أبو جعفر ويجوز تضل بفتح التاء والضاد ويجوز تضل بكسر التاء وفتح الضاد والقراءة الأولى حسنة لأن الفصيح أن يقال أذكرتك وذاكرتك وعظتك قال جل وعز وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم رحم الله فلانا كأي من آية أذكرنيها وفي هذه القراءة على حسنها من النحو **إشكال** شديد قال الفراء هو في مذهب الجزاء وإن جزاء مقدم أصله التأخير أي استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت أن فصار **جوابه** مردودا عليه قال ومثله إني ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى المعنى أنه يعجبه الإعطاء وإن سأل السائل قال أبو جعفر وهذا القول خطأ عند البصريين لأن إن المجازاة لو فتحت انقلب المعنى وقال سيبويه (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) انتصب لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر ومن أجل أن تذكر قال فإن قال إنسان

". [٢]

١٠-" اسم والتقدير إلا كون ميتة (أو دما مسفوحا) نعت (أو لحم خنزير) عطف وكذا (أو فسقا) فإنه رجس ينوى به التأخير وفي الآية **إشكال** يقال قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وليس هما في الآية ففي هذا أقوال منها أنهم سألوا عن شيء بعينه فوقع **الجواب** مخصوصا وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه وقيل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو داخل في الآية معطوف على ما بعد إلا وهذا قول حسن ومثله كثير وفي الآية قول ثالث بين وهو أن ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ميتة فالآية على هذا مشتملة على هذه

١٤٦

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص/٥٢٧

(٢) إعراب القرآن ٣٤٥/١

وقرأ الحسن (ظفر) بإسكان الفاء وقرأ أبو السمال (ظفر) بإسكان الفاء وكسر الظاء وأنكر أبو حاتم كسر الظاء وأنكر أبو حاتم كسر الظاء وإسكان الفاء ولم يذكر هذه القراءة قال ويقال أظفور وحكى الفراء في الجمع أظافير وأظافرة وأظافر وأظفارا (ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما) (ما) في موضع نصب على الاستثناء (ظهورهما) رفع بحملت (أو الحوايا) في موضع رفع عطف على الظهور حاوية وحوايا وحاوياء مثل نافقاء ونوافق وضاربة وضوارب وأبدل من الياء ألف كما يقال صحارى (أو ما اختلط بعظم) (ما) في موضع نصب عطف على ما حملت وفي هذا أقوال هذا أصحها وهو قول الكسائي والفراء وأحمد بن يحيي والنظر يوجبه أن يعطف الشيء على ما يليه إلا أن لا يصح معناه أو يدل دليل على غيره (ذلك جزيناهم) أي الأمر ذلك (وإنا لصادقون) خبر إن والأصل إننا

". (١)

١١-" بمعنى واحد فمعناه أنه قد ضيق الخروج منه ومنع فقد دخل في باب المحظور بهذا فأما قول أبي عبيد إن لا زائدة فقد رده عليه جماعة لأنها لا تزاد في مثل هذا الموضع ولا فيما يقع فيه **إشكال** ولو كانت زائدة لكان التأويل بعيدا أيضا لأنه إن أراد حرام على قرية أهلكناها أنهم يرجعون إلى الدنيا فهذا ما لا فائدة فيه وإن أراد التوبة فالتوبة لا تحرم

٩٦

وقرأ عاصم والأعرج (يأجوج ومأجوج) بالهمز قال أبو إسحاق هما مشتقان من أجة الحريق ومن ملح أجاج ولا يصرف تجعلهما اسما للقبيلتين على فاعول ومفعول ومن لم يهمز جعلهما أعجميين على قول أكثر النحويين قال الأخفش ياجوج من يججت وماجوج من مججت وروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (وهم من كل حدب ينسلون) قال من كل شرف يقبلون والتقدير في العربية حتى إذا فتح سد ياجوج وماجوج مثل وسئل القرية فأما **جواب** إذا ففيه ثلاثة أقوال قال الكسائي والفراء حتى إذا فتحت ياجوج وماجوج اقترب الوعد الحق والواو عندهما زائدة وأنشد الفراء

(فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى ٪ بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل)

". (٢)

١٢-" قرأ (جميعا منة) نصب على المصدر وأجاز أبو حاتم (جميعا منه) بفتح الميم والإضافة على المصدر أيضا بمعنى منا منه ويروى عن مسلمة أنه قرأ (جميعا منه) بالرفع على إضمار مبتدأ

١٤

---

(١) إعراب القرآن ٢/١٠٤

(٢) إعراب القرآن ٣/٨٠

يغفروا في موضع جزم قال الفراء هذا مجزوم بالتشبيه بالجزم والشرط كأنه كقولك قم تصب خيرا وليس كذلك قال أبو جعفر يذهب إلى أنه لما وقع في جواب الأمر كان مجزوما وإن لم يكن جوابا وهذا غير محصل والأولى فيه ما سمعت علي بن سليمان يحكيه عن محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني قال التقدير قل للذين آمنوا اغفروا يغفروا وهذا قول محصل لا إشكال فيه وهو جواب كما تقول أكرم زيدا يكرمك وتقديره إن تكرمه يكرمك وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم (ليجزي قوما) وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي (لنجزي قوما) بالنون وقرأ أبو جعفر القارىء (ليجزى قوما) قال أبو جعفر القراءة الأولى والثانية حسنتان معناهما واحد وإن كان أبو عبيد يختار الأولى ويحتج بأن قبله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) فيختار ليجزي قوما ليعود الضمير على اسم الله جل وعز وهذا لا يوجب اختيارا لأنه كلام الله جل وعز ووحيه فقوله جل ثناؤه لنجزي إخبارا عنه جل وعز فأما (ليجزي قوما) فقال أبو إسحاق هو

". (١)

١٣-" الله (لبثين) فلا حجة فيه لأن أبا إسحاق لم يلق عبد الله ولو كان إسناده متصلا كانت فيه حجة وهذه الأشياء تؤخذ من قراءة عبد الله بما لا تقوم به حجة من إسناد منقطع أو من صحف قد يكتب فيها لابثين بغير ألف فيتوهم قارئه أنه لبثين وفي هذه الآية إشكال لقوله جل وعز (لابثين فيها أحقابا) وهم لا يخرجون منها فمن أحسن ما قيل فيها أن قتادة قال لابثين فيها أحقابا لا انقطاع لها فعلى هذا التقدير يكون الجمع وحقبة حقب وأحقاب جمع الجمع كما قال

(وكنا كندماني جذيمة حقبة ٪ من الدهر حتى قيل لن يتصدعا) ويجوز أن يكون أحقاب جمع حقب وقد ذكرنا ما قال أهل التفسير في معناه فأما أهل اللغة فقولهم إن الحقب والحقبة يقعان للقليل من الدهر والكثير قال أبو جعفر وسمعت علي بن سليمان يقول سألنا أبا العباس محمد بن يزيد عن قول الله جل وعز لابثين فيها أحقابا فقال ما معنى هذا التحديد ونحن إذا حددنا الشيء فقلنا أنا أقيم عندك يوما كان في قوة الكلام أنك لا تقيم بعد اليوم ثم لم يجبنا عنها مذ نيف وثلاثون سنة ونظرت فيها فوقع لي أنه يعني به الموحدون العصاة ثم نظرة فإذا بعده أنهم كانوا لا يرجون حسابا فعلمت أن ذلك ليس هو الجواب قال فالجواب

". (٢)

---

(١) إعراب القرآن ١٤٣/٤

(٢) إعراب القرآن ١٣٠/٥

١٤-"الثاني عشر: أن "نعم" و"بئس" لا يدخلان على "الذي" وأخواتها، ودخولها على "أل" في نحو "نعم الضارب" و "نعم القائم" يدل على أنها ليست موصولة بل هي المعرفة (١) .

الثالث عشر: إضافة إلى ما سبق من أدلة فإنك لو سألت أحدا فقلت: " رجل " و " قائم " معرفتان أم نكرتان؟ لقال: هما نكرتان، فلو قلت: اجعلهما معرفتين، سيقول: " الرجل " و " القائم " فهل يكون مخطئا؟ إذا ماذا صنعت " أل "؟ ولم نتكلف وجها يوقع في **إشكال** لا حاجة إليه.

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث وأعانني على إنجازه وأظهر لي نتائجه، ولعلي أذكر هنا أهم النتائج المستقاة من معايشة هذا البحث في النقاط التالية:

١- أن "أل" الداخلة على الوصف، كالضارب والمضروب مختلف فيها بين النحويين، وإن كان الجمهور على أنها اسم موصول.

٢- أن القول بمذهب الجمهور يوقع في **إشكال** إعرابي ومنشأ هذا **الإشكال** إنما هو من اجتماع اسمين كل منهما يحتاج إلى إعراب وهما: " أل" وصلتها، فإن أعربت " أل" بقيت الصلة بلا إعراب، وإن جعلت الإعراب للصلة بقيت " أل" بلا إعراب

٣- أن **جواب** الجمهور عن هذا **الإشكال** ـ بأن " أل " لما كانت على صورة الحرف نقل الإعراب إلى الوصف الذي بعدها ـ غير مقبول؛ لأن مجيئها على صورة الحرف يعفيها من الإعراب لفظا، أي: من ظهور علامة الإعراب ولكن لا يعفيها من أن يكون لها محل من الإعراب. أما منعها من الإعراب بالكلية: لفظا ومحلا ففيه نظر .

٤- أن المخرج السليم من هذا **الإشكال** الإعرابي هو الأخذ برأي النحويين الذين جعلوا " أل" الداخلة على الوصف معرفة لا موصولة .

---

(١) راجع ص٢٣٨.". [1]

١٥-" مهدي وقيل هو مصدر أي يهديه هديا وقيل على التمييز و (﴿ بالغ الكعبة ﴾) صفة لهدى والتنوين مقدر أي بالغا الكعبة (﴿ أو كفارة ﴾) معطوف على جزاء أي أو عليه كفارة إذا لم يجد المثل و (﴿ طعام ﴾) بدل من كفارة أو خبر مبتدأ محذوف أي هي طعام ويقرأ بالاضافة والاضافة هنا لتبيين المضاف و (﴿ صياما ﴾) تمييز (﴿ ليذوق ﴾) اللام متعلقة بالاستقرار أي عليه الجزاء ليذوق ويجوز أن تتعلق بصيام وبطعام (﴿ فينتقم الله ﴾) **جواب** الشرط وحسن ذلك لما كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ

قوله تعالى (﴿ وطعامه ﴾) الهاء ضمير البحر وقيل ضمير الصيد والتقدير وإطعام الصيد بأنفسكم والمعنى أنه أباح لهم صيد البحر وأكل صيده بخلاف صيده البر (﴿ متاعا ﴾) مفعول من أجله وقيل مصدر أي متعتم بذلك تمتيعا (﴿

---

(١) أل الموصولة ص/٢٨

ما دمتم ﴾) يقرأ بضم الدال وهو الأصل وبكسرها وهي لغة يقال دمت تدام (﴿ حرما ﴾) جمع حرام ككتاب وكتب وقرىء في الشاذ حرما بفتح الحاء والراء أي ذوي حرم أي إحرام وقيل جعلهم بمنزلة المكان الممنوع منه

قوله تعالى (﴿ جعل الله ﴾) هي بمعنى صير فيكون (﴿ قياما ﴾) مفعولا ثانيا وقيل هي بمعنى خلق فيكون قياما حالا و (﴿ البيت ﴾) بدل من الكعبة ويقرأ (﴿ قياما ﴾) بالألف أي سببا لقيام دينهم ومعاشهم ويقرأ (/ [(١)] /) بغير ألف وهو محذوف من قيام كخيم في خيام (﴿ ذلك ﴾) في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف أي الحكم الذي ذكرناه ذلك أي لا غيره ويجوز أن يكون المحذوف هو الخبر ويجوز أن يكون في موضع نصب أي فعلنا ذلك أو شرعنا واللام في (﴿ لتعلموا ﴾) متعلقة بالمحذوف

قوله تعالى (﴿ عن أشياء ﴾) الأصل فيها عند الخليل وسيبويه شيئا ء بهمزتين بينهما ألف وهي فعلاء من اللفظ شيء وهمزتها الثانية للتأنيث وهي مفردة في اللفظ ومعناها الجمع مثل قصباء وطرفاء ولأجل همزة التأنيث لم تنصرف ثم إن الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة قدمت فجعلت قبل الشين كراهية الهمزتين بينهما ألف خصوصا بعد الياء فصار وزنها لفعاء وهذا قول صحيح لا يرد عليه إشكال وقال الأخفش والفراء أصل الكلمة شيء مثل هين على فعل ثم خففت ياؤه كما خففت ياء هين فقيل شيء كما قيل هين ثم جمع على أفعلاء وكان الأصل أشياء كما قالوا هين وأهوناء ثم حذفت الهمزة الأولى فصار وزنها أفعاء فلامها محذوفة وقال آخرون الأصل في شيء شيء مثل صديق ثم جمع على أفعلاء كأصدقاء وأنبياء ثم حذفت

". [(٢)]

١٦-"أو استفهام محقق١، نحو: "نعم زيد" جوابا لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه: ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾٢، أو مقدر كقراءة الشامي٣ وأبي بكر٤: "يسبح له فيها بالغدو والآصال، رجال"٥، وقوله٦: [الطويل]

٢٠٤- ليبك يزيد ضارع لخصومه٧

---

١ أي: أجيب به استفهام محقق -أي ملفوظ به ظاهر الأداة، وإن كان في حيز شرط لا يوجد مدلوله في الخارج.

٢ "٤٣" سورة الزخرف، الآية: ٨٧.

موطن الشاهد: ﴿ليقولن الله﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء لفظ الجلالة فاعلا بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام؛ والتقدير: خلقنا الله؛ لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء، يكون جوابا عن سؤال محقق. انظر شرح التصريح: ١/ ٢٧٣.

---

(١) قيما

(٢) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٢٢٧/١

٣ هو: أبو عمران: عبد الله بن عامر إمام أهل الشام، وقد مرت ترجمته.

٤ هو: شعبة بن عياش، وقد مرت ترجمته.

٥ "٢٤" سورة النور، الآية: ٣٦ والآية: ٣٧.

موطن الشاهد: "يسبح له... رجال".

وجه الاستشهاد: مجيء "رجال" فاعلا بفعل محذوف، دل عليه مدخول الاستفهام المقدر؛ فكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال بالبناء للمجهول، قيل: من يسبحه؟ فأجيب: يسبحه رجال؛ ثم حذف الفعل؛ لإشعار "يسبح" المبني للمجهول به؛ إذ لا يجوز أن نسند "رجال" إلى الفعل المذكور المبني للمجهول؛ لفساد المعنى؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين "بفتح الباء" بل مسبحين بكسرها؛ والآصال:؛ جمع "أصل" بضمتين، و"أصل": جمع أصيل؛ ويجمع "آصال" على أصائل؛ وأما على قراءة يسبح "بكسر الباء" والبناء للمعلوم، فلا **إشكال** في الآية و"رجال" فاعل يسبح، كما هو معلوم. وانظر شرح التصريح: ١/ ٢٧٣.

٦ قيل: هو لبيد بن ربيعة العامري، وقيل: غيره، وقد مرت ترجمة لبيد.

٧ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

ومختبط مما تطيح الطوائح

وفي ديوان لبيد "طبع ليدن": ٥٠، الشاهد من قطعة، مطلعها:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل حشا جدت تسفي عليه الروائح

=". (١)

١٧-"هو﴾١، ونحو: ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾٢، ونحو: ﴿كي لا يكون دولة﴾٣، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قدرت "كي" مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر "كي"، واشترط ابن مالك في أن وأن أمن اللبس؛ فمنع الحذف في نحو: "رغبت في أن تفعل" أو: "عن أن تفعل" **لإشكال** المراد بعد الحذف٤، ويشكل عليه: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾٥، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد.

---

١ "٣" سورة آل عمران، الآية: ١٨.

موطن الشاهد: ﴿شهد الله أنه...﴾.

وجه الاستشهاد: "حذف حرف الجر قبل "أنه"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي؛ والأصل: شهد الله بأنه لا إله إلا هو، ومحل أن وما دخلت عليه النصب على مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه في أحد قوليهما؛ لأنهما جعلا أقوى منهما

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك /

أن يكون المحل جرا وقيل غير ذلك. شرح التصريح: ١/ ٣١٣.
٢ "٧" سورة الأعراف، الآية: ٦٣.
موطن الشاهد: ﴿أوعجبتم أن جاءكم﴾.
وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "أن جاءكم"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي كما في الآية السابقة.
٣ "٥٩" سورة الحشر، الآية: ٧.
موطن الشاهد: ﴿كي لا يكون﴾.
وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "كي لا يكون"؛ والحذف هنا قياسي كما في الآيتين السابقتين.
٤ فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف، ولا يدرى أهو علم "عن" أو "في" والمعنيان مختلفان، وليس هنالك قرينة تزيل هذا اللبس.
٥ "٤" سورة النساء، الآية: ١٢٧.
موطن الشاهد: ﴿أن تنكحوهن﴾.
وجه الاستشهاد: حذف الحرف قبل "أن" واختلف النحاة بسبب اللبس لعدم القرينة المرجحة؛ فبعضهم قدر "في أن" وبعضهم قدر "عن أن" واستدل كل على ما ذهب إليه، وأجيب عنه بجوابين، ذكرهما المرادي في شرح النظم؛ أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس؛ والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين وفي الكشاف: يحتمل في أن تنكحوهن؛ لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن، وتبعه البيضاوي، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة.
التصريح: ١/ ٣١٣، ومغني اللبيب: ٦٨٢، ٧٨٨.". [1]

١٨-"فإذا علمنا أن زيادا توفي سنة (٥٣هـ)، ففي ذلك دليل على أن أبا الأسود أصيب بالفالج قبل هذا العام، أما وفاته فكانت عام (٦٩هـ) رحمه الله.
وجاء في صفته أيضا على ما ذكره ابن سلام أنه "كان علوي الرأي" (١) . ووصفه أبو الفرج فقال: "كان معدودا في التابعين والفقهاء والشعراء والمحدثين والأشراف والفرسان والأمراء والدهاة والنحويين والحاضري الجواب والشيعة والبخلاء والصلع الأشراف، والبخر الأشراف" (٢) .
قلت: وصف أبي الأسود رحمه الله بأنه كان علوي الرأي وأنه كان معدودا في الشيعة مشكل، فالوصف الأول وصف سياسي من أوصاف أهل السنة والجماعة، والوصف الثاني من أوصاف الشعوبية.
قلت: ويرفع هذا الإشكال بأن نعلم أن وصف (الشيعة) مر بثلاثة أطوار:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك /

الطور الأول: أصحاب علي وأصحاب معاوية رضي الله عنهما

كانت صفة (الشيعة) في هذا الطور وصفا لغويا يراد بها معنى الأصحاب، ذلك أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما استشهد، إذ قتله غوغاء عبد الله بن سبأ لعنه الله، بايع أهل المدينة عليا رضي الله عنه، ومن بايعه أهل المدينة كان له الأمر، إذ هي عاصمة الدولة، وفيها أشياخ صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فكان من أول ما فعله علي رضي الله عنه، أن عزل ولاة عثمان رضي الله عنه، فأشير عليه أن يبقي معاوية على الشام حتى يأخذ منه البيعة ثم يعزله، فإن روجع في ذلك. قال: ولاه عمر وعثمان من قبل، لكن عليا رضي الله عنه أبى وأصر على العزل. وامتنع معاوية في الشام يطلب بدم عثمان رضي الله عنه، وأنه ولي دمه، إذ عثمان رضي الله عنه من بني أمية.

---

(١) تاريخ النحو العربي: علي أبو المكارم ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩.". (١)

١٩-"(من الخفيف)

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

... أي أن الأمر من يدخل ، لأن من هذه شرطية ، وأدوات الشرط لا يعمل فيها ما قبلها

والوجه الثاني : أن يكون المحذوف اسما ظاهرا تقديره إن رجلا من آمن الناس علي ، ومن هذا قوله تعالى : [وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به] (١) ، أي أحد ، وقوله :

... [من الذين هادوا يحرفون] (٢) ، أي فريق ، وقوله : [يغفر لكم من ذنوبكم] (٣) أ ي شيئا ، وأنشد سيبويه (٤) : (من الوافر)

... ... كأنك من جمال بني أقيش يقعقع خلف رجليه بشن

أي جمل من جمال ، وأنشد أيضا (٥) : (من الطويل)

... وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

... أي فمنهما تارة أموت ، وهذا الباب واسع جدا ، ومن أنكر أن يكون في الكلام ، أو في القرآن مقدر محذوف ، أو أن بعضه يعمل في بعض / ولا يتعلق بعضه ببعض فقد٣ ب اقتحم خطرا ، وركب غريرا ، ثم هو محجوج بقول العرب : ضرب زيد من غير ذكر مضروب ، ومن المحال وقوع الضرب من غير مضروب ، والله أعلم .

... وهذا أول الابتداء في ذكر ما تيسر من إيضاح ما ألغز من الإعراب مما أنشده أبو علي في تذكرته :

... ... لا تقنطن وكن في الله محتسبا ... ... فبينما أنت ذا بأس أتى الفرجا

موضع الإشكال فيه نصب (ذا) وحقه أن يكون مرفوعا ؛ لأنه خبر المبتدأ ، الذي هو (أنت) لعلة في قوله : فبينما

---

(١) الإجابة في أصول فقه النحو ص/١٥٦

أنت ، **والجواب** عن نصبه أنه خبر لكان المضمرة ، تقديره فبينما كنت ذا بأس ، وهذا كقول ما أنشده سيبويه (٦) : (من البسيط)

---

(١) النساء ١٥٩

(٢) النساء ٤٦

(٣) الأحقاف ٣١ ، نوح ٤

(٤) خزانة الأدب ، الشاهد ٣٤٦ . والمفصل ، والكامل للمبرد

(٥) نسب هذا البيت لكل من تميم بن أبي بن مقبل ، والعجير السلولي ، وهو في ديوانيهما .

(٦) البيت لخفاف بن ندبة السلمي .". [1]

٢٠-"... ... أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

أي لئن كنت ذا نفر .

الإشكال الثاني نصبه الفرجا ، وحقه أن يكون مرفوعا ؛ لأنه فاعل أتى ، **والجواب** عن النصب أنه مفعول بـ(محتسبا) ، تقديره لا تقنطن ، وكن في الله محتسبا الفرجا ، وفي أتى ضمير فاعل ، يعود إلى الفرج ، فتقدير الكلام إذا : احتسب في الله الفرج ، فبينما كنت ذا بأس أتاك الفرج .

ومن ذلك ما أنشده أبو علي أيضا في مسائله البصرية :

... سآتر مهرتي رجل فقير ... ... وأركب في الحوادث مهرتان

الإشكال فيه أيضا في رفعه رجل فقير ، **وجوابه** أنه مرفوع على الحكاية ، والثاني رفعه مهرتان ، وحقه أن يكون منصوبا ؛ لأنه مفعول لأركب ، **وجوابه** أنه ليس تثنية مهرة ، وإنما هو مهر رجل تان / أي تاجر ، ومنه ما أنشده بعض العلماء : (من الوافر) ٤أ

أكلت دجاجتان وبطتان كما ركب المهلب بغلتان

أي دجاج رجل تان ، وكذا البواقي .

... وسيأتي لهذا نظير إن شاء الله تعالى .

... وأنشد أبو علي أيضا بقوله :

فرعون مالي وهامان الأولى زعموا ... أني بخلت بما يعطيه قارونا

الإشكال فيه أيضا في موضعين ، أحدهما : نصبه فرعون ، **وجوابه** أن قوله (فر) فعل أمر من قولهم : أفر الشيء يفره ، إذا كثره ، وفاعله مستتر ، أي فر أنت ، وقوله عون مفعول بفر ، والعون ها هنا بمعنى الأعوان ، أي أكثر أعوان ما لي ،

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/٤

وها مان : ها فعل ماض ، أي ضعف ، ومان فاعل بوها ، والمان أسفل البطن .

الإشكال الثاني : نصبه قارون ، وظاهره أن يكون مرفوعا فاعلا ليعطي ، **وجوابه** أنه منصوب على أنه مفعول ثان ليعطي ، وفاعل يعطي مستتر ، أي يعطيه الله قارونا ، أضمر الفاعل للعلم به ، فيصير تقدير الكلام : كثر أعوان مالي ، ضعف مان الذين زعموا أني بخلت بالذي يعطيه الله قارونا ، والله أعلم .

... ومن ذلك ما أنشده ابن السكيت :

... ... قال زيد سمعت صاحب بكر ... قائل قم وقعت في اللأواء". [(١)]

٢١-"**الإشكال** فيه في أربعة مواضع ، أحدها : قال زيد بالجر ، وحقه أن يكون مرفوعا فاعلا لقال ، **وجوابه** أنه مخفوض بإضافة قال إليه ، وقال منصوب لأنه مفعول بسمعت مقدم ، وقال هاهنا اسم وليس بفعل ، من قوله صلى الله عليه وسلم : نهى من (١) القال والقيل ، فيصير تقديره : سمعت قال زيد ، أي كلام زيد .

/ ... **الإشكال** الثاني قوله : صاحب بكر ، بكسر الباء من صاحب ، وظاهره يقتضي٤ب أن يكون منصوبا بسمعت ، **وجوابه** أن قوله صاح منادى مرخم، أي يا صاح ، وببكر جار ومجرور .

... **الإشكال** الثالث قوله : قائل بالرفع ، وظاهره يقتضي أن يكون منصوبا على الحال من صاحب بكر ، **وجوابه** أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي وهو قائل .

... **الإشكال** الرابع قوله : في اللأواء بالرفع ، الظاهر أن يكون مجرورا بفي ، **وجوابه** أن قوله : ف فعل أمر من وفى يفي ، واللأواء مرفوع بالابتداء ، وخبره ببكر المتقدم ذكره ، فيصير تقدير البيت : سمعت كلام زيد وهو قائل اللأواء ببكر قد وقعت فف ، أي فاعف .

... ومن ذلك ما امتحن به أبو محمد اليزيدي ، أحد أئمة العربية ، والفراء المشهورين أبا الحسن الكسائي بحضرة الرشيد ، وهو قول الشاعر :

... ... لا يكون العير مهرا ... ... لا يكون المهر مهر

---

(١) ربما الصواب عن القال والقيل .". [(٢)]

٢٢-"قال اليزيدي للكسائي : انظر في الشعر ، هل فيه عيب؟ قال الكسائي : نعم ، قد لحن الشاعر ، فإنه لا بد أن ينصب المهر ، لأنه خبر يكون المتصرفمن كان ، فقال اليزيدي : أخطأت ، الشعر صحيح ، وضرب بقلنسوته الأرض ، وقال : أنا أبو محمد، إنما هو لا يكون العير مهرا لا يكون ، ثم ابتدأ بقوله : المهر مهر ، فيكون الكلام قد تم عند قوله

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/٥

(٢) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/٦

لا يكون ، وابتدأ الكلام بعده ، فقال يحيى بن خالد ، وكان حاضرا : أتتكئ بحضرة أمير المؤمنين ، وتكشف رأسك ، والله لخطأ الكسائي مع أدبه / أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك ، ٥ أ فقال له : الغلبة أنعشتني ، ما كنت أحسب منه ذلك والله ، ومن ذلك ما أنشده بعض العلماء :

... ... صل حبالي فقد سئمت الجفاء ... ... يا قتولي واحفظ علي الإخاء

... **الإشكال** فيه في موضعين : أحدهما قوله : الجفاء بالرفع ، وظاهره يقتضي أن يكون منصوبا بسئمت ، **وجوابه** أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره قتولي يا فلان ، وحذف المنادى .

... **الإشكال** الثاني ، قوله : الإخاء بالرفع ، وظاهره يقتضي أن يكون منصوبا باحفظ ، **وجوابه** أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره علي ، مقدم عليه ، كقولك : علي إكرامك ، واحفظ كلام تام ، لا تعلق له بما بعده ، فيصير تقدير البيت : الجفاء قتولي يا فلان ، اصبر فعلي إكرامك .

... ومن ذلك ما أنشده العلماء المتقدمون والمتأخرون (١)

هيهات قد سفهت أمية رأيها واستجهلت سفهاؤها حلماؤها

حرب تورد بينها بتشاجر قد كفرت آباؤها أبناؤها

---

(١) للفرزدق ، ولم أجده في المطبوع من ديوانه ، انظر رسالة الصاهل والشاحج / الموسوعة الشعرية .". [١]

٢٣-"**الإشكال** في البيت الأول في موضعين ، أحدهما : قوله سفهت أمية رأيها ، بنصب الرأي ، وظاهره يقتضي أن يكون مرفوعا بدلا من أمية ، أي رأي أمية ، كقولك أعجبني زيد علمه ، أي علم زيد ، **وجوابه** أنه منصوب على أنه مفعول به ، كقوله تعالى : [إلا من سفه نفسه] (١) فتكون سفهت على هذا التقدير بمعنى سفه ذكره جماعة من العلماء المتقدمين ، ويجوز أن يكون منصوبا على التمييز ، على مذاهب الكوفيين ، فإنهم يجوزون أن يكون التمييز معرفة ، كقولك تصبب زيد عرقا / أي تصبب عرق زيد ، [واشتعل الرأس شيبا] (٢) ٥ ب أي اشتعل شيب الرأس ، وعلى هذين الوجهين يخرج نصب قوله تعالى : [وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها] (٣) في نصب المعيشة .

... **الإشكال** الثاني : سفهاؤها حلماؤها ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون الأول مرفوعا فاعلا لاستجهلت ، والثاني منصوب على أنه مفعول به ، **وجوابه** أن قوله : استجهلت ، كلام تام ، فيه ضمير يعود على أمية ، وقوله سفهاؤها حلماؤها مبتدأ وخبر ، أي سفهاء الحرب حلماؤها .

... وأما الثاني **فالإشكال** فيه في موضع واحد ، وهو قوله : كفرت آباؤها أبناؤها ، برفعهما ، وظاهر الكلام يقتضي رفع الأول ، ونصب الثاني ، على ما تقدم في البيت الأول ، **وجوابه** أن قوله : قد كفرت ، كلام تام ، ومعناه قد لبست أمية السلاح ، وهو التغطية ، وقوله : آباؤها أبناؤها مبتدأ وخبر ، ومن ذلك قول الشاعر ، وأنشده بعض المتأخرين :

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/٧

كساني أبي عثمان ثوبان للوغى ... ... وهل ينفع الثوب الرقيق لدى الحرب

الإشكال فيه في موضعين ، أحدهما : أب عثمان ، بالجر ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا ، فاعلا لكساني ، **وجوابه** أن قوله كساني ، الكاف للتشبيه ، أي مثل ساني ، والساني المستقي ، من قولهم سنا ، يسنو ، إذا استقى ، وأبي عثمان على هذا مجرور بإضافة ساني إليه .

---

(١) البقرة ١٣٠

(٢) مريم ٤

(٣) القصص ٥٨". [(١)]

٢٤-"... **والإشكال** الثاني قوله ثوبان بالرفع ، وظاهره يقتضي أن يكون منصوبا على أنه مفعول لكساني ، **وجوابه** أنه اسم علم على رجل ، وليس بتثنية / ثوب ، فيصير تقدير ١٦أ الكلام : ثوبان للوغى مثل ساني أبي عثمان في الضعف وقلة الفائدة والغناء ، ومن ذلك ما أنشده بعض العلماء (١) : ...

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

الإشكال فيه في موضع واحد ، وهو سب الكلابا ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا على أنه مفعول لما لم يسم فاعله ، كقوله : سب زيد ، وشتم عمرو ، **وجوابه** أنه منصوب على أنه مفعول به لسب ، والمفعول الذي لم يسم فاعله هو المصدر الذي دل عليه سب ، أي سب السب ، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ لأن الفعل إذا بني لما لم يسم فاعله ، وفي الكلام مفعول به ، ومصدر ، لم يجز أن يقام المصدر مقام الفعل إلا في ضرورة الشعر على نحو ما ذكروه ، بل يتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ؛ لكونه أشبه بالفاعل من سائر المفاعيل ، وأقرب إليه منها ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... أبالكوز فاشرب قهوة بابلية لها في عظام الشاربين دبيب

الإشكال فيه في موضع واحد ، وهو قوله : أبالكوز ، بالنصب (٢) ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مجرورا بالباء ، **وجوابه** أن قوله : أبل ، فعل أمر من قولهم : أبل فلان من مرضه ، إذا أفاق ، وكوز اسم علم على رجل ، وهو منادى بحذف حرف النداء ، كقوله تعالى : [يوسف أعرض عن هذا] (٣) ، أي يا يوسف أعرض عن هذا ، فتقدير الكلام إذا : أفق ، إن تقف تشرب قهوة بابلية .

... ومن ذلك ما أنشده بعض العلماء :

... ... لقد قال عبد الله شر مقالة ... كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

---

(١) من الوافر لجرير

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/٨

(٢) كتبت : بالرفع ، وهو خطأ ، لأن الأسماء الخمسة (أب ، أخ ، حم ، فو ، ذو) ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء .

(٣) يوسف ٢٩". (١)

٢٥-"/ **الإشكال** فيه في موضعين ، أحدهما : عبد بفتح الدال ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون ٦ب مرفوعا فاعلا بقال ، **وجوابه** أنه أراد تثنية عبد ، أي عبدان لله ، ثم حذف النون للإضافة ، والألف لسكونها ، وسكون اللام من الله ، فهو مرفوع في التقدير ، منصوب في اللفظ .

... **والإشكال** الثاني ، قوله : يا عبد العزيز ، برفع العزيز ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مجرورا ، **وجوابه** أن قوله : يا عبد منادى مرخم ، أي يا عبدة ، ثم حذف الهاء للترخيم ، وترك الفتحة قبلها تدل عليها ، وقوله : العزيز حسيبها ، مبتدأ وخبر ، فيصير تقدير البيت : العزيز حسيب هذه المقالة التي هي شر (١) ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... ستعلم أنه يأتيك بكر ... ... وأن أخوك في من اللغوب

الإشكال فيه في موضعين ، أحدهما قوله : بكر ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا فاعلا بيأتي ، **وجوابه** أن قوله : يأتي فعل فاعله مستتر ، أي يأتي إنسان كبكر ، فبكر على هذا مجرور بكاف التشبيه .

... **الإشكال** الثاني قوله : وإن أخوك بالرفع ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون منصوبا؛ لأنه اسم إن ، **وجوابه** أن (إن) فعل ماض من الأنين ، فعلى هذا الأخ مرفوع به ، فتقدير البيت إذا : ستعلم أنه يأتي إنسان مثل بكر ، وقد أن أخوك من اللغوب ، واللغوب التعب ، قال تعالى : [وما مسنا من لغوب] (٢) ، أي تعب ، ومن ذلك ما أنشده بعض العلماء :

لقد قال عبد الله قولا عرفته ... ... أتانا أبي داوود في مرتع خصب

/**الإشكال** فيه في موضعين ، أحدهما قوله : عبد الله ، بالفتح ، وظاهر الكلام يقتضي أن ٧ أ يكون فاعلا مرفوعا بقال ، **وجوابه** أنه أراد تثنية عبد على ما قدمنا ذكره في البيت قبله .

---

(١) كتبت : أشر ، وهوخطأ .

(٢) ق ٣٨". (٢)

٢٦-"... **الإشكال** الثاني : أتاني أبي داوود ، بخفض أبي ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا فاعلا بالاتي ، **وجوابه** أن قوله : أتانا تثنية أتان ، فعلى هذا يكون أبي داود مخفوضا بإضافتها إليه ، ومن ذلك قول الشاعر ، ما أنشده

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/٩

(٢) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٠

ابن السيد :

... ... رأيت عبد الله يضرب خالد ... وأبا عميرة بالمدينة يضرب

الإشكال فيه في موضعين ، أحدهما قوله : يضرب خالد بالرفع ، **وجوابه** أنه مرفوع يضرب على أنه فاعل ، ومفعول يضرب محذوف ، تقديره يضرب خالد عبد الله .

... **والإشكال** الثاني قوله : أبا عميرة ، برفع عميرة ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مجرورا بإضافة أبا إليه ، **وجوابه** أن أبى فعل ماض من الإباء ، من قولهم أبي يأبي إذا امتنع ، فيصير تقدير البيت : رأيت عبد الله يضربه خالد ، وامتنع عميرة من أن يضرب بالمدينة ، ومن ذلك ما أنشده أبن السيد أيضا :

... ... وإنا رعاة للضيوف أكارما ... سمت يراها الأقربون على بعد

الإشكال فيه في موضع واحد ، وهو قوله : وإنارعاة ، بالخفض ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا خبرا لإنا ، **وجوابه** أن قوله إن حرف شرط جازم ، ونار ، النار المعروفة ، وعات مخفوض بإضافة النار إليه ، وهو اسم فاعل من قولهم عتا يعتو إذا تجبر ، فتقدير الكلام : إنا وإن سمعت نار عات ، أي ارتفعت للضيوف ، في حال كونهم كراما ، فرآها الأقربون على بعد ، ولم يذكر في البيت **جواب** الشرط ، فتقديره والله أعلم : ارتفعت نار

/ هذا المعاتي للضيوف ، تقصد وتؤم ، ومن ذلك قول الشاعر : ٧ب

... ... أقول لخالدا ياعمرو لما ... علتنا بالسيوف المرهفات

الإشكال فيه في موضعين ، أحدهما قوله : لخالد أبا ، بالنصب ، **وجوابه** أن اللام من قوله لخالدا فعل أمر من ولي يلي ، وخالد منصوب بهذا الفعل ، أي اتبع خالدا يا عمرو .". (١)

٢٧-"... **والإشكال** الثاني قوله : علتنا بالسيوف المرهفات ، برفع السيوف ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مجرورا بالباء ، **وجوابه** أن علت فعل ماض من علا يعلو ، ونابي جملي ، والناب هو الجمل المسن ، والسيوف مرفوع ؛ لأنه فاعل علت ، فتقدير البيت : قلت يا عمرو اتبع خالدا لما علت السيوف المرهفات جملي ، والله أعلم ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... وأنتم معشر قوم لئام ... ... نلقى إليكم أذى وبؤس

الإشكال فيه في موضعين ، أحدهما قوله : معشر بالجر ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا ، خبر المبتدأ الذي هو أنتم ، **وجوابه** أن قوله : معشر ، أي مع شر ، ولكنه خفف لإقامة الوزن ، فهو إذا مجرور بمع .

... **والإشكال** الثاني قوله : وبؤس بالخفض ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون منصوبا بالعطف على أذى ، **وجوابه** أنه مخفوض بالعطف على شر ، فتقدير البيت : إنا وأنتم مع شر وبؤس ، نلقى إليكم أذى ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... تبين فإن الدهر فيه عجائبا ... ولم طوت الغبراء قوما وداحس

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١١

الإشكال فيه في موضعين ، أحدهما قوله : عجائبا ، بالنصب ، وظاهر الطلام يقتضي أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وخبره في المجرور المقدم عليه ، **وجوابه** أنه منصوب / على ٨أ أنه مفعول لتبين .

... **والإشكال** الثاني قوله : وداحس بالجر ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون منصوبا عطفا على قوما ، **وجوابه** أن داحس فعل أمر من دحس يدحس (١) ، أي جرب ، فهو إذا معطوف على تبين ، أي تبين عجائبا وجرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... فأصبحت تغر كوانسا ... ... فلا تلمه لن ينام البائسا

الإشكال فيه نصب البائسا ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا فاعلا بينام ، **وجوابه** أنه منصوب على أنه بدل من الهاء في تلمه ، فتقدير البيت : فلم تلم البائس ، فإنه لن ينام ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... قيل لي انظر إلى السهام تجدها ... ... طائرات كما يطير الفراشا

---

(١) كتب : فعل أمر من داحس أحس ، أظنه من أخطاء الناسخ ."(١)

٢٨-"**الإشكال** فيه في نصب الفراشا ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا فاعلا ليطير ، **وجوابه** أنه منصوب على أنه مفعول ثان لتجدها ، تقديره تجدها طائرات كالفراش ، فلما سقطت الكاف انتصب ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... يسعدنا بالمزار طارقه ... ... هند ظلاما فتغنم الغرض

الإشكال فيه رفعه الغرض ، وظاهر الكلام يقتضي أن يكون منصوبا مفعول لنغنم ، **وجوابه** أنه مرفوع ؛ لأنه فاعل ليسعدنا ، تقديره : يسعدنا الغرض بأن تزورنا هند طارقة فنغنم ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... كل بابا إذا وصلت إليه ... ... هينا لا تكن عجولا حريصا

موضوع **الإشكال** فيه نصب بابا ، وظاهر الكلام يقتضي جره بإضافة / كل إليه ، ٨ ب **وجوابه** أن قوله كل فعل أمر من أكل يأكل ، يعني : كل لباب الخبز إذا وصلت إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... منعوني وما أكلت من الزاد ... ... رغيف وما يرد الرغيف

الإشكال فيه في موضعين ، أحدهما قوله : وما أكلت رغيف بالرفع ، وظاهر الكلام يقتضي نصبه بأكلت ، **وجوابه** أنه مرفوع لأنه خبر المبتدأ الذي هو ما ، تقديره : والذي أكلته رغيف ، وحذف مفعول أكلت للعلم به .

... الثاني قوله : وما يرد الرغيف ، بالنصب ، وظاهر الكلام يقتضي رفعه بيرد ، **وجوابه** أنه منصوب بمنعوني ، ويصير تقدير الكلام : منعوني الرغيف ولا يرد ، والذي أكلته رغيف ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٢

... ... حدثوني إن زيد باكيا ... ... قائل في حب هند تعف". [١]

٢٩-"**الإشكال** فيه في خمسة مواضع ، أحدها قوله : إن زيد بالجر ، وظاهر الكلام يقتضي نصبه بإن ، **وجوابه** إن أن هنا مصدر من الأنين ، وزيد مخفوض بإضافة المصدر إليه ، والثاني باكيا بالنصب ، والظاهر يقتضي رفعه ؛ لأنه خبر لأن ، **وجوابه** أنه حال من زيد ، والثالث قوله قائل بالرفع ، **وجوابه** أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والرابع قوله في حب ، **وجوابه** أن ف فعل أمر من وفى يفي ، وحب فعل أمر من حب يحب ، والخامس قوله هند ، (**وجوابه** أن يحبها ، أي بأن أحب زيادا ، واسم ليس مستتر فيها) (١) ، ومن ذلك ما أنشده الدريدي (٢) :

فطاعنت عنه القوم حتى تبددوا وحتى علاني حالك اللون أسود

/ **الإشكال** فيه جر أسود ، والظاهر يقتضي رفعه صفة لحالك ، **وجوابه** أنه أراد حتى ٩ أ علاني حال بالتنون ، وكلون بإضافة لون إلى أسود ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... من سعيد بن دعلج يا ابن هند ... ... تنج من كيده ومن مسعودا

الإشكال فيه نصب سعيد ومسعودا ، والظاهر يقتضي جرهما بمن ، **وجوابه** أن قوله من فعل أمر من مان يمين إذا كذب لا فهما منصوبان بهذا الفعل ، وتقدير البيت : كذب سعيدا ومسعودا يا ابن هند تنج من كيدهما ، ومن ذلك ما أنشده أبو علي الفارسي :

... ... وتحن منيته حنينا معجلا ... عندي قوابله الرجال مستتر

الإشكال فيه جر مستتر ، **وجوابه** أنه مجرور بدل من الهاء في قوابله ، أي قوابل المستتر ، والرجال خبر المبتدأ الذي هو قوابله ، ومعنى البيت أنه يصف زندة قدح بها زندة أخرى ، فأخرجت نارا ، فجعل النار كالولد ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... إنا إذا ما أتيناهم بقاعة ... ... قالوا لقارئنا خل الأساطير

---

(١) ما بين القوسين كلام غير مفهوم ، وغير صحيح .

(٢) كتبت الدريني خطا ، والصواب ما أثبتناه ، والبيت لدريد بن الصمة ، انظر الأصمعيات ، ص ١٠٩ . وروايته في الأصمعيات :

... ... فطاعنت عنه الخيل حتى تبددت وحتى علاني حالك اللون أسود". [٢]

---

[١] الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٣

[٢] الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٤

٣٠-"الإشكال فيه قوله : خل الأساطير ، وجوابه أنه أراد خل الأسى ، أي الحزن ، ثم قالوا لقومهم طيروا عن هذه الأمور ، ومن ذلك قول الشاعر :

... على نفر ضرب المنين ولم أزل ... ... بحمدك مثل الكسر يضرب في الكسر

الإشكال فيه رفعه نفر ، والظاهر يقتضي جره بعلى ، وجوابه أن على هنا فعل ماض من علا يعلو ، ونفر فاعل به ، ومعنى / البيت أنه ارتفع قوم كما ترتفع المنون بعضها مع بعض ، وأنه لم يزل في انحطاط كما أن ضرب الكسور بعضها في بعض كذلك ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... إن فيها أخيك وابن زياد وعليها أبيك والمختارا

الإشكال فيه جر أبيك وأخيك ، والظاهر يقتضي نصبهما بإن ، والجواب أنه أراد أخي ، وأبي بإضافتهما إلى نفسه ، وقوله : كوا فعل ماض من كوى يكوي ، وابن زياد ، والمختار منصوبان به ، أي إن أخي كوى ابن زياد ، وإن أبي كوى المختار ، ومن ذلك قول الشاعر : ...

... ... وفي كتب الحجاج أمثال معشر ... تعلمها منا سعيدا وعامرا

... ... الإشكال فيه نصب سعيدا وعامرا ، والظاهر يقتضي رفعهما بتعلمها ، وجوابه أن قوله تعلمها فيه ضمير يعود على الحجاج ، أي تعلمها الحجاج ، وقوله منا فعل وفاعل من المين ، وهو الكذب ، وانتصب سعيدا وعامرا على أنهما مفعول بهما ، أي كذبنا سعيدا وعامرا ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... لقد طاف عبد الله بالبيت سبعة ... فسل عن عبيد الله ثم أبا بكر

الإشكال فيه من ثلاثة أوجه ، أحدها : نصبه عبد الله ، وهو فاعل بطاف ، وجوابه أنه أراد تثنية عبد على ما تقدم .

... والثاني قوله : فسل عن عبيد الله بالرفع ، والظاهر يقتضي جره بعن ، وجوابه أن سلعن فعل ماض من السلعنة ، وهي ضرب من المشي ، وعبيد الله مرفوع به .". (١)

٣١-"... والثالث / قوله : أبا بكر بالرفع ، والظاهر يقتضي جره بإضافة أبا إليه ، ١٠ أ وجوابه أن أبى فعل ماض من الإباء ، وهو (١) الامتناع ، وبكر رفع به ، فتقدير البيت : فقد طاف عبدان لله بالبيت ، ومشى عبيد الله ، وامتنع بكر ، ومن ذلك قول الشاعر (٢) :

نعى النعاة أمير المؤمنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمرا

فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

أما البيت الأول فلا إشكال فيه ، وأما الثاني فموضع الإشكال فيه نصب النجوم والقمر ، والظاهر يقتضي رفعهما بتبكي ، وجوابه أنهما منصوبان بكاسفة ، أي أن الشمس ليست بكاسفة نجوم الليل والقمرا ، وفي تبكي ضمير يعود إلى الشمس

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٥

.

... وأما البيت الثالث فموضع **إشكاله** نصب عمرا ، **وجوابه** أنه أراد يا عمراه بهاء السكت منادى مندوب ، فوقف على الألف من غير هاء، أي حذفت منه هاء السكت ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... رمينا جاتم حيث التقينا ... ... وهذا عامرا زيد البقينا

الإشكال فيه من موضعين ، أحدهما قوله : جاتم بالكسر ، والظاهر يقتضي نصبه برمينا ، **وجوابه** أن قوله جات منادى مرخم / ومن حرف جر . ... ١٠ ب

... **الإشكال** الثاني قوله : وهذا عامرا زيد ، **وجوابه** أن هذى فعل ماض من المهاذاة ، وعامرا منصوب على أنه مفعول به ، وزيد مرفوع على أنه فاعل ، والتقدير هذى زيد عامرا ، كقولك ضارب زيد عمرا ، ومن ذلك ما أنشده بعض العلماء :

... ... إذا ما جاء شهر الصوم فافطر ... ... على مشوية وكل النهار

... ... فإن كبار آثام البرايا ... ... إذا قرنت برحمته صغار

الإشكال فيه من وجهين ، أحدهما نصب شهر ، والظاهر يقتضي رفعه بجاء ، **وجوابه** أنه منصوب على أنه مفعول فيه .

---

(١) كتبت : من الاباة وهي الامتناع .

(٢) لجرير في رثاء عمر بن عبد العزيز ."[1]

٣٢-"... **والإشكال** الثاني رفع النهار ﷺ والظاهر يقتضي نصبه بكل ، **وجوابه** أنه مرفوع على أنه فاعل بجاء، والنهار هنا فرخ الحبارى في شهر الصوم فافطر على مشويه وكل ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ما رواه أبو عمر الزاهد غلام ثعلب ، صاحب الفصيح ، أنه سأله عن قول الشاعر :

... ... استرزق الله واطلب من خزائنه ... ... رزقا يثبك وإن الله غفارا

فقال إن قوله : إن فعل أمر من الأنين ، أي اطلب وأظهر الخشوع بالأنين ، والله مرفوع على أنه فاعل يثبك ، وغفارا منصوب على الحال ، وتقديره واطلب من الله رزقا يثبك في حال كونه غفارا ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... جاءك سلمان أبوها شما ... ... فقد غدا سيدها الحارث

الإشكال فيه نصب سلمان ، والظاهر يقتضي رفعه ، **وجوابه** أن جاء فعل ماض ، وكسلمان جار ومجرور ، ممنوع من الصرف / للزيادة ، وإنما أفردت الكاف في الخط لبيان ١١ أ الإلغاز ، أبو فاعل جاء ، والضمير لامرأة قد عرفت من السياق ، شما فعل أمر من شام البرق ، يشمه ، ونونه للتوكيد ، كتبت بالألف على القياس ، سيدها نصب بشما ، كما تقول انظر سيدها ، والحارث فاعل غدا ، ون ذلك قول الشاعر :

... ... إنما أم خالدا يوم جاءت ... ... خالت الزينبين من عمرو زيدا

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٦

أم : فعل ماض من أمه إذا قصده ، مبني لما لم يسم فاعله ، ويحتمل أن يكون من أمه إذا شجه ، ومنه المأمومة، وخالدا منصوب على الوجهين ، وخالت أصله خالتان تثنية خالة ، فحذف النون للإضافة ، والألف لالتقاء الساكنين ، ومن فعل أمر من مان يمين إذا كذب ، وعمرو منادى تقديره يا عمرو ، وزيدا مفعول من ، تقديره اكذب يا عمرو زيدا ، وزيدا مصدر زاد ، من الزيادة ، لا اسم علم ، فنصبه على المفعولية المطلقة ، لأن المين زيادة في الحديث، فكأنه قال : زد زيادة ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... وردنا ماء مكة فاستقينا ... من البئر التي حفر الأميرا". (١)

٣٣-"**الإشكال** فيه نصب الأميرا ، وحقه أن يكون مرفوعا ، فاعلا لحفر ، **وجوابه** أنه مفعول لاستقينا ، أي طلبنا منه السقيا ، كقوله : استقينا الله فأسقانا ، أو بمعنى رفعناه من البئر ، كأنه وقع في البئر التي حفرناها ، فاستقوا منها ، ومن ذلك قول الشاعر :

/ ... في الناس قوما يرون الغدر سيمتهم ... ومنهم كاذبا في القول لمادا (١) ١١ب

الإشكال فيه نصبه الناس ، وحقه أن يكون مجرورا بفي ، **وجوابه** أن في (ف) فعل أمر من وفى يفي ، والناس مفعول ، وقوما حال ، ويرون تامة ، أي حال كونهم يبصرون ، والغدر مبتدأ ، خبره سيمتهم ، ومن فعل أمر من مان إذا كذب ، والفاعل مستتر ، والهاء والميم مفعول ، وكاذبا حال مؤكدة ، ومن ذلك قول تميم بن رافع المخزومي :

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشما (٢)

أي حين وهى سقاؤنا ، ونحن بوادي عبد شمس وهى : لم يبق فيه شيء من الماء ، اشم البرق ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... من أبا قاسم وأم أباه ... ... ولزيدا ومن أباه الجهولا

من : فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، أبا : مفعول ، وقاسم مضاف إليه ، وأم : فعل أمر بمعنى اقصد ، أباه : مفعول لقوله أم ، ولزيدا : الواو حرف عطف ، ول : فعل أمر من ولي يلي ، وزيدا مفعول ، ومن : فعل أمر، أباه : مفعول ، الجهولا : صفة لأبا ، ومن ذلك قول الشاعر :

... ... أيها الفاضل فينا افتنا ... ... وأزل عنا بفتياك العنا

... ... كيف قال نحاة العصر في ... أنا أنت الضاربي أنت أنا

/ **جوابه** : ... ... ١٢ (٣) ...

... ... أنا أنت الضاربي مبتدا ... ... فاعتبره يا إماما عندنا

... ... أنت بعد الضاربي فاعله ... ... وأنا يخبر عنه باعتنا

... ... ثم أنت الضاربي أنت أنا ... ... خبر من أنت ما فيه افتنا

... ... وأنا الجملة عنه خبر ... ... وهي من أنت إلى أنت أنا

---

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٧

(١) اللمد : التواضع بالذل . اللسان (لمد)

(٢) انظر البيت في : العمدة ، نفح الطيب ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، زهر الأكم في الأمثال والحكم .

(٣) الورقة الأخيرة صفحة واحدة ." .[١]

٣٤-" أنك لو قلت القتال زيدا حين تأتى فنصبت زيدا بتأتي لم يجز لأنه لا يجوز أن تقدم تأتي على حين فتقول القتال تأتي حين فلو كان تقديم خبر المبتدإ ممتنعا كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدإ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أجمل أحواله أن يقع موقعه إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية المعدلة وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدإ عليه أولى لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول وهذا لا إشكال فيه

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره قلنا هذا فاسد وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ولهذا جاز بالإجماع ضرب غلامه زيد إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير قال الله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسى) فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرا لفظا لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير قال زهير

(من يلق يوما على علاته هرما ... يلق السماحة منه والندى خلقا) ".[٢]

٣٥-" كبيرا عظيما فكذلك هاهنا ولذلك الشيء ثلاثة معان أحدها أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده والثاني أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته والثالث أن يعنى به نفسه أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب فسئل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وقال التقدير في قولهم ما أحسن زيدا شيء أحسن زيدا فقيل له ما تقول في قولنا ما أعظم الله فقال شيء أعظم الله فأنكروا عليه وقالوا هذا لا يجوز

(١) الألغاز النحوية في علم العربية للازهري ص/١٨

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨/١

لأن الله تعالى عظيم لا بجعل جاعل ثم سحبوه من الحلقة وأخرجوه فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا **الإشكال** فأجاب بما قدمنا من **الجواب** فبان بذلك قبح إنكارهم عليه وفساد ما ذهبوا إليه

وقيل يحتمل أن يكون قولنا شيء أعظم الله بمنزلة الإخبار أنه عظيم لا على معنى شيء أعظمه فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته ألا ترى أن عسى ولعل فيها طرف من الشك ولا يحمل في حقه سبحانه على الشك وكذلك الامتحان يحمل منا على معان تستحيل في حقه سبحانه إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فكذلك هاهنا يكون المراد بقولهم ما أعظم الله الإخبار أنه عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالته وإن كان ذلك يقدر في غيره لجوازه وعدم استحالته

وأما قول الشاعر

(ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الجزن ممن داره صول) ". [1]

٣٦-" الألف في أنا فقالوا أنه وفي حيهله فقالوا حيلهه وقول الكوفيين إن مه في موضع نصب فسنبين فساده في **الجواب** إن شاء الله تعالى

أما **الجواب** عن كلمات الكوفيين أما قولهم إن كي من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء قلنا هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال أو في بعض الأحوال فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم وهذا لأن كي على ضربين أحدهما أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك جئتك لكي تكرمني كما قال تعالى (لكي لا تأسوا على ما فاتكم) فكي هاهنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وهذا لا **إشكال** فيه والثاني أن تكون حرف جر كاللام نحو جئتك كي تكرمني فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام والفعل بعدها منصوب بتقدير أن كما هو منصوب بعد اللام بتقدير أن وحذفت فيهما طلبا للتخفيف

والذي يدل على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام ألا ترى أنه لا فرق بين قولك جئتك كي تكرمني وبين قولك جئتك لتكرمني وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره فهي وإن كانت حرفا واحدا فقد تنزلت منزلة حرفين وصار هذا كما قلتم في حتى فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب وتخفض الاسم في حال من غير تقدير خافض على الصحيح المشهور من مذهبكم ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم فكذلك هاهنا وكذلك أيضا حتى ". [2]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٧/١

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٣/٢

٣٧-" جاز لأنه رد إلى أصل بخلاف مد المقصور لأنه رد إلى غير أصل وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل وهذا لا **إشكال** فيه

وأما **الجواب** عن كلمات الكوفيين أما قول الشاعر

(قد علمت أم أبي السعلاء ...)

الأبيات إلى آخرها فلا حجة فيها لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها ولا يجوز الاحتجاج بها ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه

وأما قول الآخر

(إنما الفقر والغناء من الله ...)

وقول الآخر

(فلا فقر يدوم ولا غناء ...)

فلا حجة لهم فيه أبضا وذلك من وجهين أحدهما أن الإنشاد بفتح الغين والمد والغناء ممدود بمعنى الكفاية قال طرفة ٤٥٨

- (ولا تجعليني كامرئ ليس همه ... كهمي ولا يغني غنائي ومشهدي) ". (١)

٣٨-"والتمني١. كقول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي "بصبح، وما الإصباح منك بأمثل"

والدعاء٢: إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو: رب اغفر لي ولوالدي.

والالتماس: إذا استعملت فيه على سبيل التلطف، كقولك لمن يساويك في الرتبة: افعل، بدون الاستعلاء.

والاحتقار٣:

---

١ والعلاقة هنا السببية أو الضاد أيضا. والتمني يكون في مقام طلب شيء محبوب لا قدرة للطالب عليه وذلك في مخاطبة ما لا يعقل، ومثل البيت قول الشاعر:

يا قطر عم دمشق واخصص منزلا في قاسيون وصلة بنبات

وقول ابن زيدون:

ربا نسيم الصبا بلغ تحيتنا من لو على البعد حيا كان يحيينا

وقول المعري:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٥٠

فيا موت زر إن الحياة ذميمة ويا نفس جدي إن دهرك هازل

وهنا اعتراض وهو أن التمني من أقسام الطلب فيكف يكون الأمر إذا كان لا طلب فيه للتمني **والجواب** أن الأمر هنا لم يخرج إلى إفادة عدم الطلب أصلا بل إلى إفادة الطلب لا على سبيل الاستعلاء، وقال السيد في **الجواب**: "كأنه أراد أن القسم الأول وهو أن لا يفيد الطلب المعتبر في الأمر أصلا أعني ما يستدعي إمكان المطلوب وما لا يفيد هذا الطلب أصلا جاز أن يفيد نوعا آخر من الطلب فلا **إشكال**".

٢ أي الطلب على سبيل التضرع واختيار السبكي أن استعمال الطلب فيه حقيقة لا مجاز وكذلك الالتماس.

٣ هو والإهانة قريبان من بعض فما قيل هناك في مقام التجوز وعلاقته يقال هنا.

وهذا ومن خروج صيغة الأمر للدعاء قول الشاعر:

أسلم يزيد في الدين من أود إذا سلمت، وما في الملك من خلل". (١)

٣٩-"الأحيان -قيل لهم لا تفسدوا. أو لا، وسفهاء في جميع الأوقات قيل لهم آمنوا أو لا:

٢- وإن لم يكن للأولى حكم كما سبق١:

فإن كان بين الجملتين كما ل الانقطاع وليس في الفصل إيهام خلاف المقصود كما سيأتي، أو كما ل الاتصال٢ أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى أو بمنزلة المتصلة بها، فكذلك يتعين الفصل ٣: أما في الصورة الأولى؛ فلأن الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما كما مر، وأما في الثانية؛ فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه مع أن العطف يقتضي التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه وأما في الثالثة والرابعة فظاهر مما مر٤.

---

١ وذلك بأن لا يكون للأولى حكم زائد أي قيد زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا.

٢ يمكن أن تعتبر الإبهام مع كما الاتصال، والوجه فيه العطف مثل كما ل الانقطاع، وذكر عبد الحكيم تعين الفصل في كما ل الاتصال وإن كان فيه إبهام خلاف المقصود، مثل "لا تركت شربها" **جوابا** لمن قال: هل تشرب الخمر.

٣ فيه **إشكال** بالنسبة لإحدى الصورتين الداخلتين تحت قوله: وإلا، وهي ما إذا كان للأولى حكم قصد إعطاؤه للثانية، وذلك؛ لأنه إذا فصل مراعاة لكمال الانقطاع فات الحكم الذي قصد إعطاؤه، ولكن ذكر عبد الحكيم أنه يراعي كما ل الانقطاع فيفصل ويراعي الحكم فيصرح به مع ترك العاطف مثل يأتيك زيد يوم الجمعة، أكرمه فيه.

٤ هذا وإن لم يكن بين الجملتين كما ل الانقطاع بلا إيهام ولا كما ل الاتصال ولا شبهة أحدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع والمراد بالمانع أحد الأربعة السابقة وهو: وجود أحد الكمالين مع عدم الإبهام في كما ل الانقطاع أو

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة- دار الجيل- تحقيق خفاجي /

موجود شبه أحدهما.". (١)

٤٠-". وذهب بعضهم إلى أن ذلك نوعان: مقصور على السماع، ومطرد فى القياس، كابن الناظم، فقال:"وقد يحذف حرف الجر، وينصب مجروروه توسعا فى الفعل، وإجراء له مجرى المتعدى. وهذا الحذف نوعان : مقصور على السماع، ومطرد فى القياس. والمقصور على السماع منه وارد فى السعة، ومنه مخصوص بالضرورة، فالأول: نحو: شكرت له وشكرته، ونصحت له ونصحته، وذهبت إلى الشام، وذهبت الشام. وقد يفعل نحو هذا بالمتعدى إلى واحد، فيصير متعديا إلى اثنين، كقولهم: فى كلت لزيد طعامه، ووزنت له ماله ، تقديره: كلت زيدا طعامه، ووزنته ماله.

والثانى: كقول الشاعر:

لدن بهز الكف يعسل متنه

فيه كما عسل الطريق الثعلب( )

أراد : كما عسل فى الطريق، ولكنه لما لم يستقم الوزن بحرف الجر حذف، ونصب ما بعده بالفعل.

ومثل قول الآخر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه

والحب يأكله فى القرية السوس( )

أراد : آليت على حب العراق.

ومثله :

تحن فتبدى ما بها من صبابة

وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى( )

أى: لقضى على.

وأما الحذف المطرد ففى التعدية إلى "أن" و "أن" بشرط أمن اللبس، نحو: عجبت أنك ذاهب، وعجبت أن يدوا، أى: أن يغرموا الدية، وتقول: رغبت فى أن تفعل. ولا يجوز: رغبت أن تقعل؛ لئلا يوهم أن المراد: رغبت عن أن تفعل." ( )

وزاد ابن هشام "كى" المصدرية، واستشكل اشتراط أمن اللبس، فقال: "ونحو: ؟'s1 tbqں r٣ںw P's!r٣ںw tf ٹک؟ ( )

أى: لكيلا، وذلك إذا قدرت "كى" مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر "كى"،واشترط ابن مالك فى "أن" و"أن" أمن اللبس، فمنع الحذف فى نحو: "رغبت فى أن تفعل" أو "عن أن تفعل" ؛ **لإشكال** المراد بعد الحذف، ويشكل عليه: ؟tbqç6xî £`èdqچ br& s?ur sكإ٣sZ؟ ؟( ) فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا فى المراد"( )

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة- دار الجيل- تحقيق خفاجي /

وأجيب عن ذلك بجوابين ذكرهما المرادى فقال :"قلت : عنه جوابان:
أحدهما: أن يكون حذف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس.
". (١)

٤١-"في نصب زياد طريقان أحدهما (حبها) في ليس ضمير من زياد تقديره على حبها زيادا أليس زياد بعدل عليها والثاني على جهة الإغراء وفيه بعد من أجل ضمير الغيبة ونظيره عليه رجلا ومثله
(دونها عسف كل بيد سحوق)
وقال دريد بن الصمة
٥٩ -
وطاعنت عنه القوم حتى تبددوا
وحتى علاني حالك اللون أسود
قصيدة هذا البيت مجرورة والبيت يروى بالرفع والجر فالرفع على الإقواء ولا إشكال
وأما الجر فإنه أراد أسودي فخفف الياء فبقي اللفظ بها كما ترى
والصفات جمع يزاد عليها الياء المشددة للنسب اختيارا كأحمري ودواري
وقال ملغز
٦٠ -
من سعيد بن دعلج يا ابن هند
تنج من كيده ومن مسعودا
(من) بمعنى اكذب في الموضعين و (سعيدا) و (مسعودا) مفعولاهما
و (تنج) جواب الشرط المقدر
(حرف الذال)
قال شاعر
٦١ - (جفا وصلي الحبيب على اطراد
وكان جفاؤه وصلي شذوذ)
في كان ضمير من الحبيب
و (جفا) مبتدأ و (وصلي) مفعوله لأنه مصدر مضاف إلى الفاعل متعدي الفعل
و (شذوذ) خبره والجملة خبر كان تقديره وكان الحبيب جفاؤه الوصل شذوذ

---

(١) الاعتراضات النحوية فى كتاب: "منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا /

ومثل هذا قال امرؤ القيس

(فبات عليه سرجه ولجامه)

(١٣ أ) في أحد الوجهين

وقال ملغز

٦٢ -

هذا سليمان أبي جعفر

فقال بشرا حسن هذا

(هذا) فعل ماض من المهاذاة مثل ضارب

و (سليمان) مفعوله و (أبي) فاعله و (جعفر) بدل منه أو عطف بيان

وفي (قال) ضمير من سليمان

و (حسن) مبتدأ و (هذا) مع فاعله في محل رفع خبره وهو فعل ماض مثل (هذا) في أول البيت

و (بشرا) مفعوله تقديره فقال سليمان حسن هذا بشرا

(حرف الراء)

وقال بعض الملغزين

٦٣ - (استرزق الله واطلب من خزائنه

رزقا يثبك وإن الله غفارا)

سئل أحمد بن يحيى عن هذا البيت فقال (الله) فاعل بيثبك و (غفارا) حال منه و (إن) فعل أمر من الأنين معطوف على (استرزق) ولم يبين – رحمه الله – من أي الأحوال هي". [(١)]

٤٢–"وجه **الإشكال** أنه قال أسرعت وأخذن والمخبر عنه قبله وهو طول (٢٠ أ) والانفصال عنه أنه قصد الإخبار عن الليالي فأنث طولا لإضافته إليها وأنه في المعنى هي وليس على زيادة طول كما ظنه بعض

وهو نظير قول العرب ذهبت أصابعه

(حرف الطاء)

أنشد سيبويه لأسامة الهذلي

١٠٣ - (فما أنا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط)

المتلف موضع التلف والمحفوظ في البيت متلف بكسر اللام وفتح الميم كذا قرأته على مشايخي وعلمته من الأصول المنقحة بالضبط والقراءة

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص/١٦

ووقع في بعض نسخ

الحذاق متلف بضم الميم وفتح اللام وهو بعيد

وبرح به حمله على ما يكره في السير ويشق عليه

والضابط الشديد من البعران

ونصب السير على أنه مفعول معه وليس قبله فعل وذكر الفعل قبله شرط لنصبه ولكن نصبه على معنى وما أكون فحذف أكون لوجودها كثيرا في ذا الموقع

وأنشد أبو علي وغيره للمتنخل الهذلي

١٠٤ -

فإما تعرضن أميم عني

وينزعك الوشاة أولو النباط

فحور قد لهوت بهن عين

نواعم في البرود وفي الزياط

النزع الإفساد

والنباط ما يوهم أن يكون

والرياط جمع ربطة وهي كل ملاءة لا تكون لفقين

وأما حرف شرط وشرطه (تعرض) مؤكد بالنون الثقيلة

وأميم منادى مرخم أصله أميمة

وينزعك معطوف على تعرضن

والفاء **جواب** الشرط

(٢٠ ب) وحور مجرور ب (رب) مضمرة وليس هنا بدلا عنها كما كان في قوله

(وقاتم الأعماق خاوي المخترق

)

لأن الفاء **جواب** الشرط

وأنشد ابن السكيت في إصلاحه من هذه القصيدة المذكورة

١٠٥ - (شربت بجمه وصدرت عنه وأبيض صارم ذكر إباطي)

ويروى وعندي صارم

الجم الكثير

وإباطي منسوب إلى الإباط مغير في النسب والباء زائدة

وأبيض مبتدأ وكذلك صارم على الرواية الأخرى

وإباطي أصله إباطي بالتشديد فخفف وهو جائز مختار تقديره شربت جمه ومعي صارم هذا شأنه

(حرف الظاء)

قال بعض الملغزين

١٠٦ - (إن مستهتر بحبك قلبي

فاهجريني فما بقي لك حظ)". (١)

٤٣-"بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بجميع محامده، على جميل عوائده، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم أنبيائه، ومبلغ أنبائه، وعلى آله الكرام، وأصحابه مصابيح الظلام. وبعد: فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبنيا أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها. وهي مع قلتها، وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها.

وهذا كتاب، أرجو أن يكون نافعا، ولمعاني الحروف جامعا. جعلته لسؤال بعض الإخوان **جوابا**، ولصدق رغبته ثوابا. ولما وفى لفظه بمعناه، ودنى من متناوله جناه، سميته ب الجنى الداني في حروف المعاني. ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب.

الفصل الأول

في حد الحرف

قال بعض النحويين: لا يحتاج في الحقيقة إلى حد الحرف، لأنه كلم محصورة. وليس كما قال. بل هو مما لابد منه، ولا يستغنى عنه، ليرجع عند **الإشكال** إليه، ويحكم عند الاختلاف بحرفية ما صدق الحد عليه.

وقد حد بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط. فقوله كلمة جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وعلم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني. فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات. وهذا أولى من تصدير الحد ب ما، إبهامها.

واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنما وكأنما. **والجواب** أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة. وأما نحو: إنما وكأنما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد، بخلاف نحو كأن مما صيره التركيب كلمة واحدة، فهو حرف واحد.

وقوله تدل على معنى في غيرها فصل، يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء.

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص/٢٦

وقوله فقط فصل ثان، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط. فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلا: من يقم أقم معه، فقد دلت من على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى إن الشرطية. فلذلك زيد في الحد فقط، ليخرج به هذا القسم.

واعترض الفارسي قول من حد الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره بالحروف الزائدة، نحو ما في قولهم: إنك ما وخيرا، لأنها لا تدل على معنى في غيرها. وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان، للكثرة، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام.

فإن قيل: ما معنى قولهم الحرف يدل على معنى في غيره **فالجواب**: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل. فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلق؛ ألا ترى أنك إذا قلت الغلام فهم منه التعريف. ولو قلت أل مفردة لم يفهم منه معنى. فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف. وكذلك باء الجر فإنها لا تدل على الإلصاق، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لأنه يتحصل منها مفردة. وكذلك القول في سائر الحروف.

وقال السيرافي: المراد من قولنا في الاسم والفعل إنه يدل على معنى في نفسه أن تصور معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فقيل لك: حي ناطق، وإذا قلت: ما معنى ضرب؟ فقيل لك: ضرب في زمان ماض أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير . وقولنا في الحرف يدل على معنى في غيره، نعني به أن تصور معناه متوقف على خارج عنه: ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى من، فقيل لك: التبعيض، وخليت وهذا، لم تفهم معنى من إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل، لأن التبعيص أخذ جزء من كل.

وقد قيل غير ذلك، مما لا حاجة هنا إلى ذكره. والله الموفق.

الفصل الثاني

في تسميته حرفا

اختلف النحويون في علة تسميته حرفا.". (١)

٤٤-"وقال أهل علم المعاني: إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم. فيقال: زيد ذاهب. ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا. وإذا ألقيت إلى طالب لها، متردد في الحكم، حسن تقوية الحكم بمؤكد. وذلك بإدخال إن، نحو: إن زيدا ذاهب. أو اللام، نحو: لزيد ذاهب. ويسمى هذا النوع طلبيا. وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها، بحسب الإنكار. فتقول: إني صادق، لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ فيه. وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص/١

ويسمى هذا النوع إنكاريا. وعليه قوله تعالى " واضرب لهم مثلا أصحاب القرية، إذا جاءها المرسلون " إلى آخرها.
ويؤيد ذلك جواب أبي العباس، للكندي عن قوله: إني أجد في كلام العرب حشوا: يقولون: عبد الله قائم. ثم يقولون: إن عبد الله قائم. ثم يقولون: إن عبد الله لقائم. والمعنى واحد! فقال: بل المعاني مختلفة؛ فعبد الله قائم: إخبار عن قيامه. وإن عبد الله قائم: جواب عن سؤال سائل. وإن عبد الله لقائم: جواب عن إنكار منكر قيامه.
ولهذه اللام بعد إن أربعة مواضع: الأول: الخبر، بشرطين: أحدهما أن يكون مثبتا. والثاني ألا يكون ماضيا، متصرفا، عاريا من قد.
الثاني: الاسم، إذا تأخر، نحو: إن في الدار لزيدا.
الثالث: معمول الخبر، إذا توسط بينه وبين الاسم، نحو: إن زيدا لطعامك آكل. وشرطه أن يكون الخبر صالحا للام، فلو كان ماضيا متصرفا، نحو: إن زيدا طعامك أكل، لم تدخل اللام على معموله، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله.
الرابع: الفصل بين الاسم والخبر، نحو " إن هذا لهو القصص الحق " .
ويحكم على هذه اللام بالزيادة، فيما سوى هذه المواضع. ولا تدخل على خبر لكن خلافا للكوفيين. وأما قول الشاعر:
ولكنني، من حبها، لعميد فمتأول.
فإن قلت: قد تقدم أن لام الابتداء لها صدر الكلام، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها. وهذه اللام التي بعد إن يتقدم معمول ما بعدها عليها، كقوله تعالى " إنه على رجعه لقادر " ، فهذا دليل على أن هذه غير تلك! قلت: الجواب عن ذلك أن هذه اللام لما تأخرت عن موضعها جاز تقديم المعمول عليها. نظير ذلك الفاء الواقعة جواب أما. وسيأتي بيان ذلك، إن شاء الله تعالى.
القسم الخامس: اللام الفارقة. وهي الواقعة بعد إن المخففة، في نحو " وإن كانت لكبيرة " ، فارقة بين إن المذكورة وإن النافية، فإذا قلت: إن زيد لقائم، ف إن مخففة من الثقيلة، واللام بعدها فارقة. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن إن نافية، واللام بمعنى إلا.
قال الزمخشري وغيره: هذه اللام لازمة في خبر إن، إذا خففت. قلت: إنما تلزم إذا ألغيت إن ولم يكن في الكلام قرينة. فإن أعملت، نحو: إن زيدا قائم، أو دل دليل على المراد، لم تلزم لعدم الحاجة إليها. ومن ذلك قول الشاعر:
أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن
واختلف في هذه اللام الفارقة. فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه، غير لام الابتداء. منهم الفارسي. وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء، الداخلة على خبر إن، لزمت للفرق. وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك. واستدل الشلوبين، على أنها لام أخرى، بعمل الفعل قبلها فيما بعدها. وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع.
القسم السادس: لام الجواب. وهي ثلاثة أنواع: جواب القسم، وجواب لو، وجواب لولا.
فأما اللام التي هي جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية. نحو: والله لزيد قائم، " وتالله لأكيدن أصنامكم " ، و " تالله لقد آثرك الله " .

والأكثر في الماضي المتصرف، إذا وقع **جوابا**، اقترانه ب قد مع اللام. وقد يستغني عن قد كقول امرىء القيس:

حلفت لها بالله، حلفة فاجر ... لناموا، فما إن حديث، ولا صالي

وذهب قوم إلى أنه لابد، في ذلك، من قد ظاهرة أو مقدرة. وقال ابن عصفور: إن كان الفعل قريبا من زمان الحال أدخلت عليه اللام وقد، لأن قد تقربه من الحال. وإن كان بعيدا منه أتيت باللام وحدها. ومنه قوله لناموا.

ولا **إشكال** في أن لام القسم مغايرة للام الابتداء. وقول صاحب رصف المباني وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء، ولام التوطئة غير صحيح.

وأما اللام التي هي **جواب** لو **وجواب** لولا فيأتي ذكرها مع: لو، ولولا.". (١)

٤٥-"على رواية من كسرها. ووجه **الإشكال** أن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها! قلت: هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها. وقد أجاب عنه بعض القائلين، باسميتها، بأن في الكلام حذف. فإذا قلت: خرجت فإذا إن زيدا منطلق فالتقدير فإذا انطلاق زيد، إنه منطلق. فتكون إذا خبر مبتدأ محذوف. والعامل فيها الكون المقدر والجملة المبدوءة بإن دليل على المحذوف.

تنبيه

ذكر الزمخشري في الكشاف أن التحقيق في إذا الفجائية أنها بمعنى الوقت، وأنها طالبة ناصبا لها، وجملة تضاف إليها، خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا مخصوصا، وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير. وذكر أن التقدير في قوله تعالى " فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه، من سحرهم، أنها تسعى " : ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيتهم. وهذا تمثيل، والمعنى: على مفاجأته حبالهم وعصيتهم مخيلة إليه السعي. وقال في قوله تعالى " ثم إذا أنتم بشر تنتشرون " : ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين. وقال في قوله تعالى " فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون " : فإن قلت: كيف جاز أن تجاب لما بإذا المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدر، وهو عامل النصب في محلها. كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم.

قال الشيخ أبو حيان: ولا نعلم نحويا، ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل، من أن إذا الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر، تقديره: فاجأ. بل هي منصوبة بالخبر، أو خبر على ما تقدم تقديره، وليست مضافة إلى الجملة، كما سبق. ثم إن المفاجأة التي ادعاها لا يدل المعنى على أنها تكون من الكلام، السابق. بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه إذا. تقول: خرجت فإذا الأسد. فالمعنى: ففاجأني الأسد. وليس المعنى: ففاجأت الأسد.

قلت: وقد قدر أبو البقاء العامل في إذا الفجائية فعلا، في مواضع. منها قوله تعالى " فإذا حبالهم " . قال: التقدير: فألقوا فإذا. وإذا في هذا ظرف مكان، والعامل فيه ألقوا. ورد بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها.

واعلم أنه قد بقي، م أقسام إذا، قسم آخر، وهو إذا الزائدة. وهذا قال به أبو عبيدة بعد بينا وبينما. وهو ضعيف. والله

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص/٢١

أعلم.

ألا

حرف، يرد لثلاثة معان: الأول: استفتاح الكلام وتنبيه المخاطب. وهي تدخل على الجملة الأسمية، نحو " ألا إن أو لياء الله لا خوف عليهم " والفعلية نحو " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " . وعلامتها صحة الكلام بدونها. وقيل: معناها: حقا. وجوز هذا القائل أن تفتح أن بعدها، كما تفتح بعد حقا. وهذا في غاية البعد.

واختلف في ألا الاستفتاحية: هي هي مركبة أو بسيطة؟ فقيل: مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية. وإليه ذهب الزمخشري. وقيل: هي بسيطة. وإليه ذهب ابن مالك. ورد الشيخ أبو حيان دعوى التركيب، بأن الأصل عدمه، وبأنها قد وقعت قبل إن ورب وليت والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك.

الثاني: العرض. وهذه مختصة بالأفعال، نحو: ألا تنزل عندنا فتحدث. وإن وليها اسم فعلى إضمار فعل، كقول الشاعر:

ألا رجلا، جزاه الله خيرا ... يدل على محصلة، تبيت

التقدير: ألا تروني رجلا. هذا قول الخليل وقال يونس: إنه أراد: ألا رجل، فنون مضطرا.

وقد تذكر ألا هذه مع أحرف التحضيض، لكونها للطلب. ولكن التحضيض أشد توكيدا من العرض. والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء، لينظر فيه. وفي التحضيض تقول: الأولى لك أن تفعل، فلا يفوتنك. قيل: ولذلك يحسن قول العبد لسيده: ألا تعطيني. ويقبح: لولا تعطيني.

قال ابن الخباز: من الناس من جعله يغني: العرض - استفهاما، ومنهم من جعله قسما برأسه. وما ذكره ابن الحاجب، من دخول ألا التي للعرض على الاسم، وتركيبه معها، نحو: ألا نزول عندنا، غير ثابت. بل هي مختصة بالفعل، كما تقدم.

وألا هذه مركبة. قال ابن مالك: ألا التي للعرض مركبة من لا النافية والهمزة، بخلاف التي للإستفتاح فإنها غير مركبة. قال الشيخ أبو حيان: الذي أذهب إليه أنها بسيطة. قلت: وهو ظاهر كلام صاحب رصف المباني.

الثالث: الجواب. كقول القائل: ألم تقم. فتقول: ألا فتكون حرف جواب بمعنى: بلى. ذكره صاحب رصف المباني، وقال: إنه قليل شاذ.". (١)

٤٦-"والسابع: أن تكون أمرا، من وأي بمعنى: وعد، للمؤنثة. كقول بعض المتأخرين:

إن هند، الجميلة، الحسناء ... وأي من أضمرت لخل، وفاء

فإن فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الشديدة. وكان أصله قبل لحاق النون إي بياء المخاطبة، لأنه أمر للمؤنث. فلما لحقته النون حذفت الياء، لالتقاء الساكنين. وهند في البيت منادى، تقديره: يا هند. والجميلة الحسناء: نعت لهند على المحل، كقوله: يا عمر، الجوادا وأجاز بعضهم أن تكون الجميلة مفعولا لفعل الأمر الذي هو إن. وقوله وأي مصدر منصوب بإن.

والثامن: أن تكون أمرا لجماعة الإناث، من: آن يئين، أي: قرب. فتقول: إن يا نساء، أي اقربن.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص/٦٤

والتاسع: أن تكون ماضيا، خبرا عن الإناث، من آن أيضا. نحو: النساء إن، أي: قربن.

والعاشر: أن تكون مركبة من إن النافية وأنا كقول العرب: إن قائم. يريدون: إن أنا قائم. فنقلوا حركة الهمزة إلى نون إن، وحذفوا الهمزة، وأدغموا. ونظيره قوله " لكنا هو الله ربي " . وسمع من بعضهم: إن قائما، بالنصب، على إعمال إن عمل ما الحجازية. والله أعلم

أن المفتوحة الهمزة

لها قسمان: الأول: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر، مثل إن المكسورة التي تقدم ذكرها. وأن المفتوحة من الأحرف المصدريات. ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد كإن المكسورة. واستشكله بعضهم. قال: لأنك لو صحرت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا. وليس هذا **الإشكال** بشيء.

واختلف في المفتوحة الهمزة، فقيل: هي فرع المكسورة. وهو مذهب سيبويه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول. ولذلك قال هؤلاء في إن وأخواتها: الأحرف الخمسة. ولم يعدوا أن المفتوحة، لأنها فرع. وهو مذهب الفراء وقيل: إن المفتوحة أصل للمكسورة وقيل: هما أصلان.

والأول هو الصحيح، ويدل على صحته أوجه: الأول: أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، بخلاف المفتوحة. والأصل أن يكون لمنطوق به جملة من كل وجه، أو مفردا من كل وجه.

الثاني: أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، بخلاف المفتوحة.

الثالث: أن المفتوحة تصير مكسورة، بحذف ما تتعلق به.

كقولك في عرفت أنك بر: إنك بر. ولا تصير المكسورة مفتوحة، إلا بزيادة. والمرجوع إليه بحذف أصل.

الرابع: أن المكسورة تفيد معنى واحدا، وهو التوكيد. والمفتوحة تفيده، وتعلق ما بعدها بما قبلها. فكانت فرعا.

الخامس: أن المكسورة أشبه بالفعل، لأنها عاملة غير معمولة، كما هو أصل الفعل.

السادس: أن المكسورة كلمة مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم.

إذا تقرر هذا فاعلم أن أن لها أحوال: تارة يجب كسرها، وتارة يجب فتحها، وتارة يجوز الوجهان.

فيجب كسرها في كل موضع، يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر. وذلك في ثمانية مواضع: الأول: ابتداء الكلام حقيقة، نحو " إنا أعطيناك الكوثر " ، أو حكما، نحو " ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون " .

الثاني: صلة الموصول، نحو " وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء " . فإن وما دخلت عليه صلة ما. فإن لم تكن صلة بل جزء صلة فتحت، نحو: جاء الذي في ظني أنه فاضل. وإذا وردت مفتوحة بعد الموصول جعلت الصلة محذوفة، وأن معمولة لذلك المحذوف، كقولهم: لا أكلمه ما أن في السماء نجما، أي: ما ثبت أن.

الثالث: **جواب** القسم نحو " والعصر، إن الإنسان لفي خسر " فإن كان في جملتها اللام، كالآية، فلا خاف في وجوب كسرها. وإن لم يكن ففيه خلاف، سيأتي.

الرابع: إذا حكيت بالقول، نحو " قال الله: إني معكم " . فلو وقعت بعد القول، غير محكية، فتحت، نحو: أتقول أنك

فاضل. لأن القول، في هذا، عامل عمل الظن.

الخامس: أن تقع موقع الحال مصاحبة لواو الحال، نحو " وإن فريقا من المؤمنين لكارهون " ، أو غير مصاحبة، نحو " إلا إنهم ليأكلون الطعام " .

السادس: أن تكون قبل لام معلقة، نحو " والله يعلم إنك لرسوله " . فهذه لولا اللام لفتحت.

السابع: أن تكون واقعة موقع خبر اسم عين، نحو: زيد إنه قائم. ومنه قوله تعالى " إن الذين آمنوا، والذين هادوا، والصائبين، والنصارى، والمجوس، والذين أشركوا، إن الله يفصل بينهم " . وكذا الواقعة موقع المفعول الثاني في باب ظن، لأنه خبر في الأصل. كقول الشاعر:

منا الأناة، وبعض القوم يحسبنا ... إنا بطاء، وفي إبطائنا سرع". (١)

٤٧-"وتؤول بيت جحدر، على أنه من حكاية المستقبل، بالنظر إلى المضي. كأنه قال: فرب فتى بكى علي فيما مضى، وإن كنت لم أهلك، فكيف يكون بكاؤه إذا هلكت؟ كقولك: لم تركت زيدا وقد كان سيعطيك. وقيل: هو على إضمار القول، أي: أقول فيه سيبكي. هذا إذا جعل سيبكي جواب رب. وأما إن جعل صفة مجرورها، والجواب محذوف، أي: لم أقض حقه، فلا إشكال.

الخامسة: مذهب الجمهور أن رب تتعلق بالفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد. وذهب الرماني، وابن طاهر، إلى أنها لا تتعلق بشيء. قال بعضهم: وتجري رب، مع إفادتها التقليل، مجرى اللام المقوية للتعدية، في دخولها على المفعول به.

السادسة: من خصائص رب أنها يلزم تصديرها. فلا تتعلق إلا بمتأخر عنها، كقولك: رب رجل عالم لقيت. فموضع المجرور بها نصب، كما يكون موضع المجرور، في قولك: بزيد مررت. وإنما وجب تصديرها، لأن التقليل كالنفي، فلا يقدم عليه ما في حيزه.

السابعة: من خصائصها أيضا أن عاملها يكثر حذفه، لأنها جواب لمن قال لك: ما لقيت رجلا عالما. أو قدرت أنه يقول. فتقول في جوابه: رب رجل عالم، أي: قد لقيت. قال ابن يعيش: ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل، حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره، إلا في ضرورة شعر.

الثامنة: من خصائص رب أنها قد تحذف، ويبقى عملها. ولا يكون ذلك في غيرها، إلا نادرا. قال ابن مالك: يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل أقل، ومع التجرد أقل.

قلت: تقدم ذكر الجر بها بعد الواو، والفاء، وبل، والخلاف في ذلك. ومثال الجر بها، مع التجرد من هذه الأحرف، قول الراجز:

رسم دار وقفت في طلله

أراد: رب رسم دار. فحذف رب، وأبقى عملها. وقول ابن مالك إن الجر بها محذوفة، بعد الفاء، كثير فيه نظر، لنه لم يرد

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص/٦٨

إلا في بيتين، كما قال بعضهم. ولعله أراد بالنسبة إلى بل.

التاسعة: قد تزاد ما بعد رب كافة، وغير كافة. فمثالها، كافة، قول الشاعر:

ربما الجامل، المؤبل، فيهم ... والعناجيج، بيتهن المهار

والبيت لأبي دؤاد الإيادي. والجامل: القطيع من الإبل مع رعاتها والمؤبل: المعد للقنية. يقال: إبل مؤبلة، إذا كانت للقنية والصناجيج: جياد الخيل. والمهار: جمع مهر. ومثالها، غير كافة، قول الشاعر:

ربما ضربة، بسيف، صقيل ... بين بصرى، وطعنة، نجلاء

وزيارتها كافة أكثر.

واعلم أن مذهب المبرد، ومن وافقه، أن رب إذا كفت بما جاز أن يليها الجملتان: الأسمية، والفعلية. فالأسمية كالبيت السابق. والفعلية كقول تعالى " ربما يود الذين كفروا " . وإلى هذا ذهب الزمخشري. وذهب سيبويه، فيما نقل بعضهم عنه، إلى أن رب إذا كفت بما لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل: وهو مذهب الجمهور. وتأولوا البيت المتقدم على أن ما نكرة موصوفة، والأسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة ما. على هذا تأوله الفارسي، وابن عصفور. قال ابن مالك: والصحيح أن ما في البيت زائدة كافة، هيأت رب للدخول على الجملة الأسمية، كما هيأتها للدخول على الفعلية.

العاشرة: إذا وقع الفعل المضارع بعد ربما صرفت معناه إلى المضي، نحو: ربما يقوم زيد، أي: ربما قام زيد. وإنما صرفت معنى المضارع إلى المضي، لأنها قبل اقترانها بما مستعملة في المضي، فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران.. وما للتوكيد، وليست بناقلة من معنى إلى معنى. قال أبو علي: لما كانت رب لما مضى وجب أن تكون ربما أيضا كذلك.

قال بعضهم: وقد أولعت العامة، بإدخالها على المستقبل، نحو: ربما يقوم زيد. وأما قوله تعالى " ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين " فظاهره الاستقبال، وتأولوه على تقدير ربما ود، جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي، لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه. فجعل، وإن كان غير واقع، كأنه واقع مجازا.

وقال بعضهم: قد جاء الفعل بعدها مفتتحا بحرف التنفيس، نحو:

فإن أهلك فرب فتى سيبكي

فعلى هذا، يجيء الاستقبال بعدها قليلا. وتحمل الآية على ذلك، لأن في التخريج المذكور تكلفا، إذ مآله إلى أنه عبر بالمستقبل عن ماض، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل. والله أعلم

سوف

حرف تنفيس، يختص بالفعل المضارع، ويخلصه للإستقبال، كالسين. وفيه لغات، حكاها الكوفيون، وهي: سف، وسو، وسي. وأنشدوا:". (١)

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص/٧٧

٤٨-"وقد يكون في كلام الزمخشري في (المفصل) ما يشير إلى هذا الإعراب ولكن ابن الحاجب اختار هذا الإعراب وبينه وعلله ، فكان سببا في اشتهاره ، واختياره في تدريس النحو للمتعلمين منذ عصر عمر بن الحاجب إلى عصرنا الحاضر مع كونه على خلاف رأي سيبويه وجمهور البصريين .

وقد تبع ابن مالك ابن الحاجب في اختيار هذا الرأي فزاد اشتهاره .

ومثل ذلك ارتفاع الفعل المضارع بتجرده ، من الناصب والجاز ، قال ابن الحاجب في متن الكافية : (ويرتفع – أي : الفعل المضارع – إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو (يقوم زيد) .

وقال في (شرح الكافية) : هذا أقرب على المتعلم من قولهم : يرتفع إذا وقع موقع الاسم ، لأنه ترد عليه اعتراضات مشكلة ، وتحتاج إلى **الجواب** عنها ، مثل قولهم (كاد زيد يقوم ، وأوشك يجيء) وأشباههما ، وإذا عرف بتجرده ، وضح ، ولم يرد عليه **الإشكال**) .

فاختار ابن الحاجب هذا الإعراب وعلله مراعيا بذلك فائدة المتعلمين ، فكان سببا في اشتهاره بين النحاة والمتعلمين ، إلى يومنا هذا مع كونه مذهب الكوفيين ، وعلى خلاف رأي الزمخشري في المفصل حيث اعتمد مذهب البصريين الذي تركه ابن الحاجب وهو (ارتفاع المضارع بصحة وقوعه موقع الاسم) .

$[٢٩/١]

وقد تبع ابن مالك ابن الحاجب في اختيار هذا الرأي أيضا .

ومما يلحظ على ابن مالك أنه لم يذكر ابن الحاجب في مثل هذه الاختيارات حتى شاع بين المصنفين من بعده أنها من اختيارات ابن مالك دون غيره مع أن لابن الحاجب فضل السبق إليها .

وبهذا يعلم ما في ترك السيوطي لذكر ابن الحاجب في هذه الاختيارات – وهو الذي اشتهرت كتبه وانتشرت – فانظر إلى قوله في الهمع في المسألة الأولى (الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك . . . أن إعراب المثنى والجمع بالحروف) .". [١]

٤٩-"ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال : قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقل ، أي لا رجل عاقل (١) فيقوم ، كأنه لا يريد إثبات منار الطريق ، وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار ، فتنتفي الهداية ، وهلى هذا خرج [فما تنفعهم شفاعة الشافعين] (٢) ، أي لا شافع لم ، فتنفعهم شفاعته ، وعلى هذا يتخرج المثال المذكور ، أي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له ، وإذا انتفى / ملكه للدرهم ، كان انتفاء ملكه للدينار أولى ، ٩أ وفيه أن فضلا مقيد للدرهم ، أو معمول للمبتدأ على الإعرابين السابقين ، فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرهم ، ولكنه لا يملك الدينار ، ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النفي على المقيد، وهو الدرهم ، فينتفي الدينار ؛ لأن الذي لا يملك الأقل ، لا يملك الأكثر ، فإن المراد

---

(١) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ص/١٤

بالدرهم ما يساويه من النقود ، لا الدرهم العرفي ، والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير ، وتغيير حصل **الإشكال** بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ ، أو في التقدير **جوابا** لمستخبرقال : لا يملك فلان دينارا ، أو ردا على مخبر قال : فلان يملك دينارا ، فقيل في **الجواب** : فلان لا يملك درهما ، ثم استؤنف كلام آخر ، ولك في تقديره وجهان : أحدهما أن يقدر أخبرك بهذا زيادة عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه ، أو زيادة عن دينار أخبرك بملكه له ، ثم حذفت جملة أخبرك بهذا ، وبقي معمولها ، وهو فضلا ، كما قالوا حينئذ الآن ، بتقدير كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين ، وأبقوا من كل منهما معمولها، ثم حذف مجرور عن ، وجار الدينار، وأدخلت عن الأولى على الدينار ، وكما

---

(١) أي لا رجل عاقل ساقطة بسبب انتقال النظر .

(٢) المدثر ٤٨". [١]

٥٠-" والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا أولى وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو وأن يفحصوا عن جرحهم وتعديلهم كما فعلوا ذلك في رواة الأخبار لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص

ثم قال الإمام : **والجواب** عن **الإشكالات** كلها أن اللغة والنحو والتصريف تنقسم إلى قسمين :

قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعا لهذه المعاني فإنا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنهفي معناهما المعروف وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا

وقسم منه مظنون وهو الألفاظ الغريبة والطريق إلى معرفتها الآحاد

وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول والثاني فيه قليل جدا فلا يتمسك به في القطعيات ويتمسك به في الظنيات

هذا كله كلام الإمام فخر الدين وقد تابعه عليه صاحب الحاصل فأورده برمته ولم يتعقب منه حرفا

وتعقب الأصبهاني في شرح المحصول بعضه فقال : أما قوله : وأورد ابن جني بابا في كلمات من الغريب لم يأت بها إلا الباهلي

فاعلم أن هذا القدر وهو انفراد شخص بنقل شيء من اللغة العربية لا يقدح في عدالته ولا يلزم من نقل الغريب أن يكون كاذبا في نقله ولا قصد ابن جني ذلك . وأما قول المازني : ما قيس . . . إلى آخره

---

(١) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين ص/٢١

فإنه ليس بكذب ولا تجويز للكذب لجواز أن يرى القياس في اللغات أو يحمل كلامه على هذه القاعدة وأمثالها وهي أن الفاعل في كلام العرب مرفوع فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع ". (١)

٥١-"... ويعلق ابن سنان على هذه الشواهد وغيرها ، بما يبين موضع الحذف فيها ثم يشير إلى فائدة الحذف فى كل هذا بقوله : " وفى الحذف فى الكلام مع الدلالة على المراد فائدة ؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب(١)، ولو ورد ظاهرا فى الكلام لاقتصر به على البيان الذى تضمنه ، فكان حذف **الجواب** أبلغ لهذه العلة "(٢).

... ولم يذكر ابن سنان لإيجاز الحذف أكثر من هذا ، لأنه كان يهمه أولا وأخيرا حشد الأمثلة وبيان مزيتها ، ليؤكد لنا أن الإيجاز شرط من شروط الفصاحة ، ولم يهتم بذكر أنواعه ، وذلك لأن هذه التفريعات لم تكن قد اكتملت بعد ولم تكن قد أخذت صورتها النهائية .

* الإيجاز المخل بالبلاغة عند ابن سنان :

... قلت قبل ذلك أن ابن سنان يلح على مسألة " الوضوح " فى الإيجاز ... وله الحق ، فإن فى هذا خدمة لمنهجه ، وغايته التى يسعى إليها وهى معرفة حقيقة الفصاحة، والفصاحة تعنى : الظهور والبيان ، ولأجل هذا فهو يهتم بمسألة الوضوح لئلا يقع فى الإيجاز إخلال بالمعنى ، **وإشكال** فيه " فإن تقارب اللفظان فى الإيجاز ، وكان أحدهما أشد إيضاحا للمعنى ، كان بمنزلة تساوى الطريقين فى القرب ، وزيادة أحدهما بالسهولة "(٣).

---

(١) تأثر بن سنان فى فائدة الحذف بالرمانى ، وتأثر الرمانى بالخطابى ، ثم أخذ عنهم الخطيب القزوينى بعد ذلك [النكت فى إعجاز القرآن ص ٧٧ ، وبيان إعجاز القرآن للخطابى ص ٥٢ ، وبغية الإيضاح ٢/١٢٤] .

(٢) يعلق أستاذى د / عبد الغنى بركة على عبارة ابن سنان فى فائدة الحذف بقوله : " إن الحذف قد أدى جزءا من المعنى ، ولم يأت لمجرد الاختصار كما قال ابن سنان من قبل " [وانظر رؤية جديدة للإيجاز والإطناب بتصرف ص ٨٨] .

(٣) سر الفصاحة ص ٢١٤ .". (٢)

٥٢-" وأما الاعتراض عليه فمن جهة أن القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهما فيكف يملك (١) دينارا . وإنما القيد قوله : (فضلا عن دينار) . والكلام لم يسق لنفي ملك الزائد على (٢) الدينار بل لنفي ملك الدينار نفسه ثم يلزم عن ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه . والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل **الإشكال** بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير **جوابا** لمستخبر قال : ' أيملك فلان دينارا ' ، أو ردا على مخبر قال : (فلان يملك دينارا)

---

(١) المزهر في علوم اللغة ٩٢/١

(٢) المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي ص/٩٨

. فقيل في **الجواب** : (فلان لا يملك درهما) ثم استؤنف كلام آخر (٣) . ولك في تقديره وجهان : الأول : أن يقال (٤) : أخبرتك بهذا زيادة على (٥) الأخبار عن دينار استفهمت عنه . أو أخبرتك بملك (٦) له ، ثم حذفت جملة (أخبرتك بهذا) وبقي معمولها وهو (فضلا) ، كما قالوا : (حينئذ الآن) بتقدير : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولهما ، ثم حذف مجرور عن وجار دينار ، وأدخلت (عن) الأولى على الدينار كما قالوا : (ما رأيت رجلا أحسن في عينه (٧) الكحل من زيد) . والأصل : منه في عين زيد ، ثم حذف مجرور (من) وهو الضمير ، وجار العين وهو (في) ، ودخلت (من) على العين . الثاني : أن يقدر (٨) : فضلا (٩) انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار . (١) ساقطة من أ ، ح . (٢) ح : عن . (٣) ح : استأنف كلاما . (٤) ب : أحدهما أن تقدر . (٥) ح : عن . (٦) ب : يملكه . (٧) ب : عينيه . وينظر في مسألة الكحل : الكتاب ١ / ٢٣٢ ، المقتضب ٣ / ٢٤٨ – ٢٥٠ ، شرح المقدمة المحسبة ٤٠٠ ، شرح عمدة الحافظ ٧٧٣ – ٧٧٤ ، شرح الكافية ٢ / ٢٢٠ – ٢٢٢ ، شرح التصريح ٢ / ١٠٦ – ١٠٧ ، همع الهوامع ٢ / ١٠٢ . (٨) ب : تقدر . (٩) ح : فضل .

". (١)

٥٣–"كما احتجوا بمذهب البصريين في جواز الحذف بعد الفاء في **جواب** الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام و أو و حتى ، (١)فكذلك هاهنا (٢) .

ورد هذا البصريون بأن هذه الأحرف دالة علي (أن) المحذوفة ، فنزلت منزلة ما لم يحذف ، بخلاف الذي معنا (٣).

وأما أقوي ما احتج به الكوفيون فهو كثرة المسموع من حذف (أن) ونصب المضارع

بعدها وقد وردت طائفة مما يصح الاستشهاد به نثرا وشعرا ، من هذا، قوله سبحانه : " ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله ﴾ (٤) في قراءة عبد الله بن مسعود ، بنصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : (أن لا تعبدوا إلا الله) فحذف (أن) وبقي الفعل علي ما كان عليه ، (٥) قال المبرد فيما كان علي مثل هذا : "كل ما أضمر في العربية فهو يعمل عمله مظهرا " (٦)، ومثله قال الفارسي : " وحذف (أن) وإرادتها قد كثر، وما كثر كثرته لم ينبغ إحالته ".(٧)

وقراءة ابن مسعود هذه يمكن تخرجها علي أن (لا) قبلها ناهية ، فاللفظ خبري ومعناه الإنشاء (٨).

---

(١) انظر : الخلاف في ناصب المضارع بعد هذه الأحرف في : الإنصاف ٢/٥٥٥: ٥٥٨ ، وشرح المفصل ... ٧/ ٢١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٥٤ .

---

(١) المسائل السفرية ص/١٩

(٢) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٦٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٧٠.

(٤) سورة البقرة من الآية :٨٣ ، وانظر هذه القراءة في: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه صـ ١٥ ، والقرطبي ٢/ ١٣ ، والبحر ١/ ٤٥٦ ، و تفسير الجلالين صـ ١٩.

(٥) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٦٠.

(٦) ذكره القرطبي ونسبه للمبرد ٢/ ١٣ ، وانظر : المقتضب ٢/ ١٣٤ .

(٧) الشعر صـ ٥٣٧ .

(٨) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٥٣ ،والمحرر الوجيز ١/ ٣٣٦ ،والإنصاف ٢/ ٥٦٤ ، ٥٦٥ ،والبحر

المحيط ١/ ٤٥٦ . وفي البرهان – الزركشي ٣ / ٣٤٧، ٣٤٨ : " قوله :" إذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله" فإن ضمن لا تعبدون معنى لا تعبدوا بدليل قوله بعده للناس حسنا عمر وبه يزول **الإشكال** في عطف الإنشاء على الخبر لكن إن كان حسنا معمولا لأحسنوا فعطف قولوا عليه أولى لاتفاقهما لفظا ومعنى وإن كان التقدير ويحسنون فهو الذي قبله والعطف على القريب أولى وقيل تعبدون أبلغ من صريح النهي لما فيه من إيهام أن المنهي يسارع إلى الانتهاء فهو مخبر النبي عنه " ."[١]

٥٤-"وإن شئت قلت : (هل تأتيني أم تحدثني) و(هل عندك بر أو شعير)على كلامين وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا" (١) .

وفي العطف بـ(أم) بعد (همزة التسوية) **إشكال** ؛ إذ التسوية تكون بين متعدد ، و(أم) لا تكون إلا لأحد الشيئين ، و الكلام في جملتها خبري يحتمل الصدق أو الكذب ، لا استفهامي ، يحتاج إلى **جواب** .

خرج النحويون هذا **الإشكال** على أن كلا من (الهمزة) و (أم) خرجت عن بابها ؛ " لأنه لا معنى للاستفهام فيها ، بل المراد : الشرط ؛ لأن بين(الهمزة) و(سواء) و(ما أبالي) معنى ، و هو التسوية ، فجردت (الهمزة) و(أم) عن معنى الاستفهام ، وجعلت بمنزلة (إن) وإنما أفادت الهمزة معنى (إن) الشرطية ؛ لأن (إن) تستعمل في الأمر المجهول . غالبا . والهمزة تستعمل فيما لم يتيقن حصوله ، فجاز قيامها مقامها ، وجعلوا (أم) بمعنى

(أو) ؛ لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء (٢) .

وعلى هذا فإن إعرابهم لمثل : (سواء علي أقمت أم قعدت) على أنه مبتدأ و الجملة بعده خبر ، أو على أن (سواء) خبر مقدم ، وما بعده مبتدأ مؤخر ، أو على أن (سواء) بمعنى : (مستو)،وما بعدها فاعل (٣)هذه الأعاريب على التقدير السابق ليست دقيقة ؛لأنها لا تتضمن معنى (إن) ، و(أو) ، وأفضل منها ما قاله السيرافي (٤)، و الرضي (٥)

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة ص/٦٢

بجعل (سواء) خبر لمبتدأ محذوف ، أي : (الأمران سواء) وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر.

---

(١) الكتاب ٣/١٧٥، ١٧٦ .

(٢) ... انظر : شرح الكافية للرضي ٤/ ٤١١، ٤١٢ . ...

(٣) ... انظر هذه الأعاريب في : الرضي ٤/ ١٠٩ ، و الارتشاف ٤/ ٤٠٠٦ ، و المنصف من الكلام للشمني ١/ ٩٢، وحاشية الدسوقي ١/٤٤.

(٤) ... انظر رأي السيرافي في : الهمع ٣/ ١٧٧.

(٥) ... انظر : شرح ابن عقيل ٢/٢٠١، و حاشية الخضري عليه ٢/٥٣.". [١]

٥٥-"و اعترض الرضي على ابن الحاجب في هذا الشرط ، فقال : " هذا كلامه ، ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بـ (أو)، وقد ذكرنا أن كل موضع يجوز فيه (أو) يجوز فيه (أم) وبالعكس " (١) .

ويبدو من الأمثلة التي مثلوا بها أن الفعل الواقع بعد (أو) يجب أن يكون ماضيا مع إعرابهم له حالا ، ولم يجيزوا أن يكون مضارعا ، مع أن المضارع أدخل في الحال من الماضي ، و قد دفع هذا الإشكال الفارسي بأنه لما كان الأصل في نحو(لأضربنه أذهب أو مكث) معنى الجزاء ، فإنه لم يجز وضع (يذهب) و (يمكث) موضع (ذهب) و(مكث)، فكما يقبح وقوع الجزاء مضارعا من حيث لم يكن له جواب مجزوم فكذلك هنا " (٢) .

" وسألوا أبا الحسن الأخفش عن قوله : لأضربنه أذهب أو مكث) فقالوا : أتجيز : (لأضربنه يذهب أو يمكث) ؟ فقال : لا أجيزه ؛ لأن (إن) تحذف مع الماضي ، و لا تحذف مع المستقبل ، ألا ترى أنك تقول: (أنت ظالم إن فعلت) و لا يجوز (إن) تفعل ، فكذلك ثم " (٣) .

وقد وضع ابن الحاجب ضابطا للعطف بـ (أو) أو بـ (أم) وإعراب الفعل بعدهما ، فيقدر (أم) بالواو ، والفعل بالمصدر ، و التقدير في نحو (سواء علي أقمت أم قعدت) : (سواء علي قيامك و قعودك).

و يقدر الفعل بعد (أو) باسم الفاعل أو المفعول ، على حسب التلفظ به ، أما (أو) فيجب أن تكون باقية على معناها في إثبات أحد الأمرين ، (٤) و عليه فالتقدير في نحو (أنا

---

(١) ... شرح الكافية للرضي ٤/٤١٥ . ...

(٢) ... السابق نفسه ٤/٤١٤ . ...

(٣) ... المسائل المنثورة صـ ١٩٩. ...

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة ص/٨٩

(٤) ... انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤٥. ...". [١]

٥٦-"ولتوضيح ذلك نكشف عن المراد بسوق المثال الآتي: الاستحسان . مثلا . لا يدل مصطلحه على مفهوم أصولي بسيط، بحيث يقتصر على الصورة الذهنية المقصودة من خطاب العالم بهذا اللفظ؛ بل يقتضي مصطلح الاستحسان شيئا من قضايا الاستحسان، على نحو ما دار بين قول من قال: "الاستحسان تسعة أعشار العلم" (١) ، وقول من يقول: "من استحسن فقد شرع" (٢) .

ولا يرد على ذلك أن **الإشكاليات** قضايا وتصديق، والمصطلحات إنما هي تصورات؛ فكيف تتعدى إلى القضايا؟

والجواب يكمن في شدة الارتباط بين **الإشكاليات** بالمصطلحات، حتي صارت كأنها هي، لأن لم أجزاء المفهوم لتركيب مصطلح جامع ومانع؛ لا يتأتى إلا باستقراء جميع **الإشكاليات** المبنية عليه، فكان مآل المصطلح الشرعي تسمية مشكلات العلم من خلال تسمية مفاهيمه.

[٢] المصطلح الشرعي نقدي أو منهجي على الخصوص أو على العموم:

الأول: وهو كونه على الخصوص:

وهي وظيفة خاصة بالعلم في نفسه بالقصد الأول، فهو يتعلق بنقد العلم نفسه، أو نهجه نهجا، وهو غالب مصطلحات علوم التفسير، والحديث، وأصول الفقه.

الثاني: وهو ما كان على العموم:

فهو نقدي أو منهجي على العموم، بمعنى تعلقه بنقد الفعل البشري عامة، ونهجه. ومنه المصطلح الفقهي، وقضايا إصلاح المقلوب، وما دار بينهما من المصطلحات.

[٣] شبه المصطلح الشرعي بالمصطلح النحوي:

مع اتصال المصطلح الشرعي بالقضايا **والإشكالات**، بالإضافة إلى كونه نقديا منهجيا؛ فإن المصطلح الشرعي أشبه ما يكون بالمصطلح النحوي في دقته، من حيث إن كليهما تقعيدي، يؤول إلى ضبط الفعل أو ضبط اللسان. مع تميز المصطلح الشرعي بخصوبة زائدة ترجع إلى طبيعته الكامنة فيه.

[٤] إسهام المصطلح الشرعي في نهضة علمية عميقة:

---

(١) الاعتصام للشاطبي، ٢/ ١٣٨، وأصول الفقه لوهبة الزحيلي، ١٧/٢.

(٢) الأم للإمام الشافعي، ٢٧٧/٧. وراجع معنى الجملة في: الرسالة، ص ٥٠٧ فما بعدها.". [٢]

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة ص/١٠٣

(٢) المصطلح الشرعي ومنهجية الدراسة المصطلحية في العلوم الشرعية ص/٦

٥٧-"وتعتبر دراسة المفكر السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد "العالمية الإسلامية الثانية عام ١٩٧٩م" أول هذه التطبيقات، حيث كانت تلك الفترة بداية لتسرب اللسانيات إلى كل حقول المعرفة الإنسانية، ودخولها العالم العربي. ودشنت دراسة المهندس السوري محمد شحرور "الكتاب والقرآن" عام ١٩٩٠م مرحلة مهمة لهذا النوع من الدراسات، حيث تحولت "القراءة المعاصرة" للقرآن منذ ذلك الوقت إلى ظاهرة واضحة ومتكررة.

ولنا أن نسأل: إنه إذا كان من المفهوم لنا أن يطبق المستشرقون والباحثون الغربيون المناهج اللسانية الحديثة لكي يفهموا القرآن بدوافع معرفية وضعية وبدوافع "استعمارية"، أو بدوافع معرفية "موضوعية"، لأنهم يعتقدون أن في هذه العلوم تكمن القدرة السحرية لفهم الحقيقة على نحو لا يفهمها غيرهم فهي سقف المعرفة عندهم، فما الذي يدفع بالباحث العربي والمسلم للاعتماد على تلك المناهج رغم **إشكاليتها** وصبغتها الوضعية، وتوفر بديل تراثي غاية في الأهمية، أعني (أصول الفقه)؟

إن **الجواب** بأن ذلك يندرج تحت التقليد العام للغرب فيه نصف **الجواب**، خصوصا ونحن نجد مسافة زمنية تفصل بين بداية التجربة العربية والتجربة الغربية تزيد عن عشرين عاما!.

الجواب الكامل نجده في الباعث الأيديولوجي (العقيدة) الذي يسوغ هذه الدراسات، والذي غالبا ما يكون ماركسيا أو علمانيا، ويمثل القاسم المشترك بين كل الدراسات التي طبقت البحث اللساني على القرآن الكريم.". [١]

٥٨-"وقد أجمل الأستاذ محمد عبد العظيم الزرقاوي في كتابه (مناهل العرفان) الحديث عن ذلك من بعض كتب السلف كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وتاريخ ابن عساكر، فقال: "واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلا عن أن يشكلوها... ولكن حين دخلت الإسلام أمم جديدة.. بدأت العجمة تحيف على لغة القرآن. بل قيل ان أبا الأسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: (واعلموا أن الله بريء من المشركين ورسوله(فقرأها بجر اللام من كلمة رسوله، فأفزع هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال: عز وجل الله أن يبرأ من رسوله. ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في **الجواب** حتى راعه هذا الحادث. وهنا جد جده وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين... ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك بن مروان فرأى بنافذ بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط... وهنالك اضطر أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط، شكلا جديدا هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون...".

وهكذا فقد تم نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض، وهو ما يسمى بالإعجام، على ما هو المشهور، في عهد عبد الملك بن مروان، وندب له إمامان هما نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠هـ) ويحي بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ) وقد تلمذا لأبي الأسود الدؤلي وتلقيا عنه وأحاطا بالأمر خبرا ووسعاه علما، فأعجما المصحف الشريف أول مرة ونقطا الحروف فكان لهذه

---

(١) المناهج المعاصرة في تفسير القرآن الكريم وتأويله ص/٩

الخطة في إزالة **الإشكال** واللبس في قراءة القرآن، أثر أي أثر.". [1]

٥٩-"والمصدر إذا جمع حين يدل على الوحدة والهيئة والنوع فلأنه قد افتقد جنس فعله وإذا جمع حين يجتذب إلى الاسم اسم ذات كان أو اسم معنى، فلأنه افتقد حدث فعله، أما إذا اجتمع للمصدر حدث فعله وجنسه فقد صح فيه ما أورد صاحب الموهر حين قال (١ / ١٢٠): (ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعا، المصادر كلها). ولا يظن ظان أن لنا أن نريد الاسمية في أي مصدر فنجمعه، وإنما ذلك مرهون بضرورة التعبير والحاجة إليه.

صحة جمع بيان على بيانات وأبنية:

جرى نقاش حول صحة جمع بيان على بيانات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقال الأستاذ عباس حسن، عضو المجمع: (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه، إلا إذا كان عدديا أو نوعيا. وهنا لا دليل على التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع.) وأنت ترى أن الأستاذ قد أبى جمع (بيان) على (بيانات) لسببين: الأول أنه لا دليل على تعدد المصدر فيجمع، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالما، إذا صح جمعه.

أقول في **الجواب** عن ذلك: فيما يراد به هنا ليس مصدرا، وإنما هو اسم، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر أو إيضاحه والكشف عن **إشكال** فيه. أو هو (ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه). فهو بذا قد فقد دلالته على الحدث وجنسه، على السواء، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة. فإذا قيل إنه مصدر فاعتدادا بالأصل. وقد يستعمل (البيان) دالا على حدثه دون جنسه فيجمع لاختلاف نوعه.

وجاء في النص الذي اختلف في صحته (الأحكام والبيانات) فامتنع الأعضاء من جمع (البيان) وأقروا جمع (الحكم) فما الذي أداهم إلى هذا التفريق؟". [2]

٦٠-"ثم قال : **والجواب** أن المصنف إنما يحكم بصحتها إلى من علقها عنه إذا ذكره بصيغة الجزم (١). أي / ٥٢ب / لأن ابن الصلاح أحال على ما قال في الفائدة السادسة ، وعبارته هناك : ما أسنده البخاري ، ومسلم في كتابيهما بالإسناد المتصل فذلك الذي حكما بصحته بلا **إشكال** ، وأما الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد ، أو أكثر ، وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري (٢) وهو في كتاب مسلم قليل جدا (٣)

---

(١) التقييد والإيضاح : ٩٠ .

(٢) قال ابن حجر في هدي الساري : ٤٦٩ : ((فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مئة وواحد وأربعون

---

(١) النحاة والقياس ص/٧

(٢) النحاة والقياس ص/١٤٧

حديثا ، وأكثرها مكرر ، مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ، ولو من طريق أخرى إلا مئة وستون حديثا)) .

أقول : ولابن حجر كتاب فريد في بابه وصل فيه التعاليق التي في صحيح البخاري سماه : تغليق التعليق ، ولخصه ابن حجر نفسه في هدي الساري من صفحة ١٧ إلى ٧٠ .

(٣) بلغت ثلاثة مواضع فقط ، وصل اثنان منها في صحيحه ، ثم لما احتاج تكرارها علقها فلم يبق فيه غير حديث واحد غير موصول ، وهو حديث أبي الجهيم بن الحارث : ((أقبل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من نحوبئر جمل ..)) الحديث حيث علقه مسلم بلفظ : ((روى الليث بن سعد ، عن جعفر بن ربيعة ، عن عبد الرحمان بن هرمز ، عن عمير مولى ابن عباس : أنه سمعه يقول : أقبلت أنا وعبد الرحمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم – حتى دخلنا على أبي الجهيم)) . صحيح مسلم ١/ ١٩٤ (٣٦٩) .

وهذا الحديث وصله أحمد ٤/ ١٦٩ من طريق أخرى ، وهي طريق الحسن بن موسى ، عن ابن لهيعة ، عن الأعرج .

ومن طريق الليث وصله : البخاري ٩٢/١ (٣٣٧) ، وأبو داود (٣٢٩) ، والنسائي ١/ ١٦٥ وفي الكبرى ، له (٣٠٧) ، وابن خزيمة (٢٧٤) ، وأبو عوانة ١/ ٣٠٧ .

فائدة : جميع من وصل الحديث ذكر : عبدالله بن يسار ، وانفرد مسلم بقوله : عبد الرحمان بن يسار . وانظر : التقييد والإيضاح : ٣٢- ٣٣ ، ونكت ابن حجر ١/ ٣٤٤ – ٣٥٣ .". [١]

٦١-"-الخطاب بضمير المخاطب : أنتم، وهذه الصيغة جاءت في الغالب بعد أداة من الأدوات النحوية، كحرف العطف (ثم) الذي دل على الاستبعاد في الوقوع وعلى التحقير، ولم يدل على الزمان(١)، في قوله تعالى: ﴿ ثم أنتم هؤلآء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم ﴾ [البقرة: ٨٥]، على أن في اجتماع الضمير(أنتم) باسم الإشارة (هؤلاء) **إشكال**؛ ((لأن قوله: ﴿ أنتم ﴾ للحاضرين و ﴿ هؤلاء ﴾ للغائبين فكيف يكون الحاضر نفس الغائب، **وجوابه** من وجوه، أحدها: تقديره ثم أنتم يا هؤلاء، وثانيها: تقديره ثم أنتم أعني هؤلاء الحاضرين، وثالثها: أنه بمعنى الذي وصلته ﴿ تقتلون ﴾ ... ومثله في الصلة قوله تعالى: ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ [طه: ١٧] يعني وما تلك التي بيمينك، ورابعها: هؤلاء تأكيد لأنتم))(٢)، وهذا يدل على استبعاد ما أسند إليهم من القتل والإجلاء بعد أخذ الميثاق منهم، والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك يا هؤلاء المشاهدون: يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقربين، تنزيلا لتغير الصفة منزلة تغير الذات كما تقول: رجعت بغير الوجه الذي خرجت به(٣)،

---

(١) ينظر: روح المعاني (م١/ج١/٤٩١).

(٢) تفسير الرازي (م٢/ج٣/١٨٥).

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي ٢٩/٥

(٣) ينظر: الكشاف (١/١٨٧)..". [١]

٦٢-"إن الملاحظ، في أجوبة الأسئلة التي وردت في القرآن الكريم عموما، أن الله تعالى أجاب عنها بقوله لمحمد - صلى الله عليه وسلم - : (قل)، وفي حين أن **الجواب** بصيغة (فقل) مع فاء التعقيب في الخطاب المكي، وفي صورة ثالثة- في الخطاب المكي- ذكر السؤال ولم يذكر **الجواب**، كما في قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها، فيم أنت من ذكراها ﴾ [النازعات: ٤٣-٤٢]، وفي صورة رابعة-في الخطاب المدني- ذكر **الجواب** ولم يذكر فيه لفظ (قل)، ولا لفظ (فقل)، وهو في قوله تعالى: ﴿ وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ولا بد لهذه الأشياء من الفائدة، فأقول: أما الأجوبة الواردة بلفظ (قل) فلا **إشكال** فيها؛ لأن قوله تعالى (قل) كالتوقيع في ثبوت نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - وكالتشريف في كونه مخاطبا من الله تعالى بأداء الوحي والتبليغ(١)، وأما **الجواب** بـ (فقل) مع فاء التعقيب، فالسبب فيه أن قوله تعالى : ﴿ ويسألونك عن الجبال ﴾ سؤال عن قدمها وحدوثها(٢)، وهذه مسألة أصولية فكأن الله سبحانه وتعالى قال: يا محمد أجب عن هذا السؤال في الحال ولا تؤخر **الجواب**، فإن الشك فيه كفر، أما سائر المسائل فهي فروعية فلا جرم إذ لم يذكر فيها فاء التعقيب، أما الصورة الثالثة وهي في هذه الآية قال الله تعالى: ﴿ وإذا سألك عبادي عني فإني قريب ﴾ ولم يقل فقل إني قريب، فتدل على تعظيم حال الدعاء(٣)، وأما عدم ذكر **الجواب** فلأن السؤال كان عن أمر غيبي لا يعلمه أحد إلا الله تعالى، فكيف سيجيب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن شيء لا يعلمه إلا بتعليم الله تعالى له، ووقت قيام الساعة مما استأثر الله بعلمه؛ فلم يطلع عليه أحدا من خلقه.

(١) ينظر: تفسير الرازي (م٨/ج١٥/ص١١٧).

(٢) ينظر: نفسه.

(٣) ينظر: تفسير الرازي (م٨/ج١٥/ص١١٧).". [٢]

٦٣-"والاكثر أن تكفهما "ما" عن العمل، فيدخلانش حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية كقول الشاعر

*أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد *كما سيف عمر ولم تخنه مضاربه*

وقول الآخر

*ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات*

والغالب على "رب" المكفوفة أن تدخل على فعل ماض، كهذا البيت. وقد تدخل على فعل مضارع، بشرط أن يكون متحقق الوقوع، فينزل منزلة الماضي للقطع بحصوله، كقوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾. وندر دخولها

(١) تنوع خطاب القرآن الكريم في العهد المدني ((دراسة لغوية)) ص/١١

(٢) تنوع خطاب القرآن الكريم في العهد المدني ((دراسة لغوية)) ص/١٦

على الجملة الاسمية، كقول الشاعر

*ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار*

٣- واو رب وفاؤها

قد تحذف "رب"، ويبقى عملها بعد الواو كثيرا، وبعد الفاء قليلا، كقول الشاعر

*وليل كموج البحر، أرخى سدوله * علي. بأنواع الهموم، ليبتلي*

وقوله

*فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذي تمائم محول*

٤- حذف حرف الجر قياسا

يحذف حرف الجر قياسا في ستة مواضع

١- قبل أن، كقوله تعالى ﴿وعجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾، أي لأن جاءهم، وقوله ﴿أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم﴾، وقول الشاعر

*الله يعلم أنا لا نحبكم * ولا نلومكم أن لا تحبونا*

أي على أن لا تحبونا.

٢- قبل أن، كقوله تعالى ﴿شهد الله انه لا إله إلا هو﴾، أي شهد بأنه.

واعلم أنه إنما يجوز حذف الجار قبل "أن وأن"، إن يؤمن اللبس بحذفه. فإن لم يؤمن لم يجز حذفه، فلا يقال "رغبت أن أفعل"، لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت أرغبتك في الفعل، أم رغبتك عنه؟ فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد، إلا إذا كان الإبهام مقصودا من السامع.

٣- قبل "كي" الناصبة للمضارع، كقوله تعالى ﴿فرددناه إلى أمه كي تقر عينها﴾، أي لكي تقر.

واعلم أن المصدر المؤول بعد "أن وأن وكي" في موضع جر بالحرف المحذوف، على الأصح. وقال بعض العلماء هو في موضع النصب بنزع الخافض.

٤- قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو "الله لأخدمن الأمة خدمة صادقة"، أي والله.

٥- قبل مميز "كم" الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف الجر، نحو "بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟" أي بكم من درهم؟ والفصيح نصبه، كما تقدم في باب التمييز، نحو "بكم درهما اشتريته؟".

٦- بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله، وذلك في خمس صور

الأولى بعد جواب استفهام، تقول "ممن أخذت الكتاب؟"، فيقال لك "خالد"، أي من خالد.

الثانية بعد همزة الاستفهام، تقول "مررت بخالد"، فيقال "أخالد ابن سعيد؟" أي أبخالد بن سعيد؟.

الثالثة بعد "إن" الشرطية، تقول "إذهب بمن شئت، إن خليل، وإن حسن" أي إن بخليل، وإن بحسن.

الرابعة بعد "هلا"، تقول "تصدقت بدرهم"، فيقال "هلا دينار"، أي هلا تصدقت بدينار.

الخامسة بعد حرف عطف متلو بما يصح أن يكون جملة، لو ذكر الحرف المحذوف، كقولك "لخالد دار، وسعيد بستان"، أي ولسعيد بستان، وقول الشاعر

*ما لمحب جلد أن يهجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا*

وقول الآخر

*أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للأبواب أن يلجا*

أي وبمدمن القرع. ومنه قوله تعالى ﴿وفي خلقكم وما يبث من دآبة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق، فأحيا به الأرض بعد موتها، وتصريف الرياح، آيات لقوم يعقلون﴾.

٥- حذف حرف الجر سماعا

قد يحذف الجر سماعا، فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيها له بالمفعول به. ويسمى أيضا المنصوب على نزع الخافض، أي الاسم الذي نصب بسبب حذف حرف الجر، كقوله تعالى ﴿ألا إن ثمود كفروا ربهم﴾، أي بربهم، وقوله ﴿واختار موسى قومه أربعين رجلا﴾ أي من قومه، وقول الشاعر

*تمرون الديار ولم تعوجوا *كلامكم علي إذا حرام*

أي تمرون بالديار، وقول الآخر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذا نشب*

أي أمرتك بالخير، وقول غيره

*أستغفر الله ذنبا لست محصيه * رب العباد، إليه الوجه والعمل*

أي أستغفر الله من ذنب.

ويسمى هذا الصنيع بالحذف والإيصال، أي حذف الجار وإيصال الفعل غلى المفعول بنفسه بلا واسطة. وقال قوم إنه قياسي. والجمهور على انه سماعي.". (١)

٦٤-"فإنما أخر الخبر، وهو لوجد لعدم اللبس إذ المكسورة، والتي بمعنى لعل لا يقعان بعد أما.

قوله: (فأجمعت النحاة) قال الإسقاطي: بل أجازه الجزولي والواحدي بل الكوفيون قاطبة.

قوله: (أن يقدر مضاف) أي بقرينة أن كل مثال وجد من هذا النوع فإنما يعود ضميره على شيء في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير.

قوله: (على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها، وزيدا تمييز لمثل، أو حال منه، ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل، أو هو المبتدأ، ومثلها حال منه وإن كان نكرة لتقدمها عليه، وحينئذ فهو من المسألة الأولى لا من هذه، وعلى كل فمثل إما معرب رفعا

(١) جامع الدروس العربية ٧/٧١

أو نصبا أو مبني على الفتح لإضافته للمبني كما قرىء بهما: مثل ما أنكم تنطقون﴾(٢)
(الذاريات:٢٣)

وبحث الدماميني في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف، وهو يصح تقديره مؤخرا على الأصل كما يذكر الخاص مؤخرا نحو: على الله عبده متوكل ويمكن **الجواب** بأنه مبني على كون الظرف نفسه هو الخبر.

قوله: (أهابك) بكسر الكاف.

فائدة: سئل بعضهم عما قرىء شاذا في قوله تعالى: إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾
(فاطر:٢٨)

برفع الجلالة ونصب العلماء ما معنى ذلك؟ فأجاب بهذا البيت أهابك الخ أي إن الخوف مستعمل في لازمه وهو الإجلال.

قوله: (ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده.

قوله: (وهو ظاهر) أي **الإشكال** المعلوم من قوله: فما الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد، ومما فرق به أن المفعول مشعور به من الفعل، والفاعل فكان كالمتقدم بخلاف هذا فإن المبتدأ، وإن أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذي هو المرجع أصلا.

قوله: (ما يعلم) أي تفصيلا لا إجمالا بأن يعلم أن هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفي إسقاطي.

قوله: (جائز) أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب.

___". (١)

٦٥-"ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فإنه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة فمرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال، وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر والعهد في أنهما كناية يمين لأن مرادهم اليمين الشرعي الموجب للإثم وهو لا يكون إلا بأسماء الله وصفاته لا اللغوي الأعم ولا يعتد بهما شرعا إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله أو حياته، وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما إذا أطلق، أو نوى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر.

قوله: (نص في المعية) أي مع كونها للعطف، والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضا كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف.

قوله: (وضيعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن تركها يضيعها وصاحبها، وتطلق على الثوب والعقار أيضا. وههنا **إشكال** مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير إلى كل لإفادته أن كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا إلى رجل لإفادته أن كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد، وهما فاسدن، **والجواب** أن كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٤٢/١

العائد عليها، أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه قيل: زيد وضيعته وعمرو كذلك الخ.

قوله: (بعد واو المعية) أي بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين. واعترض بأنه لا شيء بعد الواو، ويسد مسد الخبر حتى يجب حذفه، وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسده من حيث كونه خبرا عن الأول لحلوله حينئذ في محله وأن لم يسد مسده من حيث كونه خبرا عنه هو.

قوله: (وقيل لا يحتاج الخ) رد بأن الواو وإن كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للإخبار بها لكونها ليست ظرفا بخلاف مع.

___". (١)

٦٦-"قوله: (إذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في أن بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب. فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات، وبالذات فمعنى: علمت زيدا قائما، علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي: لا فرق بينهما في المعنى، وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب، ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي.

___

قوله: (ولرأى) متعلق بانم بمعنى أنسب ثم إن أريد بالرؤيا لفظها، وهوالمصدر الاصطلاحي فإضافة رأى إليها لامية لنسبتها إليها باشتقاقها منها، وعلى هذا حل الشرح، وإن أريد معناها. وهو الحلم فمن إضافة الدال للمدلول، وما مفعول انم وانتمى أي انتسب صلتها، ولعلما متعلق به، وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية، ومن قبل إما متعلق بانتمى لمجرد الإيضاح، أي من قبل ذكر العرفانية كما يشير إليه حل الشرح، أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على أن الحلمية لا تلغى كما أفهم عدم تعليقها بقوله: طالب مفعولين، إذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز إلغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبي.

قوله: (حلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم. كقتل يقتل ذا رأى في منامه شيئا.

قوله: (بما ذكر) أي برأي الرؤيا، وقوله لأن الرؤيا الخ جواب عما يقال: ليس في كلامه نص على المراد،إذ الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا، حلمية أو غيرها فأجاب بما ذكر، ومذهب الحريري والمصنف أنها لا تأتي لغيرها فلا إشكال عليه، وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية.ž". (٢)

٦٧-"قوله: (أبو حنش) اسم شخص وكذا طلق وعمار، وأثالا مرخم إثالة في غير النداء للضرورة، ويؤرقني أي يسهرني خبر الأول، وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه، وآونة جمع أوان ظرف للخبر المحذوف أي يؤرقوني آونة، وحتى ابتدائية، وإذا الأولى شرطية، وجاف الليل، وانخزل بمعنى ذهب، وإذا الثانية فجائية دخلت في جواب الأولى، والورد المنهل

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٢٤٩

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٣٤٧

أي الماء العذب، والآل بالمد السراب الذي يرى وسط النهار كأنه ماء، وبلالا بكسر الموحدة ما يبل به الحلق من ماء وغيره، والمراد هنا الماء. يذكر الشاعر رفقة له فارقوه، ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما.

قوله: (ورفقتي هو المفعول الثاني) بحث فيه الدماميني بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لأنه محقق قبل ذلك قال: فرفقتي حال لأنه بمعنى مرافقي اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة، وقد يقال: المحقق كونهم رفقته يقظة لا مناما. كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد. أي أراهم مجتمعين بي فهو مفعول ثان جزما. ولا **إشكالا** أصلا فتدبر.

قوله: (بلا دليل) والحذف حينئذ اقتصارا، والذي لدليل اختصارا.

قوله: (سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثاني فاتفاق لأن المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد، فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة، وهو ممتنع بخلاف حذفهما معا فمختلف فيه لأنه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ، وجوزه الأكثرون مطلقا، والأعلم في أفعال الظن دون العلم، ومنعه سيبويه والأخفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف، وأما قوله تعالى: أعنده علم الغيب فهو يرى﴾

(النجم:٣٥)

أي ما يعتقده حقا وظننتم ظن السوء﴾

(الفتح: ١٢)". [(١)]

٦٨-"مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة «وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه» مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لأحد الشيئين لانسلاخ أم عن ذلك، وتجردها للعطف، والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب **جوابا**، ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ مؤخرا وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم، ولذا لحن في المغني قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيرافي أن أولا تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال: وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء، وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء، والهمزة بمعنى أن الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف **جوابها** للدلالة عليه، وأتى بها لبيان الأمرين أي: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء. فأما للأحد كأو أو الجملة غير مسبوكة، ونقل عن السيرافي في مثله ا هـ وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح أو مطلقا لمنافاتها التسوية إلا أن يدعي انسلاخها عن الأحد كأم وعلى إعراب الرضي تصح مطلقا فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدر كالثابت على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ٣٤٨/١

التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها، وحينئذ **فالإشكال** في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بإنصاف.
قوله:
(مغنية إلخ)
ـــ". (١)

٦٩-"أي أما في كلمتها كعمادا، أو في كلمة أخرى كتلا، والأولى أن يقول لمجاورة ألف ممالة لتشمل المتقدمة كعمادا والمتأخرة كيتامى، فإن ألفه الأولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة إلى الياء في التثنية ولأن ألف تلا لم تمل إلا لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابهما عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاها لأنه واوي ومقتضى ذلك أن تلا ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بإمالة لام الفعل الثلاثي، وإن كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر على مذهب المبرد وجماعة من أن إمالة نحو: دعا لغير التناسب قبيحة.
قوله:
(المتمكنة)
أي ولو في الأصل كاسم لا والمنادي وكان عليه أن يزيد والأفعال لأنه لا **إشكال** في إمالة الماضي وإن كان مبنيا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر.
قوله:
(إلا سماعا)
منه ذا الإشارية ومتى وأنى ومن الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم إمالا وكذا لا **الجوابية** عن قطرب، ولا يمال غير ذلك من الحروف إلا إذا سمي به ووجد فيه سبب كحتى لأنها لكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف إلى لصيرورتها بعد التسمية من الواوي لكونه أكثر فتثنى على الواو وأما إمالة را، ونحوها في فواتح السور بناء على أنها اسم للحروف، وكذابا وتا من حروف التهجي فلسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس، ومثله الإمالة لكثرة الاستعمال كإمالة الناس رفعا ونصبا في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فإن جر كانت قياسية للكسر.
قوله:
(إلا ها)
أي ضمير الغائبة لا التي للتنبيه.
قوله:
(في طرف)

---
(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٦/٢

صفة لرا وليس قيدا بل غالب فقط، ولذا تركه الشارح فإن سيبويه ذكر إمالة فتح الطاء في: رأيت خيط رياح، وذكر غيره إمالة فتح العين في العرد والراء فيهما ليست طرفا، والعرد بفتح فكسر من قولهم: عرد النبات إذا طلع.

قوله:

(كالأيسر مل)". (١)

٧٠-"حاشية الصبان

مقدمة المؤلف

....

يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد. ويحل منها محل الشجاعة من الأسد. تجد نشر التحقيق

في كمال إتقان المشير أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات. والفاء واقعة في **جواب** إما **وجواب** الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وكون الألفاظ المشار إليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أنه مصدر بمعنى الشارح أي خارجا لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارجي المدلول على هذا الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح إنما يحتاج إلى التقدير لو أريد بالشرط الذي تضمنته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شيء لشيء، ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه. ا. هـ. نعم قال يس: يندفع بتقدير القول **إشكال** آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية. ا. هـ. وهو مبني على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا **الإشكال** الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوي لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح، لكن في الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فتنبه.

قوله: "الطيف" يعني لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات. قوله: "بديع" فعيل بمعنى المفعول أي مبتدع أي مخترع لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويجيء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والأرض. قوله: "على ألفية ابن مالك" متعلق بمحذوف خاص

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ٣/٢٠٤

دل عليه السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض، وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا. قوله: "مهذب إلخ" التهذيب التنقية، والمقاصد المعاني، والمسالك الألفاظ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به. قوله: "يمتزج بها إلخ" في الكلام مبالغة وإلا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان، وأشار بهذه السجعة إلى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن. قوله: "امتزاج الروح" أي امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد. لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح لأنا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم. قوله:

٧ | ٤٣٥". [١]

٧١-"لا التي لنفي الجنس

....

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع، كقوله:

٣١٨-

لا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لا قاه أمثالي أما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله:

٣١٩-

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات فعند الخيل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة ليت فلا يجوز

ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة. والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن. شمني مع زيادة. قال الدماميني وآذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا **إشكال** أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير شبيبته في الربط لأن مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اهـ. باختصار.

قوله: "ويقل ذلك" أي الإعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والإنكار. وقرر البعض

---

(١) حاشية الصبان ١/٧

العبارة بما لا ينبغي فاحذره. قوله: "لسلمى" هي زوجته. وقوله الذي لاقاه أمثالي يعني الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون إضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر. دماميني. قوله: "أما إذا قصد بالاستفهام" أي مع لا إذ المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الآتيين. وقوله بالاستفهام أي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفي عن لا أفاده الروداني. قوله: "فيرأب" أي يصلح منصوب في جواب التمني أثاث أخربت. قوله: "بمنزلة أتمنى فلا خبر لها" أي لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الروداني بأن كونها بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فإن أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل. قال والحق

٣١٨- البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص١٧٨؛ وجواهر الأدب ص٢٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٢٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢، ٢١٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤؛ وتخليص الشواهد ص٤١٥، والجنى الداني ص٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٠؛ وشرح ابن عقيل ص٢٠٧؛ وشر عمدة الحافظ ص٣٢٠، ٣٨٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

٣١٩- البيت من الطويل،وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦؛ وتخليص الشواهد ص٤١٥؛ والجنى الداني ص٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٠، وشرح التصريح ١/ ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ص٨٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص٢٠٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٨؛ ومغني اللبيب ص٦٩، ٣٨١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦١.

٢١ | ٤٧٩". [1]

٧٢-"النعت

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبعت

واقطع أو أتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان. الثاني قوله: أتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه "وإن نعوت كثرت وقد تلت" أي: تبعت منعوتا "مفتقرا لذكرهن" بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها "أتبعت" كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب

---

(١) حاشية الصبان ١/ ١٩

"واقطع" الجميع "أو أتبع" الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض "إن يكن" المنعوت "معينا بدونها" كلها كما في قول خرنق:

قوله: "أسهل" أي: لسلامته من كثرة الحذف. قوله: "وسالمت القدم إلخ" أي: فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التي هي مفاعلة من الجانبين. قوله: "يوهم وجوب الاتباع" قال سم، وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتي ا.هـ. وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد النعوت، وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتي.

قوله: "وإن نعوت كثرت" مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل، لكن سيأتي أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد. قوله: "مفتقرا لذكرهن" قال سم: هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه، وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت، وذلك يتضمن الافتقار إليه أبدا؛ لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل ا. هـ ويظهر أنه لا **إشكال**؛ لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل. قوله: "أتبعت كلها" أي: وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز. وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك. وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع؛ لأن تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى في **الجواب** أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافي إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج. قوله: "واقطع الجميع إلخ" لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت. واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام. قوله: "أو اقطع البعض وأتبع البعض" قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله

٩٩ | ٤٦٣". [(١)]

٧٣-"تعدي الفعل ولزومه

....

أي على حب العراق وفي الطريق "و" حذفه "في أن وأن يطرد" قياسا "مع أمن لبس كعجبت أن يدوا" ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ [الأعراف: ٦٣، ٦٩]، ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ١٨]، أي من أن يدوا أي يعطوا الدية، ومن أن جاءكم، وبأنه، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل **لأشكال** المراد بعد الحرف. وأما قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء: ١٢٧]، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت،

---

(١) حاشية الصبان ٩٧/١

أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب

خطاب لملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه. وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله. قوله: "كما عسل" بالإهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت:
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما سعل، يصف رمحا بأنه لدن أي لين والباء في بهز سببية وقوله يعسل متنه أي يضطرب ويهتز صدره. وقوله فيه أي مع هز الكف. قوله: "وحذفه في أن وأن" أي معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك إكراما ونحو: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾ [الكهف: ١٩]، وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في جواب أيها أزكى إلخ وليت شعري بجواب هل إلخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن. وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أي من بني إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدي الفعل إلى مفعولين. قوله: "الإشكال المراد بعد الحذف" أي عدم فهمه فيكون إجمالا فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية مبني على هذا أيضا لأنها من الإجمال وقد مر غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الإجمال ليس معيبا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصد فتنبه.
قوله: "فيجوز إلخ" حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال في الآية لأن قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لأنه لاختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني. وحاصل الثاني أن

١٣٢ | ٤٧٩.".[1]

٧٤-"تعدي الفعل ولزومه

....

---

(١) حاشية الصبان ١/١٢٩

فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين.

تنبيهان: الأول إنما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة. الثاني اختلفوا في محلهما بعد الحذف: فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر تمسكا بقوله:

٤١٤-

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه

الإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة. قوله: "لقرينة كانت" أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل إن المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه. قوله: "لأجل الإبهام" أي لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام. قوله: "لدمامتهن" بالمهملة أي قبحهن ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم. قوله: "وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين" أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادي وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجاب فافهم.

قوله: "لطولهما بالصلة" أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي. قوله: "فذهب الخليل إلخ" كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما في المغني والتصريح. ا. هـ. وعبارة المغني بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا. ا. هـ. فليس في كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم. قوله: "تمسكا بقوله إلخ" أي حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة لي ولا لدين أنا طالبها به وإنما زرتها لضرورة نزلت بي ففي العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو: ﴿من إن تأمنه بقنطار﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب.

٤١٤- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤؛ والإنصاف ص٣٩٥؛ وتخليص الشواهد ص٥١١؛ والدرر ٥/ ١٨٣؛ وسمط اللآلي ص٥٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ص٨٨٥؛ والكتاب ٣/ ٢٩؛ ولسان العرب ١/ ٣٣٦ "خطب"؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٦؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص٥٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨١.

١٣٣ | ٤٧٩". [(١)]

٧٥-"المعرب والمبني

فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو يرمي

ياء" نحو يرمي "فمعتلا عرف" أي شرط، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه، وكان بعده مقدرة، وهي إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وعرب **جواب** الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل: هي وجملة **الجواب** معا، وقيل: جملة **الجواب** فقط. ومعتلا حال منه مقدم على عامله. والمعنى أي فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا "فالألف انو فيه غير الجزم" وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده "وأبد" أي أظهر نصب ما" آخره، واو "كيدعو" أو ياء نحو "يرمي" لخفة النصب.

وأما قوله:

٣٨-

أبي الله أن أسمو بأم ولا أب

لأن الكلام في المعرب. قوله: "وكان بعده مقدرة" **جواب** عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الإسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير أن ولو إلا إن كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد اللهم إلا أن يكون ذلك في غير الضرورة. قوله: "إما شأنية" أي إما ناقصة شأنية أي اسمها ضمير الشأن وقوله: أو ناقصة أي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشأنية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها وفي بعض النسخ أو غير شأنية والأمر عليها ظاهر. قوله: "جملة من مبتدأ وخبر خبرها" فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لا ضمير الشأن. قوله: "وألف خبرها" وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدأ محذوف أي أو هو واو أو ياء فلا **إشكال** في رفعه. قوله: "وخبر المبتدأ جملة الشرط" هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على **الجواب** من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغني. قوله: "حال منه" أي من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثاني وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به. قوله: "والمعنى إلخ" لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شأنية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمي. قوله: "والألف نصب إلخ" ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما

---

(١) حاشية الصبان ١/١٣٠

سيعلم من باب الاشتغال. قوله: "يفسره" أي معنى لا لفظا والتقدير أقصد الألف أو أعتبر أو

٣٨- صدر البيت:

فما سودتني عامر في وراثة وهو من الطويل. وهو لعامر بن الطفيل في الحيوان ٢/ ٩٥، وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٤؛ وشرح المغني ص٩٥٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠١؛ والشعر والشعراء ص٣٤٣، ولسان العرب ١١/ ٥٩٣ "كلل" والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥؛ والخصائص ٢/ ٣٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ والمحتسب ١/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ص٦٧٧.

١٥٠ | ٤٣٥". [1]

٧٦-"البدل

ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن

المستفهم به "يلي همزا" مستفهما به وجوبا "كمن ذا أسعيد أم علي" وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت أخيرا أو شرا؟ وكيف جئت أراكبا أو ماشيا؟

تنبيه: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرا أو شرا تجز به، ومتى تسافر إن ليلا أو نهارا أسافر

معك "ويبدل الفعل من الفعل" بدل كل من كل، قال في البسيط باتفاق كقوله:

٨٩٨-

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للمضمن. قوله: "بل همزا مستفهما به وجوبا" ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى. قوله: "أسعيد أم علي" فسعيد بدل من من بدل تفصيل. قوله: "بدل اسم الشرط" فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل، وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط، ففي الكشاف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى: ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾ [الزلزلة: ١]، وكذا قال أبو البقاء، ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام، وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن **إشكاله**؛ لأنك إذا قلت: من يقم إن زيد وإن عمر وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا

---

(١) حاشية الصبان ١/١٤٩

ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل؛ ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: ﴿وإن امرأة خافت﴾ وجوابه: أن إن إنما جيء بها بيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور ا. هـ. تصريح.

فائدة: اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله -صلى الله عليه وسلم: "أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه" ، حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي: مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين، فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الأمثلة التي ذكروها، فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب. وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة.

قوله: "ويبدل الفعل من الفعل" قال ابن هشام: ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتني

٨٩٨- البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/ ٩٠، ٩٩؛ والدرر ٦/ ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦؛ وسر صناعة الإعراب ص٦٧٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٦؛ ورصف المباني ص٣٢، ٣٣٥؛ وشرح قطر الندى ص٩٠؛ وشرح المفصل ١٠/ ٢٠؛ والكتاب ٣/ ٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ "نور"؛ والمقتضب ٢/ ٦٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٨.

١٩٣ | ٤٦٣". [(١)]

٧٧-"الموصول

وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل

١٠٥-

سعاد التي أضناك حب سعادا وقوله:

١٠٦-

وأنت الذي في رحمة الله أطمع كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه.

تنبيه: الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم اللفظ فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك

---

(١) حاشية الصبان ١/١٩١

وجبت مراعاة المعنى "وجملة أو شبهها" من ظرف ومجرور تأمين "الذي وصل به" الموصول "من عندي الذي ابنه كفل" فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة

له، ولتؤمنن به **جواب** قسم محذوف ومجموع القسم **والجواب** خبر المبتدأ وقيل غير ذلك.
قوله: "في رحمة الله" لو أضمر لقال في رحمتك نظرا إلى المبتدأ أو رحمته نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد. قوله: "فلا **إشكال** في العائد" أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى. قوله: "وهو الأكثر" أي في غير أل على ما مر. قوله: "فإن لزم لبس إلخ" اعترض بأن اللازم في المثال إجمال لا لبس ولا محذور في الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه. قوله: "وجملة" خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر. وفي وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده.
قوله: "من ظرف ومجرور تامين" فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا

١٠٥- تمام البيت:
وإعراضها عنك استمر وزادا وهو الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٤٠؛ وشرح شذور الذهب ص١٨٤.
١٠٦- صدر البيت:
فيا رب ليلى أنت في كل موطن وهو من الطويل، وهو للمجنون في الدرر ١/ ٢٨٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٧.

٢٣٦ | ٤٣٥". (١)

٧٨-"الموصول

....

-١٢٦

---

(١) حاشية الصبان ٢٣٥/١

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء والثاني كقوله:

-١٢٧

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا وقد تقدم هذا الثاني.

خاتمة: الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة: أن وأن وما.

إجماعا في نحو: ﴿يريد الله ليبين لكم﴾ [النساء: ٢٦]، وعلى خلاف في نحو: ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ [الروم: ٢٤]، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه. ويجوز حذف صلة الحرفي إن بقي معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها، فإن لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل. قوله: "كل حرف إلخ" اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية. وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعي عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وإن أقرهما البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدري هذا. ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضا كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية. قوله: "أول" أي بالقوة والصلاحية وإن لم تؤول بالفعل.

قوله: "مع صلته" أي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور أفاده اللقاني. قوله: "ستة" الراجح خمسة بإسقاط الذي وأما ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩] فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل

١٢٦- البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧٦؛ وتذكر النحاة ص٧٠؛ والدرر ١/ ٢٩٦؛ ومغني اللبيب ص٦٢٥؛ والمقتضب ٢/ ١٣٧؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٨.

١٢٧- البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٤٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ١/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ "أول وألاء" والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٩.

٢٥٤ | ٤٣٥". [1]

٧٩-"المعرف بأداة التعريف

المعرف بأداة التعريف:

أل حرف تعريف أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط

المعرف بأداة التعريف:

"أل" بجملتها "حرف تعريف" كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه "أو اللام فقط" كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه "فنمط عرفت قل فيه النمط" فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال، وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف، وللزوم فتح همزته، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض

المعرف بأداة التعريف:

الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير. قوله: "كما هو مذهب إلخ" أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه والنسبة إلى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أي بناء على إلخ يوقع في **إشكال** آخر وهو اتحاد المبني والمبني عليه فتمحل شيخنا والبعض به لا يجدي. قوله: "أو اللام" أو لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف. قوله: "فقط" الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب. وقيل في **جواب** شرط مقدر، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أي كافيك. قوله: "فنمط عرفت" أي أردت تعريفه. واعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه في الوضوح غاية. وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرب بها وبأنه قصد الإشارة إلى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير. والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده. وقوله قل فيه النمط خبر، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظه.

قوله: "على الأول" أي كونها أل بجملتها. وقوله عند الأول أي الخليل. وقوله وعند الثاني أي سيبويه زائدة أي همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كما في الهمع وغيره وإن أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع. ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها

---

(١) حاشية الصبان ٢٥٣/١

جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتداد بها وضعا ينافي زيادتها وحاصل الدفع أن المنافي للاعتداد وضعا الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يس. قوله: "وعلى الثاني" أي من قولي المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم، فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج إليها وعليهما

٢٥٧ | ٤٣٥". [(١)]

٨٠-"الابتداء

وفي **جواب** كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه إذ عرف

"جائز كما تقول زيد" من غير ذكر الخبر "بعد" ما يقال لك "من عندكما" والتقدير زيد عندنا. وإن شئت صرحت به. ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده.

قال في شرح التسهيل: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي رجل إلا على ضعف "وفي **جواب** كيف زيد قل دنف" بغير ذكر المبتدأ "فزيد" المبتدأ "استغني عنه" لفظا "إذ" قد "عرف" بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به. وقد يحذف الجزءان معا إذا خلا محل مفرد كقوله تعالى: ﴿واللائي لم يحضن﴾ [الطلاق: ٤]، أي فعدتهن ثلاثة أشهر

قوله: "من الجزأين" أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي. وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علما. واختلفا فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر، فقيل: الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة. قوله: "جائز" أي غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله. قوله: "كما تقول إلخ" لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال أن المجيب أحد المسئولين فقط. قوله: "لك" كان ينبغي لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان المجيب واحدا. قوله: "قدر الخبر أيضا بعده" والمسوغ وقوعه في **الجواب** سم. قوله: "ولا يجوز" أي جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة **الجواب** للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة. فقوله الأعلى ضعف أي خلاف الأولى كما أفاده سم، وإلا بمعنى لكن. قوله: "قل دنف" أي مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف وأنها محل رفع، أما على قول سيبويه أنها ظرف كأين وأن المعنى في أي حال فيكون **الجواب** في صحة مثلا قاله يس. وعبارة الدماميني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات: إحداها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال

---

(١) حاشية الصبان ٢٥٦/١

فمعناها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة، وهذه عبارة سيبويه، فموضعها عنده نصب دائما. الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أي حال، وهذه عبارة السيرافي والأخفش، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره. الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثاني. ثم اعترض القول الأول والثاني بأمور ثم قال: وأما القول الثالث فلا **إشكال** عليه ألبتة. ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها. ا. هـ. ملخصا.

قوله: "هو دنف" قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح.

قوله: "قوله إذا خلا محل مفرد" ليس بقيد بدليل صحة

٣١٤ | ٤٣٥". [1]

٨١-"فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر

تعمل في الموجب، تقول ما زيد قائما بل قاعد، وما عمرو شجاعا لكن كريم، أي بل هو قاعد ولكن هو كريم. فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا. والأرجح النصب.

تنبيه: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر، وبل ولكن حرفا ابتداء "وبعد ما" النافية "وليس جر البا" الزائدة

بالنصب أي بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه **إشكال** لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفي فما وجه نصبه **وجوابه** أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه.

قوله: "جاز الرفع" أي على إضمار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل. قوله: "ولا قاعدا" لا زائدة للتأكيد. قوله: "قد عرفت" أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر. قوله: "مجاز" أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية. قوله: "وبعد ما" أي عاملة أو مهملة ما لم يكن إهمالها لانتقاض النفي فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينئذ إيجاب. قوله: "وليس" أي غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب ألا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافقه. قوله: "جر البا الخبر" بشرط عدم نقض

---

(١) حاشية الصبان ٣١٣/١

نفيه بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقائم وقبوله الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام. وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام. وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن خبر ما لم يقع في القرآن مجردا من الباء إلا منصوبا ورفع على الإهمال.

فائدة: قال في التسهيل: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها. قال الدماميني: وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس. ثم قال في التسهيل: ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال: وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ما له مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببي وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون أخوته. ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببي فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول: ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو، وإن جر بالباء جاز على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي

٣٦٨ | ٤٣٥". [1]

٨٢-"الإضافة

وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب. وأجاز الكوفيون البناء، وإليه مال الفارسي والناظم، ولذلك قال: "ومن بنى فلن يفندا" أي لن يغلط. واحتجوا لذلك بقراءة نافع "هذا يوم ينفع" [المائدة: ١١٩] بالفتح. وقد روى بهما قوله:

٦٤٠-

على حين الكرام قليل وقوله:

٦٤١-

تذكر ما تذكر من سليمي على حين التواصل غير ذان "وألزموا إذا" الظرفية إلى جمل الأفعال" خاصة نظرا إلى ما تضمنته من

---

(١) حاشية الصبان ٣٦٧/١

عمرتك يا لله عمرا أي ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر. قوله: "واحتجوا بقراءة نافع" قال الرضي: لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها. قوله: "ما تذكر من سليمى" أي الذي تذكره منها وأبهمه تعظيما له وتفخيما والداني القريب. قوله: "الظرفية" احترازا عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف. ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة **لجواب** الشرط نحو: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ [الروم: ٢٥]، فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة **الجوابية** في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فإذا زيد خرجت ففي الوقت زيد أي حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة. هذا إن قدرت خبرا فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أي ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فإذا زيد حاضر فلا **إشكال** في الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر في إذا الظرفية. ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة. وقال جماعة: ظرف مكان والتقدير في فإذا زيد ففي المكان زيد أو ففي الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر إذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية، ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين. وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها. وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في **جواب** الشرط أقوال. واعلم أن إذا غير الفجائية

٦٤٠- راجع التخريج رقم ٦٣٩.

٦٤١- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٦؛ والدرر ٣/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شذور الذهب ص١٠٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

٣٨٨ | ٤٧٩".[1]

٨٣-"إن وأخواتها

....

---

(١) حاشية الصبان ٣٨٦/١

الرفع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، بل إما مبتدأ محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل نحو إن زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الأول. وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائي الرفع مطلقا تمسكا بظاهر

مجاز علاقته المشابهة الصورية. قوله: "مثل ما جاءني إلخ" ظاهره أن رجلا إعرابه محلي وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب وقيل: تقديري ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه. قوله: "وقد زال بدخول إلخ" لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا **إشكال** في العطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني. قوله: "ابتدائية" أي استئنافية. قوله: "على محل ما قبلها من الابتداء" من باب لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة. وفي عبارته أمران: الأول كان ينبغي حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها. الثاني القصور لعدم شمولها البيت لأن الجملة فيه **جواب** الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتدائية، وكذا ما عطف عليها. قوله: "تعين الوجه الأول" أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور وإلا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعلية يجوز الوجه الثاني.

قوله: "تعين النصب" أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر. قال سم: لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف. وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل. وقال الرضي: إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيدا وعمرو قائمان خبرا عن إن وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك. ا. هـ. ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد كما سيأتي قريبا ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو إن زيدا وعمرو قائم وهو الذي حققه الروداني. وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب إلى هذا فتدبر.

قوله: "وأجاز الكسائي إلخ" موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو إن زيدا وعمرو ذاهبان، فإن لم يتعين ذلك نحو إن زيدا وعمرو في الدار اتفاقا، قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح ومثل إن زيدا وعمرو في الداران زيدا وعمر وقائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح في شرح بانت سعاد وحقق أن نحو إن

٤٢١ | ٤٣٥". (١)

٨٤-"إن وأخواتها

وخففت كأن أيضا فنوي منصوبها وثابتا أيضا روي

النحاة "ذكر لو" وإن كان كثيرا في لسان العرب. وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله:

-٢٩٧

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال وقوله:

-٢٩٨

إني زعيم يا نويـقة إن أمنت من الرزاح

ونجوت من عرض المنو ن من العشي إلى الصباح

إن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [يونس: ١٠]، ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [النجم: ٣٩] "والخامسة أن غضب الله عليها" [النور: ٩]، "وخففت كأن أيضا" حملا على أن المفتوحة "فنوي منصوبها" وهو ضمير

بلا بأنه لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم. **والجواب** أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا **إشكال** عليه. قوله: "أن لا تكون" أي على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة. قوله: "زعيم" أي كفيل والرزاح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت، وإضافة عرض إليه من إضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي العارض. والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضي. قوله: "فلا يحتاج إلى فاصل" أن لما علمت من أن هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع.

قوله: "أن غضب الله" أي في قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصودا به الدعاء فهي قراءة سبعية وما في التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم. قوله: "فنوى منصوبها

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٤٢٠

٢٩٧- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٢؛ وتخليص الشواهد ص٣٨٣؛ والجنى الداني ص٢١٩؛ والدرر ٢/ ١٩٧؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٣؛ وشرح ابن عقيل ص١٩٦؛ وقطر الندى ص١٥٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

٢٩٨- الأبيات من مجزوء الكامل، وهي للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢/ ٢٧٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢؛ ورصف المباني ص١١٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٢ "طلح"، ٩/ ١٩٨ "صلف" ١٣/ ١٣٦ "أنن".

٤٣١ | ٤٣٥". [(١)]

٨٥-"...

اسمية.

قال في شرح الكافية: فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعا؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط؛ لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها، فعلم أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به. الثاني: ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا، وليس كذلك؛ بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به

الضابط الذي ذكره المصنف إنما هو لوجوب الفاء لا في الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه. قوله: "والتحقيق حينئذ" أي: حين إذ قرن **الجواب** الصالح بالفاء أي: إذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح في الماضي. قوله: "فإن اقترن" أي: **الجواب** الصالح للشرطية. قوله: "وينبغي" أي: يجب كما يؤخذ من السياق.

قوله: "خبر مبتدأ" الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة؛ لأن **الجواب** على هذا جملة اسمية؛ وإنما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة؛ لأنه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها، مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية، ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية، فيحتاج إلى المحل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية **الجواب** لمباشرة الأداة فعليك

---

(١) حاشية الصبان ٤٣٠/١

بالإنصاف. قوله: "وجزم الفعل إن كان مضارعا" أي: جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع **الجواب** المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع. قوله: "على ذلك التقدير" أي: تقدير كون مدخولها هو **الجواب**، وهذا التقدير إن كان تقدم في كلام شرح الكافية؛ لكن لم ينقله الشارح فلا **إشكال** في الإشارة بذلك، وإلا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله: ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء؛ إذ معناه: ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لا نفس **الجواب** لحكم... إلخ.

قوله: "كما تدخل على مبتدأ مصرح به" لشيخنا وللبعض هنا كلام رددناه قريبا. قوله: "جواز اقتران الماضي" أي: المتصرف المجرد من قد وغيرها. وقوله: "مطلقا" أي: سواء كان مستقبلا معنى أو لا قصد به وعد أو وعيد أو لا. قوله: "على ثلاثة أضرب" إذ لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله: لو جعل شرطا... إلخ فيه تفصيل؛ وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد، وتارة تمتنع الفاء، وتارة يجب كما في الضرب الأول والثاني من هذه الأضرب الثلاثة. سم. قوله: "لا يجوز اقترانه بالفاء" جعل منه الجامي كالكافية المضارع المنفي بلم. قوله: "وهو ما كان مستقبلا معنى" لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا منه عن الرابطة. جامي.". (1)

٨٦-"..

وعد أو وعيد، نحو: إن قام زيد قام عمرو. وضرب يجب اقترانه بالفاء؛ وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو: ﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت﴾ [يوسف: ٢٦]، وقد معه مقدرة. وضرب يجوز اقترانه بالفاء؛ وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد، نحو: ﴿ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار﴾ [النمل: ٩٠]. قال في شرح الكافية: لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية. الثالث: أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى: ﴿فصدقت﴾ [يوسف: ٢٦] وليس كذلك؛ بل هو مثال الواجب كما مر.

تنبيه: هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو: يقوم زيد فيقوم عمرو، وتعينت هنا

قوله: "وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى" يؤخذ مما مر عن الجامي تعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى، فاحتيج إلى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطا، وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف، وهو ينافي ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف: لو جعل شرطا... إلخ، وينافي كلام

---

(1) حاشية الصبان ٤/٣٢

الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطا، وكأن وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد، فتأمل. وعبارة التسهيل: وقد يكون **الجواب** ماضي اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾، أو مقدرة نحو: ﴿إن كان قميصه﴾ [يوسف: ٢٧] الآية. قال الدماميني: وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب؛ إذ الشرط مستقبل. وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان؛ أحدهما: أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو: إن جئتني أكرمتك. والثاني: ألا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط؛ وإنما يكون الإخبار به مسببا نحو: إن تكرمني فقد أكرمتك أمس، والمعنى: إن اعتددت علي بإكرامك إياي فأنا أيضا أعتد عليك بإكرامي إياك، والآيتان المتلوتان من هذا القبيل، فلا **إشكال**. وقال الرضي: لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما؛ وإنما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم، سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك: إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة.

قوله: "لفظا ومعنى" بناء على جوازه بلا تأويل، وتقدم ما فيه عند قول الناظم: وماضيين أو مضارعين... إلخ. قوله: "وقد معه مقدرة" لتقربه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضي. قوله: "حسن أن يقدر ماضي المعنى" أي: مبالغة في تحقق وقوعه، وإن كان مستقبلا في الواقع قاله الأسقاطي وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له، وقوله: "فعومل معاملة الماضي حقيقة" أي: الماضي لفظا ومعنى أي: عومل معاملته في مجرد الإتيان بالفاء، وإن كان الإتيان به في الماضي حقيقة على سبيل الوجوب، وفي هذا على سبيل الجواز، والحاصل: أن الإتيان في هذا بالفاء نظرا إلى تقديره ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وتركها؛ نظرا إلى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه. قوله: "الثالث أنه مثل ما يجوز... إلخ" يجاب بأن الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب. زكريا. قوله: "هذه الفاء" أي: في الأصل، فلا ينافي. قوله: "بعد وتعينت هنا... إلخ"". (١)

٨٧-"..

١١٥٨- فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب أي زير

بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني؛ وذلك أنه أورد قول الزمخشري: وقد تجيء لو في معنى التمني نحو: لو تأتيني فتحدثني، فقال: إن أراد أن الأصل وددت لو تأتيني فتحدثني، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني، فكان لها **جواب** **كجوابها** فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت.

---

(١) حاشية الصبان ٣٣/٤

من عند الله خير﴾ [البقرة: ١٠٣] إن الشارح سيصرح في آخر الباب بأن لو في هذه الآية للتمني ولا **جواب** لها أصلا، وأن قوله: ﴿لمثوبة من عند الله خير﴾ [البقرة: ١٠٣] مستأنف أو **جواب** قسم محذوف.

وقوله: "فلو نبش المقابر" قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب. وقوله: "فيخبر" بالبناء للمفعول. وقوله: "بالذنائب" أي: في الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء في بالذنائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمني والعيني. وقوله: "أي زير" نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أي زير، والزير الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب؛ لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر. وقوله: "بيوم الشعثمين" متعلق بيخبر أي: بوقعة يوم الشعثمين. قال العيني: وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو. اهـ. والذي قاله الدماميني والشمني معاوية بن عامر، وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو غير ذلك، كما قاله الدماميني ثم بحث في الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط؛ أي: لو حصل نبش فإخبار كما قالوه في نحو: إن تأتني فتكرمني آتك بنصب تكرم.

قوله: "في معنى التمني" أي: لمعنى هو التمني. وقوله: "فقال" أي: المصنف معطوف على أورد. قوله: "لدلالة لو عليه" لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمني؛ بحيث صارت تشعر به عند حذفه. قوله: "أو أنها حرف وضع للتمني" قال الدماميني: الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري، وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه، فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك، ولا **إشكال**؛ لكن يحتاج هذا إلى

١١٥٨- البيتان من الوافر، وهما للمهلهل بن ربيعة في الأصمعيات ص١٥٤، ١٥٥، والأغاني ٥/ ٣٢، ٤٩، وأمالي القالي ٢/ ١٣١، وتذكرة النحاة ص٧٢، وجمهرة اللغة ص٣٠٦، ٧١٢، ١٠٦٤، وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٥، والرد على النحاة ص١٢٥، وسمط اللآلي ص١١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٤، ولسان العرب ١/ ٣٩٣ "ذنب"، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٣، وبلا نسبة في الاشتقاق ص٣٣٨ "البيت الأول فقط"، والجنى الداني ص٢٨٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٧.". [1]

٨٨-"...

كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط، نعم الأكثر كونه ممتنعا، وحاصله: أنها تقتضي امتناع شرطها دائما، ثم إن لم يكن **لجوابها** سبب غيره لزم امتناعه؛ نحو: ﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا، وإلا لم يلزم نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا، ومنه: نعم المرء صهيب لو لم

---

(١) حاشية الصبان ٤/٤٧

يخفف الله لم يعصه. فقد بان لك أن قولهم: لو حرف امتناع لامتناع فاسد

الشرط في الماضي، ففي الماضي ظرف للحصولين، وأما نفس التعليق فهو في الحال، وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي: لوجوب سبق التعليق عليهما، إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا. اهـ سم. أي: الإخبار بأن **الجواب** كان مربوطا في النفس بالشرط، فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا، فتدبر. قوله: "في مضي" متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف. قوله: "فيما مضى" ظرف لفعلين كما عرف.

قوله: "من تقدير حصول شرطها" قال البعض: أي من حصول شرطها المقدر؛ إذ حصول **الجواب** إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى. اهـ. وفيه أن **الإشكال** باق بحاله؛ لأن حصول **الجواب** إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر، اللهم إلا أن يراد بحصول **الجواب** حصوله المقدر، ولك أن تجيب بتقدير مضاف أي: فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول **جوابها**. قوله: "ويلزم" أي: من كونها للتعليق كنا يؤخذ مما بعده.

قوله: "إذ لو قدر حصوله" قال البعض: الأولى -بل الصواب- إذ لو حصل. اهـ. أي: لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط؛ وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله، ولأن حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله: لكان... إلخ، من حصول **الجواب**، وكون لو ليست للتعليق في المضي؛ بل للإيجاب. وقوله: لكان **الجواب** كذلك أي: حاصلا. وقوله: ولم تكن للتعليق... إلخ أي: لأن الثابت الحاصل لا يعلق. قوله: "على كل تقدير" أي: سواء كان له سبب غير الشرط أو لا.

قوله: "نعم الأكثر كونه ممتنعا" أي: لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد. قوله: "لزم امتناعه" لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه. قوله: "لكان النهار" أي: في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها.

قوله: "ومنه نعم المرء صهيب... إلخ" هو من كلام عمر، وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كما في التصريح قال: وإنما الوارد -أي: عنه صلى الله عليه وسلم- ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة: "إنه شديد الحب لو كان لا يخاف الله ما عصاه"، فلا دلالة للو في هذا الأثر على انتفاء **الجواب** لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، ووجهه: أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا: الإجلال والحياء والمحبة والخوف، فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء **الجواب** وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لو وهو عدم الخوف؛ أعني بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الإجلال، فالكلام مسوق لإثبات **الجواب**، وأنه محقق ولا بد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر، فلو في مثل هذا الأثر لتقرير **الجواب** وجد الشرط أو فقد، وقال في التصريح: وإنما لم تدل لو على انتفاء **الجواب** هاهنا؛ لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب". (١)

---

(١) حاشية الصبان ٤/٥١

٨٩-"وإن يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وانفصل

"وإن يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها" أي: غير أل "أبين وانفصل" وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره، ففي نحو قولك: بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة، إن أخبرت عن التاء فقلت: المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر؛ لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف من ضمير المتكلم، وأل للمتكلم لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له، تقول في الإخبار عن الأخوين: المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك، وعن الزيدين: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون، وعن الرسالة: المبلغها أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة، فالمبلغ خال من الضمير في هذه الأمثلة؛ لأن فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته، فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته: زيد الضارب جاريته هو، ففي الضارب ضمير أل

أنه مضاف إليه. قوله: "أبين وانفصل" هذا الإطلاق موافق لقوله في باب الابتداء: وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الإبراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين، وعلى هذا يقيد هذا الإطلاق بخوف اللبس. سم. قوله: "وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره" بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر. قال الشاطبي: أما إذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمرا فتقول: الضاربه زيد عمرو، فأل هنا لغير الضارب؛ وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو جرت الصلة على غير من هي له، وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبدا، ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمرا. قلت: الضارب أخوه عمرا زيد. سم.

قوله: "وجب استتاره" أي: في الصلة. قوله: "ففي نحو قولك... إلخ" وتقول في نحو ضربتني: إن أخبرت عن الفاعل الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة؛ لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول، فإن قلنا بقول الجمهور: إنه يجب كون الخلف غائبا مطلقا، قلت: الضاربه أنت أنا، فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل، أو بقول غيرهم: إنه يجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت: الضاربي أنت أنا. قوله: "لأنه فعل المتكلم" أي: لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل المتكلم. قوله: "من نحو زيد ضرب جاريته زيد... إلخ" فإن قلت: هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين؛ أحدهما: اشتراطهم تقدم الفعل. والثاني: قولهم: إن المخبرية يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا، والضار بها من جملة الخبر، **فالجواب**: أنه لا **إشكال**؛ لأن معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الإخبار لا تقدمه

في أول كل شيء متكلم به، وأما الثاني فواضح". [1]

٩٠-"..

سماع، إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن، وهو ذا الإشارة ومتى وأنى، وقد أميل من الحروف بلى ويا في النداء، ولا في قولهم: إمالا؛ لأن هذا لأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها. وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي.

تنبيهات: الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو: يا فتى ويا حبلى؛ لأن الأصل فيه الإعراب.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه. قال المبرد: وإمالة عسى جيدة.

الثالث: إنما لم تمل الحروف؛ لأن ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة، فإن سمي بها أميلت، وعلى هذا أميلت الراء من المر الر، والهاء والطاء والحاء في فواتح

أوهمت عبارة الناظم خلافه، وإن أراد به أن إمالتهما لا ضعف فيها، فالظاهر خلافه، وأن إمالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة إلا الفعل الماضي كما يأتي. اهـ. ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة. قوله: "إمالة لا" أي: الجوابية. وقوله: لكونها مستقلة أي: في الجواب كما في المرادي.

قوله: "فيما عرض بناؤه" لا يرد هذا على المصنف؛ لأنه إنما منع الإمالة فيما لم ينل تمكنا أي: بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة في سياق النفي، وهذا نال تمكنا في غير حالة ندائه مثلا. قوله: "خلاف ما أوهمه كلامه" يجاب بأن قوله: وهكذا بدل عين الفعل... إلخ، وقوله: كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضي من كلامه هنا.

قوله: "ولا تجاور" بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب، وإلا فألف إلى مجاورة لكسرة الهمزة. قوله: "فإن سمي بها" الضمير راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا، أو يقال: سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان. قوله: "أميلت" أي: إذا وجد سبب الإمالة فلو سمي بحتى أميلت؛ لأن الألف الرابعة في الاسم تقلب ياء في التثنية، بخلاف ما لو سمي بإلى؛ لأن التسمية تجعله من الواوي؛ لأنه أثر من اليائي؛ ولهذا تقول في تثنيته: إلوان، نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية. قوله: "وعلى هذا" أي: وبناء على ما ذكر من إمالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والر، وكما أميلت حروف المعاني بعد التسمية بها أميلت حروف المباني بعد التسمية بها، وإن افترقتا ببقاء حروف المعاني بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة في أسماء حروف التهجي، ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول: أميلت را من المر والر وها

---

(١) حاشية الصبان ٤/٨٥

وطا وحا في فواتح السور بقصر الأربعة أي: لفظة را ولفظة ها... إلخ؛ لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية، وهي ر هـ ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هي را ها طا حا. وقوله: والر ينطق به كما ينطق به في أول السور، فهو عطف على المر. وقوله: والهاء عطف على فاعل أميلت، وكان عليه أن يزيد والياء. واعلم أنه سيأتي". [١]

٩١-" الضرورة كما رددت الاسم إلى الصرف في الضرورة واستشهد على ذلك بقوله فاليوم أشرب ونحو ذلك قيل أما الأبيات فليست بدليل قاطع لأنه يجوز أن يكون أجريت في الوصل مجرى الوقف وبقي النظر في هل يجوز أن لا يعرب هذا ما قاله ولم يجب عنه قال الشاطبي وكأنه **إشكال** على مذهب البصريين لكن **الجواب** يظهر عنه بأدنى نظر انتهى وهذا البيت من أبيات سبعة للعباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه ابن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عبس بن رفاعة بن الحرث بن بهثة بن سليم أسلم قبل فتح مكة بيسير وأمه الخنساء الصحابية الشاعرة كما يأتي بيانه في ترجمتها وكان عباس هذا من المؤلفة قلوبهم ولما فرغ رسول الله & من رد سبايا حنين إلى أهلها أعطى المؤلفة قلوبهم وكانوا أشراف يتألفهم ويتألف بهم قومهم فأعطى أبا سفيان وابنه معاوية وحكيم بن حزام والحارث بن الحارث بن كلدة والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى وصفوان بن أمية وكل هؤلاء من أشراف قريش والأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان المجاشعي التميمي وعيينة بن حصن الفزاري ومالك ابن عوف النصري أعطى كل واحد من هؤلاء مائة بعير وأعطى دون المائة رجالا من قريش وأعطى عباس بن مرداس أباعر فسخطها وقال يعاتب النبي & (١)

١- (المتقارب)

." (٢)

٩٢-"

وأنشد بعده وهو) الشاهد العشرون بعد المائة) وهو من شواهد س : يا صاح يا ذا الضامر العنس على أن الضامر العنس و المخوفنا تركيبان إضافيان قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة وصفة المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها فكيف رفعت إتباعا للمنادى المفرد وهذا **إشكاله** ظاهر . . . ونقل الشارح لحله **جوابين** من الإيضاح لابن الحاجب : أحدهما : أن أل في الضامر وفي المخوفنا موصولة وهو الواقع صفة : أي : الذي ضمرت عنسه والذي خوفنا والإعراب في الحقيقة للموصول لكن لما كان على صورة الحرف نقل إعرابه إلى صلته عارية .

ثانيهما : أن الضامر العنس والمخوفنا صفتان لصفة اسم الإشارة أي : يا ذا الرجل الضامر العنس ويا ذا الرجل المخوفنا وإنما قدر هذا : لأن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة وإعراب الرجل رفع فيجب رفع وصفه بالتبعية له . .

---

(١) حاشية الصبان ٤/٣٢٥

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١/١٦١

وهذا محصل كلامه ويفهم من هذين **الجوابين** : أنه لم يجز نصبه وهو مخالف لما نقله الفالي في شرح اللباب قال : جوزوا في نحو : يا صاح يا ذا الضامر العنس نصب الضامر ورفعه كما لو قلت : يا ذا الضامر رفعا ونصبا . وكون الوصف في المخوفنا مضافا إلى الضمير كإضافة الضامر إلى العنس وقع مثله للسيرافي قال ابن الشجري في أماليه : الثاني صحيح لأن الضامر غير متعد والاسم الذي بعده فيه أل . وكون المخوف مثله سهو لأنه متعد وليس بعده اسم فيه أل وأنت لا تقول المخوف زيد فالضمير في المخوفنا منصوب لا مجرور .

". (١)

٩٣-" في النسخ وصوابه عن وجه الفتح في قول النابغة : مقالة أن قد قلت وأنشد البيتين فقال : ولا تصحب الأردى فتردى مع الردي فقيل له : **الجواب** فقال ابن الأبرش : قد أجاب . يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب . ومحله الرفع بدلا من : أنك لمتني وقد روي بالرفع . وهذا **الجواب** عندي غير جيد لعدم إبهام المضاف . ولو صح لصح البناء في نحو : غلامك وفرسه ونحو هذا مما لا قائل به .

ثم قال : وإنما هو منصوب على إسقاط الباء أو بإضمار أعني أو على المصدرية . وفي البيت **إشكال** لو سأل السائل عنه كان أولى وهو إضافة مقال إلى أن قد قلت فإنه في التقدير مقالة)

قولك ولا يضاف الشيء إلى نفسه . **وجوابه** : أن الأصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للإضافة وأن وصلتها بدل من مقالة أو من أنك لمتني أو خبر لمحذوف .

وقد يكون الشاعر إنما قال : مقالة أن بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فأنشده الناس بتحقيقها فاضطروا إلى حذف التنوين . ا . هـ .

ولا يخفى أن هذا كله تعسف وإنما هو من إضافة الأعم إلى الأخص لأن مقالة أعم من قولك . وهي من الإضافة البيانية كشجر الأراك . أي : مقالة هي هذا القول . (أتوعد عبدا لم يخنك أمانة ** وتترك عبدا ظالما وهو ضالع) قال أبو عبيدة : ظالم : جائر متحامل . وضلع أي : جار . وروي : ظالع

". (٢)

٩٤-" قال : ومن علم الجنس للمعنى : فجار وهو علم الفجور ومعدول عن فجرة علما لا عن الفجرة فإنه من باب حذام المعدول عن علم مثله . فقول سيبويه : إن فجار معدول عن الفجرة تجوز . كذا قال ابن جني والمحققون . وأل

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢/٢٠١

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢/٤٠٨

في الفجرة في كلام الناظم لا **إشكال** فيها إذ لم يرد العلم كما أراد سيبويه وإنما مراده الجنس الذي هو مطلق الفجور . ومثل هذين المثالين فينة في قولهم : ما ألقاه إلا فينة أي : في الندرة . قال ابن جني : هو علم لهذا المعنى . ومنه حماد للمحمدة ويسار للميسرة . وأشار الناظم بمثالي برة وفجار إلى بيت النابغة . وفي عبارته شيء وهو أن الفجرة هي المرة الواحدة من الفجور ومعلوم أن فجار ليس علما لجنس المرة الواحدة فإن أهل اللغة لم ينقلوا إلا أنه علم للفجور المطلق ولا يصح أن يريد أن فجار اسم جنس للفجرة المعدول هو عنه إذ لم يقولوا ذلك ولا يصح في نفسه . فثبت أن قوله : فجار علم للفجرة مشكل .

والجواب أن إتيانه بالفجرة مقصود له وذلك أن القاعدة في فعال أنه مؤنث ومعدول عن مؤنث .

وقد بين ذلك سيبويه في أبواب ما لا ينصرف غاية البيان حتى إنه قدر ما لم يستعمل مؤنثا كأنه استعمل كذلك ثم جعل فعال معدولا عنه . وإذا كان كذلك فالاسم المعدول عنه وهو العلم المقدر اسم لجنس مؤنث إذ لا بد من مطابقته له في التأنيث ولذلك قال : ومثله برة للمبرة ولم يقل للبر ونحوه . والحاصل أن الناظم نبه بمثال الفجرة على أن فعال علم لاسم الجنس المؤنث فإن كان مستعملا فذاك وإلا قدر له اسم مؤنث . وهذه قاعدة محل بيانها باب ما لا ينصرف .

انتهى كلامه باختصار يسير . وهذا كله لا يدفع ما أورده الشارح المحقق . والبيت من قصيدة)

للنابغة الذبياني هدد بها زرعة بن عمرو الكلابي وكان زرارة لقي النابغة بعكاظ وأشار عليه أن يشير على قومه أن يغدروا بني أسد

". (١)

٩٥-" على أن تخريج البيت السابق وهو جعل جملة وأنتم بغاة اعتراضا بين أنا وخبره وهو قوله : ما بقينا في شقاق لا يتمشى مثله هنا لأن قوله : ولا أنني بالمشي في القيد أخرق عطف على أني تخشعت . فلو جعل قوله : ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك إلا عند المبرد .

ولو روى : ولا إنني بالمشي بالكسر لارتفع **الإشكال** وكان قوله : ولا أنا ممن يزدهيه مستأنفا)

ولا مكررة . يريد أن قوله : ولا أنا ممن . . . إلخ معطوف على اسم أن المفتوحة في قوله : فلا تحسبي أني تخشعت البتة كما أجاز سيبويه رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة ولا يمكن على وجه لا يكون فيه العطف على اسم المفتوحة كما أمكن تخريج الآية والبيت قبله .

وإن جعل جملة و لا أنا ممن . . . إلخ معترضة بين المتعاطفين منع بعدم تكرر لا فإنها يجب تكررها عند الجمهور في غير دعاء وغير **جواب** قسم .

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٦/٣٠٧

ولو كانت الرواية في أنني الثالثة الكسر لجعلت الواو في ولا أنا استئنافية وكان مدخولها مع ما بعده جملتين مستأنفتين وزال **الإشكال** بتكرر لا . وحينئذ لم يتعين التخريج على قول سيبويه .

لكنه لم يرو الكسر فتحتم التخريج على قول سيبويه .

وتخريج الآية والبيت على ما ذكره الشارح السيرافي فإنه خالف سيبويه وزعم أن المفتوحة لا تلحق بالمكسورة في ذلك لأن المكسورة على شرط الابتداء وليست المفتوحة كذلك إنما تجعل الكلام شانا وحديثا بمنزلة المفرد . وليس في

". (١)

٩٦-" وهذا أحد **جوابين** أجاب بهما الشارح عن **إشكاله** وهو أن الفاء تقتضي التفريق وهو مناف لما تفهمه بين من الاجتماع لأن البينية نسبة وأقل ما تستدعيه منتسبان . وأنت إذا قلت : المال بين زيد وعمرو فقد أفدت احتواءهما واجتماعهما على ملكه .

ولهذا **الإشكال** أنكر الأصمعي ومن تبعه رواية الفاء وقال : إنما الرواية : وحومل وتوضح والمقراة .

قال العسكري في كتالب التصحيف : تكلم الناس في قوله : بين الدخول فحومل قال أبو إسحاق الزيادي : الرواية : بين الدخول فحومل ولا يكون فحومل . لأنك لا تقول : رأيتك بين زيد فعمرو .

وهذا سمعه الزيادي من الأصمعي فسألت ابن دريد عن الرواية فحكى ما قال الأصمعي ولم يزد عليه فسألت أبا بكر محمد بن علي بن إسماعيل فقلت : قال الأصمعي : لا يجوز أن تقول : رأيته بين زيد فعمرو .

وكان ينكر بين الدخول فحومل . فأملي علي **الجواب** فقال : إن لكل حرف من حروف العطف معنى فالواو تجمع بين الشيئين نحو : قام زبد وعمرو فجائز أن يكونا كلاهما قاما في حالة واحدة وأن يكون قام الأول بعد الثاني وبالعكس . والفاء إنما هي دالة على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة بينهما .

فقال الأصمعي وكان ضعيفا في النحو غير أنه كان ذا فطنة : أطبقت الرواة على بين الدخول وحومل ولا يجوز فحومل لأنه ليس يقصد أن يكون بيانا لشيئين أحدهما بعد الآخر ثم يكون الشيء بينهما إنما يريد أنهما لا يجتمعان وهو بينهما كما تقول : زيد بين الكوفة)

والبصرة ولا تقول : فالبصرة فقد أجاد فطنة . انتهى .

". (٢)

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٠/٣٢٦

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١١/٧

٩٧-" وقلت لصاحبي لاتحبسانا ** بنزع أصوله واجدز شيحا))

وحكي عن الحجاج أنه قال : يا حرسي اضربا عنقه . ولعلة فيه أن أقل أعوان الرجل في إبله وماله اثنان وأقل الرفقة ثلاثة فجرى كلام الرجل على ما قد ألف من خطابه لصاحبيه . قالوا : والدليل على أن امرأ القيس خاطب واحدا قوله في هذه القصيدة : الطويل أصاح ترى برقا أريك وميضه البيت وقال ابن النحاس : هذا شيء ينكره حذاق البصريين لأنه إذا خوطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع **الإشكال** . وفيه نظر فإن القرينة تدفع اللبس .

ثانيها : للمبرد قال : التثنية لتأكيد الفعل والأصل : قف قف بالتكرير للتأكيد فلما كان الفعل لا يثني ثني ضميره . وكذا ألقيا واضربا وتزجراني وتدعاني وتحبسانا .

ثالثها : للزجاج أنه مثنى حقيقة خطابا لصاحبيه . وكذا ألقيا خطاب للملكين . ويرد عليه ما عداهما فإنه لا يتصور فيه ما زعمه .

رابعها : أن أصله قفن بنون التوكيد الخفيفة فأبدل النون ألفا إجراء للوصل مجرى الوقف . ونبك مجزوم في **جواب** الشرط . وبه استشهد المرادي في شرح الألفية .

والسقط مثلث الأول : ما تساقط من الرمل . واللوى كإلى : ما

". (١)

٩٨-" على أن ثم فيه لمجرد الترتيب في الذكر إلى آخره .

وهذا أحد أجوبة ثلاثة عن **إشكال** وهو أن ثم هنا قد عطفت المتقدم على المتأخر وهو عكس وضعها فأجاب الفراء وهو ما ذكره الشارح بأن ثم فيه للترتيب الذكري ويقال له : الترتيب الإخباري وترتيب اللفظ أيضا .

وذلك أن الفاء وثم يكونان لترتيب الأفعال والأقوال و ثم هنا لترتيب القول بحسب الذكر والإخبار والتلفظ قال الفراء ومنه : بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب .

وإليه ذهب ابن مالك في التسهيل فقال : وقد تقع ثم في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ . انتهى .

وفي هذا **الجواب** اعتراف بأن ثم هنا للترتيب بدون تراخ ومهلة كما صرح به الشارح وهو خلاف وضعها .

وأجاب ابن عصفور وهو **الجواب** الثاني بأن ثم هنا على بابها بتقدير أن الممدوح ساد أولا ثم ساد أبوه بسيادته ثم جده .

قال في شرح الجمل : وما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء في نفسه فكأنه قال : اسمع مني هذا الذي هو : بلغني ما صنعت اليوم ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو : ما صنعت أمس أعجب ليس بشيء لأن ثم تقتضي تأخير الثاني عن الأول بمهلة ولا مهلة بين الإخبارين .

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٨/١١

وأما قول الشاعر : إن من ساد البيت فينبغي أن يحمل على ظاهره ويكون

". (١)

٩٩-" أقول : تعظيم الغائب الواحد بضمير الجمع غير موجود في لغة العرب .

وقال الدماميني : الضمير عائد إلى البنان أو إلى المرأة وصواحبها .

قال السيوطي : هذا البيت أنشده الزبير بن بكار بلفظ : (فوالله ما أدري وإني لحاسب ** بسبع رميت الجمر أو بثمان) بتاء المتكلم في رميت . وهذا الوجه أوجه بلا شك فإن الإخبار بذهوله عن فعله لشغل قلبه بما رأى أبلغ من الإخبار بذهوله عن فعل الغير . وفيه سلامة من التأويل المذكور .

قال ابن الملا : ولقائل أن يقول : هذا الكلام في حيز المنع إذ ليس في ذهول الإنسان عن فعل نفسه وإن كان ذا خطر كبير أمر لا سيما والشاغل ما ذكر كيف وإن وقوعه أكثر من أن يحصى بخلاف ذهول الإنسان عن فعل الغير المتصدي لمراقبته شهودا وغيبة فإن العادة تقتضي والمذهب الغرامي يوجب أن من تصدى لمراقبة فعل الأحباب كان أبعد من أن يذهل وأما دعواه السلامة من التأويل فظاهر المنع لأن معنى البيت على روايته : فوالله ما أدري الحساب وإني لحساب لأن نفيه لدراية جواب أبسبع رمين أم بثمان إنما هو لانتفاء كونه داريا إذا ذاك بالحساب كما يشهد به التخيل الصحيح . ويعود الإشكال فيحتاج إلى التأويل اللهم إلا أن يكون أراد التأويل في رمين . انتهى كلامه .

وقال ابن المستوفي : أراد أنه شغل بهن فلم يدر عدد ما رمينه من الجمرات . وهذا معنى مبتذل إلا أنه عكس ما ذكره غيره . وذلك أن الشعراء ذكروا أنهم شغلوا وبهتوا بما جرى)

عليهم فلم يعلموا ما فعلوا بأنفسهم كقول جران العود : البسيط (

". (٢)

١٠٠-" ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال : أليس لي عندك ألف . فقال : بلى لزمته . ولو قال : نعم . لم تلزمه . وقال آخرون : تلزمه فيهما . وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة .

ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب .

ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى : أفلا تبصرون أم أنا خير لأنها لا تقع ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها الإيجاب وذلك متفق عليه .

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٩/١١

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٣٣/١١

قال الدماديني : لا إشكال فإن هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب ببلى حيث يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه : الهمزة ومدخولها وهو إيجاب . ودعواه الاتفاق منازع فيها .

أما إن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد حكى فيه الرضي الخلاف .

وأما إن أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود مشهور وذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في نعم وهنا أيضا بقوله : إنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى . انتهى .

هذا وقد قال أبو حيان في الارتشاف : وأما قول جحدر : أليس الليل يجمع أم عمرو البيتين فليس نصا في أن التقرير يجاب بنعم . انتهى .

". (١)

١٠١-"وقد أجمل الأستاذ محمد عبد العظيم الزرقاوي في كتابه (مناهل العرفان) الحديث عن ذلك من بعض كتب السلف كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وتاريخ ابن عساكر، فقال: "واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلا عن أن يشكلوها... ولكن حين دخلت الإسلام أمم جديدة.. بدأت العجمة تحيف على لغة القرآن. بل قيل ان أبا الأسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: (واعلموا أن الله بريء من المشركين ورسوله(فقرأها بجر اللام من كلمة رسوله، فأفزع هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال: عز وجل الله أن يبرأ من رسوله. ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث. وهنا جد جده وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين... ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك بن مروان فرأى بنافذ بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط... وهنالك اضطر أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط، شكلا جديدا هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون...".

وهكذا فقد تم نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض، وهو ما يسمى بالإعجام، على ما هو المشهور، في عهد عبد الملك بن مروان، وندب له إمامان هما نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ) وقد تلمذا لأبي الأسود الدؤلي وتلقيا عنه وأحاطا بالأمر خبرا ووسعاه علما، فأعجما المصحف الشريف أول مرة ونقطا الحروف فكان لهذه

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢١٤/١١

الخطة في إزالة **الإشكال** واللبس في قراءة القرآن، أثر أي أثر.". [1]

١٠٢-"والمصدر إذا جمع حين يدل على الوحدة والهيئة والنوع فلأنه قد افتقد جنس فعله وإذا جمع حين يجتذب إلى الاسم اسم ذات كان أو اسم معنى، فلأنه افتقد حدث فعله، أما إذا اجتمع للمصدر حدث فعله وجنسه فقد صح فيه ما أورد صاحب الموهر حين قال (١ / ١٢٠): (ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعا، المصادر كلها). ولا يظن ظان أن لنا أن نريد الاسمية في أي مصدر فنجمعه، وإنما ذلك مرهون بضرورة التعبير والحاجة إليه.

صحة جمع بيان على بيانات وأبنية:

جرى نقاش حول صحة جمع بيان على بيانات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقال الأستاذ عباس حسن، عضو المجمع: (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه، إلا إذا كان عدديا أو نوعيا. وهنا لا دليل على التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع.) وأنت ترى أن الأستاذ قد أبى جمع (بيان) على (بيانات) لسببين: الأول أنه لا دليل على تعدد المصدر فيجمع، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالما، إذا صح جمعه.

أقول في **الجواب** عن ذلك: فيما يراد به هنا ليس مصدرا، وإنما هو اسم، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر أو إيضاحه والكشف عن **إشكال** فيه. أو هو (ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه). فهو بذا قد فقد دلالته على الحدث وجنسه، على السواء، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة. فإذا قيل إنه مصدر فاعتدادا بالأصل. وقد يستعمل (البيان) دالا على حدثه دون جنسه فيجمع لاختلاف نوعه.

وجاء في النص الذي اختلف في صحته (الأحكام والبيانات) فامتنع الأعضاء من جمع (البيان) وأقروا جمع (الحكم) فما الذي أداهم إلى هذا التفريق؟". [2]

١٠٣-"وقد أجمل الأستاذ محمد عبد العظيم الزرقاوي في كتابه (مناهل العرفان) الحديث عن ذلك من بعض كتب السلف كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وتاريخ ابن عساكر، فقال: "واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلا عن أن يشكلوها... ولكن حين دخلت الإسلام أمم جديدة.. بدأت العجمة تحيف على لغة القرآن. بل قيل ان أبا الأسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: (واعلموا أن الله بريء من المشركين ورسوله(فقرأها بجر اللام من كلمة رسوله، فأفزع هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال: عز وجل الله أن يبرأ من رسوله. ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في **الجواب** حتى راعه هذا الحادث. وهنا جد جده وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون

---

(١) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي ص/٧

(٢) دراسات في النحو-صلاح الدين الزعبلاوي ص/١٤٧

نقطتين... ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك بن مروان فرأى بنافذ بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط... وهنالك اضطر أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط، شكلا جديدا هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون...".

وهكذا فقد تم نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض، وهو ما يسمى بالإعجام، على ما هو المشهور، في عهد عبد الملك بن مروان، وندب له إماما هما نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ) وقد تلمذا لأبي الأسود الدؤلي وتلقيا عنه وأحاطا بالأمر خبرا ووسعاه علما، فأعجما المصحف الشريف أول مرة ونقطا الحروف فكان لهذه الخطة في إزالة **الإشكال** واللبس في قراءة القرآن، أثر أي أثر.". (١)

١٠٤-"والمصدر إذا جمع حين يدل على الوحدة والهيئة والنوع فلأنه قد افتقد جنس فعله وإذا جمع حين يجتذب إلى الاسم اسم ذات كان أو اسم معنى، فلأنه افتقد حدث فعله، أما إذا اجتمع للمصدر حدث فعله وجنسه فقد صح فيه ما أورد صاحب الموهر حين قال (١ / ١٢٠): (ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعا، المصادر كلها). ولا يظن ظان أن لنا أن نريد الاسمية في أي مصدر فنجمعه، وإنما ذلك مرهون بضرورة التعبير والحاجة إليه.

صحة جمع بيان على بيانات وأبنية:

جرى نقاش حول صحة جمع بيان على بيانات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقال الأستاذ عباس حسن، عضو المجمع: (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه، إلا إذا كان عدديا أو نوعيا. وهنا لا دليل على التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع.) وأنت ترى أن الأستاذ قد أبى جمع (بيان) على (بيانات) لسببين: الأول أنه لا دليل على تعدد المصدر فيجمع، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالما، إذا صح جمعه.

أقول في **الجواب** عن ذلك: فيما يراد به هنا ليس مصدرا، وإنما هو اسم، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر أو إيضاحه والكشف عن **إشكال** فيه. أو هو (ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه). فهو بذا قد فقد دلالته على الحدث وجنسه، على السواء، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة. فإذا قيل إنه مصدر فاعتدادا بالأصل. وقد يستعمل (البيان) دالا على حدثه دون جنسه فيجمع لاختلاف نوعه.

وجاء في النص الذي اختلف في صحته (الأحكام والبيانات) فامتنع الأعضاء من جمع (البيان) وأقروا جمع (الحكم) فما الذي أداهم إلى هذا التفريق؟". (٢)

١٠٥-"""""""" صفحة رقم ١٢٤ """"""

متناسق كالدر في العقد

---

(١) دراسات في النحو-مقالات- ص/٧

(٢) دراسات في النحو-مقالات- ص/١٤٧

الذي نظمت ثقوبه

بفقاهة تنسي الألى

في الدهر واحده أديبه

وإذا ذكرنا الشعر فهو

كما سمعت به حبيبه

وافتك مثل الروض يهدي

عرفه نفحا جنوبه

ومديحك السامي غدا

فرضا على مثلي وجوبه

والمهر منك **جوابها**

وكفاه فخرا من يجيبه

نفحتك مني بالثناء

وطاب عنبره وطيبه

وقوله ، وقد كتبه للفاضل الماهر ، والأديب الشاعر ، محمد بن مراد بن محمد السقاميني أمين فتوى السادة الحنفية ، بدمشق المحمية ، مادحا له بهذه الأبيات ، الحرية بالإثبات . وهي :) الكامل (

لك في المعالي رتبة من دونها

زهر النجوم وتلك فوق هلالها

فلذاك أنت أمين أسرار الهدى

والله قد أولاك حسن خلالها

وجواهر النعمان عزت غيرة

إلا عليك لمن بغى لمنالها

فاهنأ بها لا زلت ترشد قاصدا

يبغي الهداية للتقى بسؤالها

يا من له قلم إذا وشى به

صفحات طرس أشرقت بجمالها

ولذلك الفضلاء عجبا أنشدت

بعلاك بيتا من بديع مقالها

إن الكتابة للفتاوى لم تجد

أحدا سواك يحل من **إشكالها**

وسمتك من بين الورى بمرادها

حتى ارتضاك الله عن أمثالها

لا زلت محروس الفؤاد مؤيدا

بعوارف قد حزتها بكمالها

وقوله ، وقد مدح به فرع الشجرة الزكية ، وطراز العصابة الهاشمية ، السيد الشريف يحيي بن المرحوم السيد الشريف بركات ، سلطان مكة المعظمة سابقا ، حين وروده إلى دمشق المحمية ، لا زالت محروسة من كل بلية . وهي : (الطويل)

قدوم كما انهلت سحائب أمطار

وقد أشرقت منه الرياض بأزهار

حكى الشمس غب الغيم أشرق ضوؤها

ولاحت على الدنيا ببهجة أنوار

وسرت به الآفاق شرقا ومغربا

وأرجها كالمسك فتته الداري

وذاك قدوم السيد الأعظم الذي

أتانا كيسر بعد بؤس وإعسار

فكان كطيب الأمن وافى لخائف

وكالنير الأعلى به يهتدي الساري

فأهلا به من قادم قدم الهنا

بلقياه بل رؤياه غاية أوطاري". (١)

١٠٦-"""""""" صفحة رقم ١٦٦ """"""

إلى من حوى من كل فن أصوله

إلى من غدا بيتا لحج المقاصد

يميز منها زيفها من نضارها

ويفصل منها بين جار وراكد

(١) ذيل نفحة الريحانة ١٢٤/٦

تحرك داعي الوجد يوما بدوحة

بها جمع أحباب وبسط فوائد

فجاءت بأبيات خلت عن قصورها

على الغاية القصوى قريحة واجد

ولكنها كادت تسيل لطافة

فناظرها دهر بمقلة جاحد

ولا غير فعلان المطرز وشيها

فهل فيه عيب عند ذوق المناشد

وهذا بهاء الدين عالم فارس ارتضاه

وهل يكفي به من مساعد

فلا زالت الأقلام تسعى لنحوكم

فيرجعن من دارين ملأى الموارد

ولا انفك بحر الشعر يجري بفيضكم

فيقذف عنه عنبرا في الموارد

ودم حكما عدلا لكل عويصة

تزيل صدا إشكالها عن معاند

أدام الله عز مولانا المنيع ، غارة طلعت من شعب مضيق ، وواد سحيق ، فأغارت على ربيبة فكري ، وظعينة صدري . فأعيذ صاحبها الباهر بمجد مولانا ، من نيل جهول إذا عسعس ، ومن أرقم حسود إذا تنفس . وما ذاك إلا الضرب الداخل على أهل الذوق بالاستيذان ، المعوض عن فعلن بفعلان . وكنت – كما علم الله – من ذلك حذرا ، أقدم في إظهار القصيدة رجلا وأؤخر أخرى . حتى رأيت المنلا بها الدين مفتي شاه عباس استعمله ، في قصيدته التي مطلعها قوله : (الخفيف)

يا نديمي بمهجتي أفديك

قم وهات الكؤوس من هاتيك

فأقدمت بعد ما أحجمت ، وتابعت بعد أن أبدعت . وها أنا أسأل الله الكريم ، أن يهب لها من حلبة البلاغة فارسا يفك بأيديه أسرها ، ويعيد ربعها بعد الوحشة آنسا وينقد بستر الجواب مهرها . لا زالت ركاب الفوائد بسرحكم مناخة ، ولها بحضرتكم العلية دراسة ودراية ونساخة ، آمين . وها هي صورة الأبيات المذكورة : (الخفيف)

صاح بادر لمشرق الأنوار

وتمتع بمطلع الأسرار

وتمتع بروضة عظمت

عن سواها بجيرة المختار

روضة أينعت عضائدها

حين جاءت طلالها الأنهار

وعروس النخيل قد جليت

وتجلت قلائد الأثمار

وتهادت والطل نقطها

بجمان وفاحت الأزهار

رقص الغصن حولها طربا

وتغنت سواجع الأطيار

ضاع فيها عبير نرجسها

ونسيم الصبا عليه دار

وحوت بركة مربعة

جل تثمينها عن المقدار". [١]

١٠٧-" فإن قلت فهلا وسموا الواو والتاء في القسم بالزيادة وهما على ما ترى حرف واحد

فالجواب أن الواو في القسم إنما هي بدل من الباء فيه والتاء بدل من الواو فالأصل فيهما إنما هو الباء فلما كانت الباء قد تقدم ذكرها وكانتا إنما هما بدل منها استغني عن ذكرهما بالزيادة

فإن قلت فهلا وسموا لام الجزم بالزيادة لأنها حرف واحد وليست بدلا من الباء ولا من غيرها

فالجواب أن أمثلة الأفعال محصورة ضيقة يحيط بها الوصف والتحجر عن قرب فقد علم أن اللام لا يظن بها أنها من جملة المثال الذي دخلت عليه والأسماء ليست كذلك لأنها كثيرة الأمثلة منتشرة الموازين يمكن أن يظن بحروف الجر المفردة أنها مبنية مع بعضها فلذلك احتاجوا إلى سمتها بالزيادة ليؤمن فيها **الإشكال** ألا ترى أن قولك بعمرو ولعمرو بوزن سبطر ودمثر وأنت لو قلت ليقم وليقعد لم تجد هنا مثالا من الأفعال يلتبس به هذان الفعلان

---

(١) ذيل نفحة الريحانة ٦/١٦٦

فهذا كله يشهد بعلة تسميتهم هذه الحروف زوائد ويحتج به عمن عبر عنهن بهذه العبارة فأما حذاق أصحابنا فلا يسمونها بذلك بل يقولون في الباء واللام إنهما حرفا الإضافة وفي الكاف حرف جر وحرف تشبيه ". [(١)]

١٠٨-" زيادة الألف

اعلم أن الألف تزاد ثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة ولا تزاد أولا البتة لأنها لا تكون إلا ساكنة والساكن لا يمكن الابتداء به

فإن قلت فهلا زيدت أولا وإن كانت ساكنة ثم أدخلت عليها همزة الوصل توصلا إلى النطق بها كما زيدت النون في انطلق ساكنة ثم أدخلت عليها همزة الوصل ليمكن النطق بها

فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لدخلت همزة الوصل وهي مكسورة كما ينبغي لها ولو لحقت مكسورة قبل الألف لانقلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيقع هناك من **الإشكال** والاستثقال ما بعضه مستكره فرفض ذلك لذلك وهذا كرفضهم أن يبنوا في الأسماء اسما مما عينه واو على فعل مثل عضد وسبع وذلك أنهم لو بنوه لم يكونوا ليخلوا من قلب الواو ألفا أو تركها غير مقلوبة ألفا فإن لم يقلبوا ثقل ذلك عليهم وإن قلبوه صار لفظه كلفظ ما عينه مفتوحة فلم يدر أمفتوحة كانت أم مضمومة فلما كانوا لا يخلون في بناء ذلك من **إشكال** أو استثقال رفضوه البتة قال أبو علي ونظير هذا قول الشاعر

(رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصير آخره أولا)

فزيادة الألف ثانية نحو ضارب وقاتل وخاتم وطابق ". [(٢)]

١٠٩-" الزيدان ومررت بالزيدان لدخل الكلام من **الإشكال** والاستبهام ما قد تقدم قولنا فيه وأنه تنكب لاستكراههم ما فيه من عدم البيان ولما كان الاسم المثنى معربا متمكنا وكرهوا أن يعتقدوا في حرف إعرابه تقدير حركة إعراب لئلا يبقى في الأحوال الثلاث على صورة واحدة كما تبقى جميع الأسماء المقصورة فيها كذلك عوضوه من الإعراب الذي منعوه حرف إعرابه نونا وأبدلوا من ألفه في الرفع ياء في الجر والنصب ليدلوا بذلك على تمكنه وأنه معرب غير مبني ك متى وإذا وأنى فكان ذلك أحوط وأحزم

فإن قلت فهلا نووا في الألف أنها في موضع حركة كما نووا ذلك في جميع المقصور ثم إنهم أبدلوا الألف ياء ليدلوا على تمكن الاسم ولم يعوضوه من الحركة نونا لأنها منوية مرادة فقالوا قام الزيدا ومررت بالزيدي وضربت الزيدي

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٢١

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٦٨٧

فالجواب أن ما قدمناه يمنع من ذلك وهو أنهم لو نووا في الياء حركة وما قبلها مفتوح لوجب أن يقلبوها ألفا فكان يجب على هذا أن يقولوا إذا لم يأتوا بالنون قام الزيدا ورأيت الزيدا ومررت بالزيدا فيعود الكلام من **الإشكال** واللبس إلى ما هربوا منه فتركوا ذلك لذلك

ونظير ألف التثنية في أنها حرف إعراب وعلامة التثنية ألف التأنيث في نحو حبلى وسكرى ألا تراها حرف إعراب وهي علم التأنيث إلا أنهما يختلفان في أن حرف التثنية لا نية حركة فيه وأن ألف حبلى فيها نية الحركة ". (١)

١١٠-"لغة عربية - المستوى الرابع

الدرس الخامس عشر

بقية أنواع المعارف

باب الابتداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وحديثنا -إن شاء الله تعالى- في هذا اللقاء في تتمة مختصرة عن بقية أنواع المعارف ثم البدء بباب الابتداء، وغني عن البيان ما سبق أن قلناه من أنه لا **إشكال** في مثل هذا اللقاء من استقبال الاستفسارات النحوية أو المتعلقة باللغة مما تعن الحاجة إليه؛ إذ إني أعلم أنه ربما تقل المواسم أو الأماكن التي يجد الإنسان فيها **جوابا** لسؤاله اللغوي أو النحوي، ومن هنا فيمكن استقبالها الآن بما لا يطغى على ما نحن بصدده من شرح هذا الكتاب، إن كان هناك شيء يتعلق بإجابات اللقاء السابق وإلا بدأنا في ما نحن فيه الآن.

في إجابة السؤال الأول: متى تمتنع الكاف ومتى تمتنع اللام مع اسم الإشارة؟

الإجابة: يمتنع استعمال الكاف مع اسم الإشارة إذا كان المشار إليه قريبا لا يجوز استعمال الكاف معه، فتقول ذا هذا، ولا تقول ذاك، ويمتنع استعمال اللام مع اسم الإشارة في حالات:

أولا: إذا كان المشار إليه مثنى لا يجوز معه استعمال اللام فتقول: هذان ذانك، ولا نقول هذانك، هكذا قال، وإذا كان المشار إليه جمع لا يجوز استعمال اللام فتقول: أولئك، ولا نقول أولاء لك، كذلك عند المد إذا بدأت اسم إشارة بالهاء لا يجوز أن تأتي معها باللام فتقولها ذاك كذلك. نقرأ إجابة السؤال الثاني يا شيخ؟ نعم، تفضل. الأخ الكريم كذلك أجاب ما الفرق بين الموصول الخاص والمشترك؟". (٢)

١١١-"كما اعترض بعض النحاة على قبول النكرة (أل) بأنه ليس خاصا بالنكرة ؛ لأن بعض المعارف يقبل (أل) نحو : يهود ، ومجوس ؛ فإنك تقول : اليهود ، والمجوس .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٨

(٢) شرح (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام ص/١

وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل (أل) مثل : ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، تقول : لقيت رجلا فأكرمته ، فالهاء في (أكرمته) واقع موقع (رجل) المذكور سابقا ، وهذا الضمير لا يقبل (أل) .

والجواب على ذلك : أن يهود ، ومجوس اللذان يقبلان (أل) هما جمع : يهودي ، ومجوسي فهما نكرتان ، فإن كاناعلمين على الجماعتين المعروفتين لم

يصح دخول (أل) عليهما ؛ لأن المعرفة لا تدخل على المعرفة .

وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، ولا **إشكال** عندهم في صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلون الضمير واقعا موقع

(الرجل) بالتعريف لا موقع (رجل) بالتنكير ؛كأنك تقول : لقيت رجلا فأكرمت الرجل . فالضمير واقع موقع ما لا يقبل (أل) فلا يصدق التعريف عليه .

أقسام المعرفة

وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذى

س٣- عرف المعرفة .

ج٣- المعرفة ، هي : ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : أنا ، وهو ، ومحمد ، وكتابك .

ويعرف بعضهم المعرفة بذكر أقسامها ، ثم يقال : وما سوى ذلك نكرة .

ويعرفها آخرون ، بأنها : ما دل على معين بذاته .

واختلف النحاة في تعريف النكرة والمعرفة ؛ ولذلك قال ابن مالك : من تعرض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

س٤- ما سبب تقديم النكرة على المعرفة ؟

ج٤- قدمت النكرة ؛ لأنها الأصل ، إذ لكل معرفة نكرة ، وكثير من النكرات لا معارف لها ،كأسماء الاستفهام ، والشرط وغيرها ، والمستقل أولى بالأصالة ، إضافة إلى أن النكرة لا تحتاج إلى قرينة للدلالة على المعنى الذي وضعت له ، والمعرفة تحتاج إلى قرينة .

س٥- اذكر أقسام المعرفة .

ج٥- أقسام المعرفة ، هي :". [١]

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ص/٤٥

١١٢-"وجه ثاني، وهو أنه إذا كان الفاعل مؤنثا مجازي التأنيث فإن لك أن تؤنث الفعل ولك أن تذكره، فتقول مثلا "نمت الشجرة"، و"طلعت الشمس"، ويمكن أن تقول "نمى الشجرة" و"طلع الشمس"، ولا **إشكال** فيه، إذا إذا كان الفاعل مجازي التأنيث أو كان الفاعل مؤنثا مفصولا عن عامله جاز لك أن تؤنث الفعل وأن تذكره.

بقيت نقطة من أحكام الفاعل ضرورية جدا، وهي أن الفاعل قد يكون مثنى، وقد يكون مجموعا، فهل نلحق بالعامل علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع كما فعلنا مع المؤنث؟ **الجواب** أن الكثير في كلام العرب ألا يلحق، وهذا هو الوارد في كتاب الله سبحانه وتعالى وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كثير مما ثبت عمن يحتج بكلامهم، قال الله عز وجل ؟ وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا ؟ [الفرقان: ٨]، وقال سبحانه ؟ وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه ؟ [يوسف: ٣٠]، فلم يرد هنا دلالة على أن الفاعل جماعة، وقال الله سبحانه وتعالى ؟ قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب ؟ [المائدة: ٢٣]، فـ ؟ قال ؟ مسند إلى مثنى وهو ؟ رجلان ؟، ومع ذلك لم يلحق بالفعل علامة تدل على أنه فاعل مثنى، وهذا هو الغالب الكثير من كلام العرب.

ولكن قد ورد في القرآن الكريم وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وفي بعض كلام العرب . وهو كثير .، لكنه ليس مقاربا أبدا لعدم ذكر هذا، ورد إلحاق علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع، ومنه قول الله عز وجل ؟ وأسروا النجوى الذين ظلموا ؟ [الأنبياء: ٣]، وقوله سبحانه ؟ ثم عموا وصموا كثير منهم ؟ [المائدة: ٧١]، وقوله صلى الله عليه وسلم (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار). وقول الشاعر:". [١]

١١٣-"ننتقل إلى قول المصنف (وهو على قسمين ظاهر، ومضمر)، يعني أن نائب الفاعل قد يكون اسما ظاهرا وقد يكون ضميرا، ننظر إلى أمثلته، أما أمثلته فنحو قولك "ضرب زيد"، و"يضرب زيد"، و"أكرم عمرو"، و"يكرم عمرو"، هذه بعض الأمثلة النائب عن الفاعل فيها اسم مفرد ظاهر، أما العامل فأحيانا يكون ماضيا وأحيانا يكون مضارعا، هل يكون أمرا؟ **الجواب** لا، لا يبنى الفعل للمفعول إلا في هذين الاثنين في الماضي والمضارع، ولا يوجد في فعل الأمر، ولذلك لما تحدثنا عن التغييرات التي تحصل لم نذكر فعل الأمر، وإنما ذكرنا الفعل الماضي فقلنا كذا، وقلنا الفعل المضارع يفعل به كذا، فننظر إلى قوله "ضرب زيد"، "زيد" نائب عن الفاعل، "يضرب زيد" "زيد" نائب عن الفاعل، "عمرو" كذلك نائب عن الفاعل، "أكرم" و"يكرم"، لكن الفعل الذي قبلها فعل مبني للمفعول، وهو أولى، ولو قلت مبني للمجهول ما فيه **إشكال**، لأن أكثر ما يبنى هذا الفعل يبنى للمجهول، أكثر ما يؤتي بهذه الصيغة لأن الفاعل مجهول، هذه أكثر بدون شك، لكن لو قلت على التعبير الذي ذكرته لك فهو أولى من ناحية الأولوية، ويلزم أحيانا.

ثم قال المصنف رحمن الله وإياه (والمضمر اثنا عشر)، لأنه هنا سيذكر لكم ضمير المتكلم، ويذكر

(١) شرح الآجرومية – حسن حفظي ص/١٣٢

ضمير المخاطب، ويذكر ضمير الغائب، فقال رحمه الله (والمضمر اثنا عشر، نحو قولك "ضربت". [١]

١١٤-"يتعذر يعني: يستحيل، يستحيل عليك أن تظهر الفتحة، أو الضمة، أو الكسرة على الألف فإذا هو اسم معرب، وله أحكام الأسماء المعربة، فهو مثل محمد تماما؛ لكنه لا يمكن أن تظهر الحركات عليه فهو معرب إعراب تقديري، وليس معرب إعرابا لفظيا، كمثل محمد ونحوه، ومثل الفتى.
الفعل إذا ختم بحرف علة مثل يسعى ويخشى، تقول: يسعى فعل مرفوع بضمة مقدرة، فإذا أدخلت عليه حرف ناصب تقول: لن يسعى منصوب بفتحة مقدرة، فإذا أدخلت عليه حرف جازم قلت: لم يسع، ويكون حينئذ مجزوم بحذف حرف العلة، فقوله: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا" يراد باللفظ ما كان صحيح الآخر، تظهر الحركات عليه، وبالتقدير ما كان معتل الآخر الحركات عليه.
طبعا المعتل الآخر يشمل ماذا؟ يراد به ما ختم بحرف علة، وحروف العلة معروفة لديكم "الواو والألف والياء" وسواء كان هذا المختوم بحرف علة سواء كان اسما، أو كان فعلا، فإنه يكون حينئذ معربا إعرابا تقديريا.
طيب بالنسبة لو جاء شخص -مثلا- وقال كيف أفرق بين المبني والمعرب إعراب تقديري؟ يعني: لماذا لا نقول: "الفتى" مبنية؟ لماذا نقول: إنها معربة ونحن ما عندنا دليل؟ محمد سهل عليك أن تقول: معربة؛ لأنها تتغير، محمد، محمدا، محمد، ما فيها إشكال.
لكن الفتى، مصطفى، القاضي ونحوه من الكلمات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب كيف أستطيع أن أقول: إنها معربة؟ وأنا ما عندي دليل ظاهر على إعرابها؟ وما الذي يجعلني أفرق بينها وبين "من وكم والذي والتي ومتى" ونحو ذلك من الأسماء المبنية؟
هل أحد عنده جواب على هذا السؤال؟ هل من جواب على هذا السؤال؟". [٢]

١١٥-"وهذا مهم جدا في التفريق بين الأسماء المبنية والمعربة؟ لأن الأسماء المعربة بحركة ظاهرة هذه، إما فيها إشكال؛ لكن اللبس قد يحصل في الأسماء المعربة بحركات مقدرة، فقد تختلط ببعض المبنيات، فلا نعرف ما المعرب وما المبني؟ لأنه ليس عندنا دليل لفظي. تفضل.
هذا كلام صحيح؛ ولكنه ليس هو الجواب؛ لأن تطبيق علامات الاسم عليها لا يدلنا على أنها معربة، ولا على أنها مبنية؛ لأن المبنيات أسماء، فقد تقبل هذه العلامات، والمعربات أسماء فقد تقبل علامات الاسم، فعلامات الاسم تشكل المعربة والمبنية، فهي صالحة للاثنين، فالشيء المحك، أو العلامة التي نفرق بها بين المعرب بعلامة تقديرية، وبين المبني ليس هذا، وإنما جواب آخر. نعم.

---

(١) شرح الآجرومية - حسن حفظي ص/١٤٣

(٢) شرح الآجرومية لمحمد خالد الفاضل ص/٥٦

هذا هو **الجواب**، وفيه أمر آخر يساعد عليه **الجواب** أن الأسماء المبنية هي التي أشبهت الحرف في واحد من أنواع الشبه المعروفة الأربعة: الشبه المعنوي، أو الوضعي، أو النيابي، أو الافتقار.

وهذه الحديث فيها يطول، فالاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف، أما إذا لم يشبه الحرف فإنه يكون معربا حينئذ، الأسماء المقصورة، والأسماء المنقوصة؛ أي: المعربة إعرابا تقديريا، هذه الأسماء المعربة إعرابا تقديريا لا تشبه الحرف، فإذا كانت لا تشبه الحرف في واحد من هذه الأوجة الأربعة، نقول: إنها معربة سواء ظهرت عليها علامة الإعراب، أو كانت كالمبنيات لا تظهر عليها علامة إعراب، هذا هو **الجواب** الفيصل.

لكن هناك أمر يساعد ويعين كيف يكون الأمر؟ الأمر المساعد هو أنه **الإشكال**، أو اللبس بينهما لا يحصل بين المبنيات والمعربات، لا يحصل في كل شيء، فالمبنيات التي ليس آخرها حرف علة هذه واضحة مثل: "من" فمن هذه لا **إشكال** فيها أنها مبنية؛ لأنها تلزم صورة واحدة، و"كم" لا **إشكال** في ذلك، وكذلك "الذي" "والتي" لا **إشكال** فيها "وهؤلاء" لا **إشكال** فيها.". (١)

١١٦-"الستر، يقال: غفرت الشيء أغفره غفرا: إذا سترته، وهو مغفور، أي: مستور، ومنه سمي المغفر، لأنه يستر الرأس، فالله - عز وجل - غفور لذنوب عباده أي: يسترها، ويتجاوز عنها، لأنه إذا سترها فقد صفح عنها وعفى وتجاوز.

وقوله: "لحينا وميتنا..." هذه الألفاظ بعضها من بعض، ولكن مقام الدعاء والطلب يحسن فيه البسط والإطناب، والمعنى: اغفر لجميع أحيائنا وأمواتنا معشر المسلمين، لأن المفرد المضاف يعم حيث لا عهد.

وقوله: "وشاهدنا" أي: حاضرنا.

وقوله: "وصغيرنا" إن كان المراد المكلف فلا **إشكال**، لأن المكلفين أنواع، منهم الصغير والكهل والشيبة. وهذا أولى أن يفسر به الحديث. وإن كان المراد من دون التكليف فيرد عليه **إشكال**، وهو كيف يستغفر للصغير مع أنه غير مكلف ولا ذنب له. **والجواب** عن ذلك:

١- إما أن هذا عام مخصوص بمن سيكبر، فالمعنى أنه سأل ربه أن يغفر لهم الذنوب التي قضى لهم أن يصيبوها إذا انتهوا إلى الكبر.

٢- أو يقال: إن المراد بالقرائن الأربع في الحديث الدلالة على الشمول والاستيعاب، فلا يحمل على التخصيص نظرا إلى مفردات التركيب، كأنه قال: اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات كلهم أجمعين، بدليل: "اللهم من أحييته منا فأحيه...".

٣- أنه لا يلزم من طلب المغفرة تقدم ذنب، لأن الله تعالى قال لنبيه - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ uچدےu›د9 j لك الله ما تقدم من 7yخ٧/RsŒ وما uچ¨s'rz؟ ﴾ (١) ، بل قد تكون لنيل الدرجات ومحو التقصيرات، فيكون الاستغفار له لرفع الدرجات.

---

(١) شرح الآجرومية لمحمد خالد الفاضل ص/٥٧

وقوله: "اللهم من أحييته منا فأحيه..." بقطع الهمزة، "على الإسلام" أي: الاستسلام والانقياد لأوامرك ونواهيك.

---

(١) سورة الفتح، الآية (٢).". [١]

١١٧-"ومنع المبرد من نحو قولك: أحسن ما يكون زيد القيام، وذلك لان " أحسن " في الحقيقة: زيد، فلا يخبر عنه بنفس القيام.

وأجازه الزجاج وهو الاولى، لانك جعلت " أحسن " وإن كان في الحقيقة زيدا: مصدرا، وذلك باضافته إلى " ما " المصدرية.

قوله: " وكل رجل وضيعته " الضيعة في اللغة العقار، وهي ههنا كناية عن الصنعة.

وضابط هذا: كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى " مع " وفيه مذهبان: قال الكوفيون " وضيعته " خبر المبتدأ، لان الواو بمعنى " مع " فكانك قلت: كل رجل مع ضيعته، فإذا صرحت بمع، لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه، فلا يكون هذا المثال، إذن، مما نحن فيه، أي مما حذف خبره.

وفيه نظر لان الواو، وإن كانت بمعنى " مع " تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان " وضيعته " عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا.

فان قيل يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي، في نصب المفعول معه، على ما يجئ في بابه، وذلك أنه يقول: النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على " مع " فلما قام الواو مقامه، لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الاصل حرفا فانتقل إلى ما بعدها.

فالجواب: أن " مع " إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا، حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر، نحو: زيد معك، كما تقول: زيد عندك،.

وقال البصريون: الخبر محذوف، أي كل رجل وضيعته مقرونان، وفيه أيضا، **إشكال**، إذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا ؟ وإنما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر.

ولو جاز أن نقول إن المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده، لم يصح الاعتراض". [٢]

١١٨-"وأيمن الله عند الكوفيين، جمع يمين، فهو مثل: يمين الله، جعلت همزة القطع فيه وصلا، تخفيفا لكثرة الاستعمال، كما قال الخليل في همزة (أل) المعرفة، ١

وعند سيبويه: هو مفرد مشتق من اليمن، وهو البركة، أي: بركة الله يميني، وهمزته للوصل في الأصل، والدليل عليه تجويز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم – فتحت تخفيفا،

---

(١) شرح التسهيل – الفوزان ص/٧

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٨٢/١

لعدم (إفعل) بكسر الهمزة ٢ في الأسماء والأفعال، ولذا قالوا في الأمر من: نصر: انصر بضم الهمزة، ويستبعد أصالة (أفعل) في المفردات أيضا، فيصدق ههنا قوله: فأصبحت أني تأتها تشتجر بها *كلا مركبيها تحت رجليك شاجر ٣ – وإذا تكررت الواو بعد واو القسم، نحو قوله تعالى: (والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى) ٤، فمذهب سيبويه والخليل ٥، أن المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم، والأول أقوى، وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول، بل يكون التقدير: أقسم بالليل، أقسم بالنهار: أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة أيمان كل واحد منها مستقل، وكل قسم لابد له من جواب، فتطلب ثلاثة أجوبة، فإن قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي بعد الحذف، فالحذف خلاف الأصل، وإن جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع، مع أن كل واحد منها،
لاستقلاله، يطلب جوابا مستقلا، فهو، أيضا، خلاف الأصل فلم يبق إلا أن نقول: القسم شئ واحد، والمقسم به ثلاثة، والقسم هو الطالب للجواب، لا المقسم به، فيكفيه جواب واحد،

---

(١) انظر باب المعرفة والنكرة في الجزء الثالث، (٢) أي بكسر الهمزة وضم العين، (٣) تقدم هذا الشاهد في باب الظروف المبنية، في الجزء الثالث، وهو من شعر لبيد بن ربيعة، ومن شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ والقصد من هنا أن اعتبار أيمن مفردا يوقع في إشكال سواء فتحت الهمزة أو كسرت، (٤) الآيتان الأولى والثانية من سورة الليل، (٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ (*)،".[1]

١١٩–"طيب بالنسبة لو جاء شخص –مثلا– وقال كيف أفرق بين المبني والمعرب إعراب تقديري؟ يعني: لماذا لا نقول: "الفتى" مبنية؟ لماذا نقول: إنها معربة ونحن ما عندنا دليل؟ محمد سهل عليك أن تقول: معربة؛ لأنها تتغير، محمد، محمدا، محمد، ما فيها إشكال.
لكن الفتى، مصطفى، القاضي ونحوه من الكلمات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب كيف أستطيع أن أقول: إنها معربة؟ وأنا ما عندي دليل ظاهر على إعرابها؟ وما الذي يجعلني أفرق بينها وبين "من وكم والذي والتي ومتى" ونحو ذلك من الأسماء المبنية؟
هل أحد عنده جواب على هذا السؤال؟ هل من جواب على هذا السؤال؟
وهذا مهم جدا في التفريق بين الأسماء المبنية والمعربة؟ لأن الأسماء المعربة بحركة ظاهرة هذه، إما فيها إشكال؛ لكن اللبس قد يحصل في الأسماء المعربة بحركات مقدرة، فقد تختلط ببعض المبنيات، فلا نعرف ما المعرب وما المبني؟ لأنه ليس عندنا دليل لفظي. تفضل.
هذا كلام صحيح؛ ولكنه ليس هو الجواب؛ لأن تطبيق علامات الاسم عليها لا يدلنا على أنها معربة، ولا على أنها مبنية؛ لأن المبنيات أسماء، فقد تقبل هذه العلامات، والمعربات أسماء فقد تقبل علامات الاسم، فعلامات الاسم تشكل المعربة

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٠٦/٤

والمبنية، فهي صالحة للاثنين، فالشيء المحك، أو العلامة التي نفرق بها بين المعرب بعلامة تقديرية، وبين المبني ليس هذا، وإنما **جواب** آخر. نعم.

هذا هو **الجواب**، وفيه أمر آخر يساعد عليه **الجواب** أن الأسماء المبنية هي التي أشبهت الحرف في واحد من أنواع الشبه المعروفة الأربعة: الشبه المعنوي، أو الوضعي، أو النيابي، أو الافتقار.". (١)

١٢٠-"وهذه الحديث فيها يطول، فالاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف، أما إذا لم يشبه الحرف فإنه يكون معربا حينئذ، الأسماء المقصورة، والأسماء المنقوصة؛ أي: المعربة إعرابا تقديريا، هذه الأسماء المعربة إعرابا تقديريا لا تشبه الحرف، فإذا كانت لا تشبه الحرف في واحد من هذه الأوجة الأربعة، نقول: إنها معربة سواء ظهرت عليها علامة الإعراب، أو كانت كالمبنيات لا تظهر عليها علامة إعراب، هذا هو **الجواب** الفيصل.

لكن هناك أمر يساعد ويعين كيف يكون الأمر؟ الأمر المساعد هو أنه **الإشكال**، أو اللبس بينهما لا يحصل بين المبنيات والمعربات، لا يحصل في كل شيء، فالمبنيات التي ليس آخرها حرف علة هذه واضحة مثل: "من" فمن هذه لا **إشكال** فيها أنها مبنية؛ لأنها تلزم صورة واحدة، و"كم" لا **إشكال** في ذلك، وكذلك "الذي" "والتي" لا **إشكال** فيها "وهؤلاء" لا **إشكال** فيها.

أين يكون **الإشكال؟** يكون **الإشكال** في المبني المختوم بالألف مثل "متى"؛ لأنه قد يلتبس بالمعرب المختوم بالألف، مثل "الفتى" أما ما عدا ذلك من المبنيات فإنها إذا كانت صحيحة الآخر لا **إشكال** فيها إن تغيرت بتغير العوامل فهي معربة، إن لم تتغير فهي مبنية.

أما الأسماء التي ينحصر فيها اللبس هي الأسماء المختومة بالألف في الغالب، هذه المختومة بالألف هي التي يحصل فيها اللبس، أما الأسماء المختومة بالياء فاللبس لا يحصل فيها، لماذا؟ لماذا لا يحصل اللبس؟ نعم، لأن الحركة ممكن إظهارها؛ لأنها ثقيلة، ولأنها -أيضا- تظهر خفيفة في حالة النصب.

فالاسم المنقوص من الأسماء التي إعرابها تقديري؛ لكنها في حالة النصب تظهر عليها الفتحة، كالأسماء الصحيحة تماما، تقول: رأيت القاضي والساعي والداعي، فإذا المبني المختوم بالياء نجربه في حالة النصب؛ إن ظهرت عليه الحركة بسهولة عرفنا أنه معرب، إن لم تظهر عليه حكمنا عليه بأنه مبني.". (٢)

١٢١-"الأداة الأخيرة في درس الليلة (لو) وما أدراك ما لو.

يقول ابن هشام: لو: حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه

وهو خير من قول كثير منهم (حرف امتناع لامتناع) وأظنني وعدتكم بهذا في ليلة مضت.

---

(١) شرح متن الآجرومية ص/٥٨

(٢) شرح متن الآجرومية ص/٥٩

الكلام على (لو) فيه نوع من الدقة، (فألقي نحو ما أقول السمع وأجمع حواف الكلمات جمعا) الآن نحن محتاجون إلى شيئين: إثبات صحة عبارة: " حرف امتناع لما يليه واستلزامه لتاليه "، وتفنيد عبارة " حرف امتناع لامتناع "، ولكن يبدو لي أنه أحسن وسيلة هي عرض الأمثلة أولا، فسأعرض الآن عددا من الأمثلة ومن خلالها نستنتج القاعدة.

لو قلت: (لو جاء زيد لأكرمته)، هنا دلت (لو) على شيئين: الشيء الأول: امتناع الشرط، أين شرطها؟ يعني فعل الشرط، (جاء زيد) هذا فعل الشرط، طيب الذي يقول لك: (لو جاء زيد) تفهم إن زيد جاء ولا ما جاء؟ ما جاء، ولهذا يقول النحويون- أقول النقطة دي طالما أنها مهمة- يقولون: إن (لو) تفيد أن الشرط ممتنع دائما، الشرط ممتنع دائما، ما وقع، لأن من قال لك: لو كان كذا فهمت أنه ما وقع، الظاهر -يا إخوان- الذي يقول لك: (لو كان كذا) تفهم أنه ما وقع شيء، فالذي يقول لك: (لو جاء زيد) معناه أنه ما جاء.

إذن نقول (لو) دلت على (شيئين):

الشيء الأول: امتناع تاليها. ما المراد بتاليها عندك في المثل؟ علق على قول تاليها، اكتب المراد بتاليها هو الشرط، أو ما يليها -امتناع ما يليها- تاليها - ها.. طيب، إذن (لو) تدل على أن فعل الشرط الممتنع كذا ولا لأ، طيب، نجيء **للجواب**، يا إخوان **الجواب** هو الذي فيه **الإشكال** بالعبارة التي ذكرها ابن هشام، الآن مثالنا هذا **الجواب** حاصل ولا ممتنع؟ ممتنع ولا لأ؟ إذن لو ما باللغة العربية إلا هذا المثال، صح أن نقول (لو) حرف امتناع لامتناع، امتنع الإكرام لامتناع المجيء، طيب.". [1]

١٢٢-"فصول متنوعة تتعلق بالخطبة

و ينبغي أن نتكلم في هذا الموضع في فصول . الفصل الأول في كيفية ابتداء خلق الأرض . ظاهر كلام أمير المؤمنين ع أن الماء خلق قبل الأرض وقد ذكرنا فيما تقدم أنه قول لبعض الحكماء وأنه موافق لما في التوراة إلا أن في كلامه ع في هذا الموضع **إشكالا** وذلك أن لقائل أن يقول كلامه يشعر بأن هيجان الماء وغليانه وموجه

[٤٤٦]

سكن بوضع الأرض عليه وهذا خلاف ما يشاهد وخلاف ما يقتضيه العقل لأن الماء الساكن إذا جعل فيه جسم ثقيل اضطرب وتموج وصعد علوا فكيف الماء المتموج يسكن بطرح الجسم الثقيل فيه . **والجواب** أن الماء إذا كان تموجه من قبل ريح هائجة جاز أن يسكن هيجانه بجسم يحول بينه وبين تلك الريح ولذلك إذا جعلنا في الإناء ماء وروحناه بمروحة تموجه فإنه يتحرك فإن جعلنا على سطح الماء جسما يملأ حافات الإناء وروحنا بالمروحة فإن الماء لا يتحرك لأن ذلك الجسم قد حال بين الهواء المجتلب بالمروحة وبين سطح الماء فمن الجائز أن يكون الماء الأول هائجا لأجل ريح محركة له فإذا وضعت الأرض عليه حال بين سطح الماء وبين تلك الريح وقد مر في كلام أمير المؤمنين في الخطبة الأولى ذكر هذه الريح فقال ريح اعتقم مهبها وأدام مربها وأعصف مجراها وأبعد منشأها فأمرها بتصفيق الماء الزخار وإثارة موج البحار فمخضت مخض

(١) شرح مختصر قواعد الإعراب ص/٨٩

السقاء وعصفت به عصفها بالفضاء . الفصل الثاني في بيان قوله ع فلما سكن هيج الماء من تحت أكنافها وحمل شواهق الجبال البذخ على أكتافها فجر ينابيع العيون فيها وعدل حركاتها بالراسيات من جلاميدها . وذلك لأن العامل في لما يجب أن يكون أمرا مباينا لما أضيفت إليه مثاله لما قام زيد قام عمرو فقام الثانية هي العاملة في لما فيجوز أن تكون أمرا مباينا لما أضيف لما إليه وهو قيام زيد وهاهنا قد قال ع لما حمل الله تعالى شواهق الجبال على الأرض عدل حركات الأرض بالجبال ومعلوم أن أحد الأمرين هو الآخر .". (١)

١٢٣-"و في هذا الموضع **إشكال** وذلك أن لقائل أن يقول النهي عن المنكر واجب على العدل والفاسق فكيف قال إنما أمرتم بالنهي بعد التناهي وقد روي أن الحسن البصري قال للشعبي هلا نهيت عن كذا فقال يا أبا سعيد إني أكره أن أقول ما لا أفعل قال الحسن غفر الله لك وأينا يقول ما يفعل ود الشيطان لو ظفر منكم بهذه فلم يأمر أحد بمعروف ولم ينه عن منكر . **والجواب** أنه ع لم يرد أن وجود النهي عن المنكر مشروط بانتهاء ذلك الناهي عن المنكر وإنما أراد أني لم آمركم بالنهي عن المنكر إلا بعد أن أمرتكم بالانتهاء عن المنكر فالترتيب إنما هو في أمره ع لهم بالحالتين المذكورتين لا في نهيهم وتناهيهم . فإن قلت فلما ذا قدم أمرهم بالانتهاء على أمرهم بالنهي قلت لأن إصلاح المرء نفسه أهم من الاعتناء بإصلاحه لغيره

[١٧١]". (٢)

١٢٤-"المرفوع من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية وأصحابنا كافة قائلون بصحة هذه القضية وهي أنه لا يدخل الجنة إلا من عرف الأئمة أ لا ترى أنهم يقولون الأئمة بعد رسول الله ص فلان وفلان ويعدونهم واحدا واحدا فلو أن إنسانا لا يقول بذلك لكان عندهم فاسقا والفاسق لا يدخل الجنة عندهم أبدا أعني من مات على فسقه فقد ثبت أن هذه القضية وهي قوله ع لا يدخل الجنة إلا من عرفهم قضية صحيحة على مذهب المعتزلة وليس قوله وعرفوه بمنكر عند أصحابنا إذا فسرنا قوله تعالى يوم ندعوا كل أناس بإمامهم على ما هو الأظهر والأشهر من التفسيرات وهو ما ذكرناه . وبقيت القضية الثانية ففيها **الإشكال** وهي قوله ع ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه وذلك أن لقائل أن يقول قد يدخل النار من لم ينكرهم مثل أن يكون إنسان يعتقد صحة إمامة القوم الذين يذهب أنهم أئمة عند المعتزلة ثم يزني أو يشرب الخمر من غير توبة فإنه يدخل النار وليس بمنكر للأئمة فكيف يمكن الجمع بين هذه القضية وبين الاعتزال **فالجواب** أن الواو في قوله وأنكروه بمعنى أو كما في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلاث و رباع فالإنسان المفروض في السؤال وإن كان لا ينكر الأئمة إلا أنهم ينكرونه أي يسخطون يوم القيامة أفعاله يقال أنكرت فعل فلان أي كرهته فهذا هو تأويل الكلام على مذهبنا فأما الإمامية فإنهم يحملون ذلك على تأويل آخر ويفسرون قوله ولا يدخل النار فيقولون أراد ولا يدخل

---

(١) شرح نهج البلاغة - ابن ابي الحديد ص/١٨٥٥

(٢) شرح نهج البلاغة - ابن ابي الحديد ص/٢٠٢٧

النار دخولا مؤبدا إلا من ينكرهم وينكرونه .
[١٥٦]". (١)

١٢٥-"و أما الخبر الثاني وهو الذي رواه هشام بن محمد الكلبي عن أبيه ففيه **إشكال** أيضا لأنه قال إنها طلبت فدك وقالت إن أبي أعطانيها وإن أم أيمن تشهد لي بذلك فقال لها أبو بكر في **الجواب** إن هذا المال لم يكن لرسول الله ص وإنما كان مالا من أموال المسلمين يحمل به الرجال وينفقه في سبيل الله فلقائل أن يقول له أ يجوز للنبي ص أن يملك ابنته أو غير ابنته من أفناء الناس ضيعة مخصوصة أو عقارا مخصوصا من مال المسلمين لوحي أوحى الله تعالى إليه أو لاجتهاد رأيه على قول من أجاز له أن يحكم بالاجتهاد أو لا يجوز للنبي ص ذلك فإن قال لا يجوز قال ما لا يوافقه العقل ولا المسلمون عليه وإن قال يجوز ذلك قيل فإن المرأة ما اقتصرت على الدعوى بل قالت أم أيمن تشهد لي فكان ينبغي أن يقول لها في **الجواب** شهادة أم أيمن وحدها غير مقبولة ولم يتضمن هذا الخبر ذلك بل قال لها لما ادعت وذكرت من يشهد لها هذا مال من مال الله لم يكن لرسول الله ص وهذا ليس **بجواب** صحيح . وأما الخبر الذي رواه محمد بن زكريا عن عائشة ففيه من **الإشكال** مثل ما في هذا الخبر لأنه إذا شهد لها علي ع وأم أيمن أن رسول الله ص وهب لها فدك لم يصح اجتماع صدقها وصدق عبد الرحمن وعمر ولا ما تكلفه أبو بكر من تأويل ذلك بمستقيم لأن كونها هبة من رسول الله ص لها يمنع من قوله كان يأخذ منها قوتكم ويقسم الباقي ويحمل منه في سبيل الله لأن هذا ينافي كونها هبة لها لأن معنى كونها لها انتقالها إلى ملكيتها وأن تتصرف فيها خاصة دون كل أحد من الناس وما هذه صفته كيف يقسم ويحمل منه في سبيل الله .
[٢٢٦]". (٢)

١٢٦-"٢٤٠
و قال ع إذا ازدحم **الجواب** خفي الصواب هذا نحو أن يورد الإنسان **إشكالا** في بعض المسائل النظرية بحضرة جماعة من أهل النظر فيتغالب القوم ويتسابقون إلى **الجواب** عنه كل منهم يورد ما خطر له . فلا ريب أن الصواب يخفى حينئذ وهذه الكلمة في الحقيقة أمر للناظر البحاث أن يتحرى الإنصاف في بحثه ونظره مع رفيقه وألا يقصد المراء والمغالبة والقهر
[٧٧]". (٣)

١٢٧-"أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إن قدرت "كي" مصدرية١، وأهمل النحويون هنا ذكر "كي"٢، واشترط ابن مالك في "أن" و"أن"، أمن اللبس٣، فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل، أو عن أن تفعل، **لإشكال** المراد بعد الحذف٤، ويشكل عليه: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾، فحذف الجر، مع أن المفسرين اختلفوا في المراد٥.

---

(١) شرح نهج البلاغة - ابن ابي الحديد ص/٢٥٧٩
(٢) شرح نهج البلاغة - ابن ابي الحديد ص/٤٦٢٧
(٣) شرح نهج البلاغة - ابن ابي الحديد ص/٥٤١٠

---

١ "كي" المصدرية لا بد أن تسبقها لام الجر التي للتعليل، لفظا أو تقديرا.

٢ أي مع تجويزهم أن تكون "كي" مصدرية واللام مقدرة قبلها في مثل: جئت كي تكرمني، أي لكي تكرمني.

٣ وقد أشار لذلك في النظم كما سيأتي.

٤ فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف، ولا يدري أهو على "عن" أو"في"، والمعنيان مختلفان، وليست هنالك قرينة تزيل هذا اللبس.

٥ أي: وكان اختلافهم بسبب اللبس، فبعضهم قدر "في" وبعضهم قدر "عن" واستدل كل على ما ذهب إليه، ويجيب الناظم بأن الحذف هنا لقرينة كانت عند النزول يفهم منها المراد، أو أن الحذف مقصود به الإبهام على السامع، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، وفيما سبق من حكم اللازم، يقول الناظم: وعد لازما بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفي "أن" و"أن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

---

* "وعد" فعل أمر والفاعل أنت، "لازما" مفعوله به، "بحرف" بعد. "جر" مضاف إليه. "وإن"شرطية. "حذف" ماض للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود على حرف جر. "فالنصب للمنجر" مبتدأ وخبر، والفاء واقعة في جواب الشرط، "نقلا" حال من اسم مفعول مفهوم من حذف، أو مفعول مطلق، وفي "أن" جار ومجرور متعلق بيطرد. "وأن" معطوفة على أن، "يطرد" مضارع فاعله يعود إلى الحذف. "مع أنه لبس" ظرف متعلق بيطرد ومضاف إليه، "كعجبت" الكاف جارة لقول محذوف."أن" مصدرية. "يدوا" مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بمن محذوفة.

٩٤ ٤٠٤". [1]

١٢٨-"" صفحة رقم ١٣٧ "

(المقدمة)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، رحمه الله ، وغفر له :

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/٩٤

إن قال قائل : من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام ؟

قيل : لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ، وذلك أن من الكلام ما يكون خبرا ويخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع اسما .

ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع فعلا .

ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع حرفا .

وليس هاهنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ، فلهذا لا **إشكال** فيما عدا هذه الأقسام ، إذ لا معنى يتوهم سواها .

ووجه آخر : أن المعاني قد أحطنا بعلم جميعها ، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني ، فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة ، دل ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثة .

فإن قال قائل : فلم خصصتم القسم الأول بتلقيبه بالاسم ، والثاني بالفعل ، والثالث بالحرف ؟

فالجواب في ذلك من وجهين :". [1]

١٢٩-"" صفحة رقم ٢٩٣ "

لا شبهة فيه على هذا الوجه ، كما قال :

والله ما زيد بنام صاحبه

فإذا جاز دخول الباء على طريق الحكاية ، فليس بمنكور دخول الباء على (نعم) التي فيها بعض **الإشكال** ، فقد ثبت بما أوردناه أنها فعل لا اسم ، والله أعلم .

فإن قال قائل : إذا نصبتم النكرة بعد (نعم وبئس) على التشبيه بالمفعول به ، لأن فيهما إضمار الفاعل ، فهل يجوز إظهار ذلك الفاعل مع بقاء المنصوب ؟

فالجواب في ذلك : أن سيبويه يمنع منه ، وأما أبو العباس المبرد فقد اختاره ، وهو قولك : نعم الرجل رجلا زيد . فأما امتناع جوازه فلأن أحد الرجلين يكفي عن الآخر ، لأن كل واحد منهما اسم للجنس ، فلا وجه للجمع بينهما ، (٣٤ / ب) وأبو العباس أجازه على طريق التوكيد .

---

(١) علل النحو ص/١٣٧

فإن قال قائل : فلم خصت بجواز الإضمار قبل الذكر ؟

قيل له : لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبهة من النكرة ، إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى تفسره ، وقد بينا أن (نعم وبئس) لا يجوز أن يليهما معرفة محضة ، فصار الضمير على شريطة التفسير لما فيه الألف واللام من أسماء الجنس .". (١)

١٣٠-"٢ــ أن اللغة العربية سهلة ميسورة: لا كما يظنه أولئك؛ فهي ليست غريبة حتى على أفهام العامة بديل أن خطيب الجمعة يخطب، ويحضر خطبته الفئام من العامة، بل ممن لا يقرؤون ولا يكتبون.

ومع ذلك فهم يسيغون كلامه، ويفهمون ما يقول.

وكذلك العالم والمفتي يتكلم أمام الناس خاصهم وعامهم سواء كام كلامه مباشرا، أو عبر وسائل الإعلام؛ فيوصيهم، ويجيب عن أسئلتهم مهما كانت وتعقدت، كل ذلك بلغة عربية فصحى.

ومع ذلك يفهمون كلامه على اختلاف طبقاتهم وبلدانهم.

بخلاف ما إذا تكلم بالعامية؛ فإن معظمهم لا يفهم ما يقول، وهذا شيء مشاهد، ولا ينكره إلا مكابر.

فالمخاطبون بالعربية يفهمون عمن تكلم إلا إذا أراد التقعر، واستجلاب الغريب.

٣ــ أن الدعوة إلى العامية تزيد في **الإشكال** والتعقيد: لأن العاميات كثيرة متعددة؛ فأي عامية يدعى إليها، أهي المصرية؟ أم العراقية؟ أم الشامية؟ أم المغربية؟ أم الحجازية؟ أم عامية الجزيرة؟ أم غيرها من العاميات؟

بل إن البلد الواحد قد يوجد فيه أكثر من لهجة؛ فأيهما يختار؟ وكم يحتاج الناس من الجهود العظيمة كي تعم تلك اللهجة؟ وهل يضمن لها النجاح؟ وهل أفلحت تلك الدعوات إلى بعض العاميات؟

لعل **الجواب** واضح.

٤ــ أن هذه الدعوة سبب لتفريق المسلمين، وتشتيت شمل الناطقين بالعربية: فهم في وقت أحوج ما يكون إلى جمع الكلمة، وتوحيد الصف.

ولا ريب أن اللغة الواحدة من أعظم ما يعين على ذلك؛ فهل يكون العلاج بأن يزادوا وهنا على وهن بتفريقهم بالعاميات؟

فكل دعوى تنادي بالعامية إنما هي ذريعة لزيادة الفرقة، وتفريق الشمل.

٥ــ أن الضعف في اللغة ليس سببه اللغة: بل سببه الكسل، والإهمال في تعلمها؛ فمن كانت هذه حاله التمس المعاذير؛ ليسوغ ضعفه وجهله.

٦ــ أن الواقع الملموس يكذب دعاوى الهدامين: والتاريخ أصدق من كل ما يكتبون.". (٢)

---

(١) علل النحو ص/٢٩٣

(٢) فقه اللغة ١/٢٥٨

١٣١-"٢_ أن اللغة العربية سهلة ميسورة: لا كما يظنه أولئك؛ فهي ليست غريبة حتى على أفهام العامة بديل أن خطيب الجمعة يخطب، ويحضر خطبته الفئام من العامة، بل ممن لا يقرؤون ولا يكتبون.

ومع ذلك فهم يسيغون كلامه، ويفهمون ما يقول.

وكذلك العالم والمفتي يتكلم أمام الناس خاصهم وعامهم سواء كام كلامه مباشرا، أو عبر وسائل الإعلام؛ فيوصيهم، ويجيب عن أسئلتهم مهما كانت وتعقدت، كل ذلك بلغة عربية فصحى.

ومع ذلك يفهمون كلامه على اختلاف طبقاتهم وبلدانهم.

بخلاف ما إذا تكلم بالعامية؛ فإن معظمهم لا يفهم ما يقول، وهذا شيء مشاهد، ولا ينكره إلا مكابر.

فالمخاطبون بالعربية يفهمون عمن تكلم إلا إذا أراد التقعر، واستجلاب الغريب.

٣_ أن الدعوة إلى العامية تزيد في **الإشكال** والتعقيد: لأن العاميات كثيرة متعددة؛ فأي عامية يدعى إليها، أهي المصرية؟ أم العراقية؟ أم الشامية؟ أم المغربية؟ أم الحجازية؟ أم عامية الجزيرة؟ أم غيرها من العاميات؟

بل إن البلد الواحد قد يوجد فيه أكثر من لهجة؛ فأيهما يختار؟ وكم يحتاج الناس من الجهود العظيمة كي تعم تلك اللهجة؟ وهل يضمن لها النجاح؟ وهل أفلحت تلك الدعوات إلى بعض العاميات؟

لعل **الجواب** واضح.

٤_ أن هذه الدعوة سبب لتفريق المسلمين، وتشتيت شمل الناطقين بالعربية: فهم في وقت أحوج ما يكون إلى جمع الكلمة، وتوحيد الصف.

ولا ريب أن اللغة الواحدة من أعظم ما يعين على ذلك؛ فهل يكون العلاج بأن يزادوا وهنا على وهن بتفريقهم بالعاميات؟ فكل دعوى تنادي بالعامية إنما هي ذريعة لزيادة الفرقة، وتفريق الشمل.

٥_ أن الضعف في اللغة ليس سببه اللغة: بل سببه الكسل، والإهمال في تعلمها؛ فمن كانت هذه حاله التمس المعاذير؛ ليسوغ ضعفه وجهله.

٦_ أن الواقع الملموس يكذب دعاوى الهدامين: والتاريخ أصدق من كل ما يكتبون.". (١)

١٣٢-" وكذلك لوما ولولا فهما لابتداء **وجواب** فالأول سبب ما وقع وما لم يقع | وأما أما ففيها معنى الجزاء كأنه يقول عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا | وأما ألا فتنبيه تقول ألا إنه ذاهب ألا بلى | وأما كلا فردع وزجر وأنى تكون في معنى كيف وأين | وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلم به العامة لأنه أشد تفسيرا وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيرا لأنه يوضح به الأشياء فكأنه تفسير التفسير ألا ترى أن لو أن إنسانا قال ما معنى أيان فقلت متى كنت قد أوضحت وإذا قال ما معنى متى قلت في أي زمان فسألك عن الواضح شق عليك أن تجئ بما توضح به الواضح | وإنما كتبنا من الثلاثة على نحو الحرف والحرفين

---

(١) فقه اللغة ٥/٤٤

وفيه الإشكال والنظر | (هذا باب علم حروف الزوائد) وهي عشرة أحرف فالهمزة تزاد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعدا والفعل نحو أفكل وأذهب وفي الوصل في ابن واضرب | والألف وهي تزاد ثانية في فاعل ونحوه وثالثة في عماد ونحوه

____

". (١)

١٣٣-"فلما أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿قال فعلتها إذا وأنا من الضالين﴾(١)، فلما قدر: إن كنت فعلتها فأنا ضال، جاءه إثبات الضلال لموسى عليه السلام؛ قال: ولم يرد إثبات الضلال لنفسه، فأثار إشكالا على فهمه، فكان انفصاله عن هذا بأن قال: معنى قوله: ﴿ وأنت من الكافرين ﴾(٢)، أي: بأنعمي، فقال له موسى عليه السلام: إن كنت فعلتها كافرا بنعمتك فأنا من الضالين، أي: من الجاهلين بأن الوكزة تقضي على القبطي".

ثم قال ابن عصفور: "وكلامه معترض في هذا بين الاعتراض؛ لأنه بنى الأمر على أن " إذن" شرط وجواب، وليس كذلك، بل إنما هي جواب بمعنى أنها لاتقال مبتدأة، ولابد أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبدا:"إذن أزورك" ابتداء،فهي جواب وتكون جزاء، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعا" (٣).

وقد بين ابن هشام الأنصاري متى تكون "إذن" جوابا؟ بقوله: "والأكثر أن تكون جوابا لـ"إن" أو "لو" ظاهرتين أو مقدرتين" (٤).

وخلاصة القول إن "إذن" تكون جوابا وجزاء، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما، فإذا قلت لمن قال لك: "أنا أزورك"، "إذن أكرمك"، فهذا جواب وجزاء؛ وإذا قال لك: "أحبك"، فتقول له: "إذن أظنك صادقا"، فهذا جواب لاجزاء معه، فعلى هذا لاتخلو من الجواب، وتكون في بعض المواضع جزاء.

المسألة الخامسة:

حكم"إذن"إن وقعت بين شيئين متلازمين(٥):

____

(١) سورة الشعراء، آية "٢٠".

(٢) سورة الشعرا، آية "١٩".

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، ١٧١.

(٤) المغني ١٥، ١٦.

(٥) ينظر الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١١/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٩٦/١، وابن يعيش ١٦/٧، وشرح الجزولية ٤٧٩/٢، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ١٦٥٢/٤، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦١، والتصريح

____

(١) كتاب سيبويه ٢٣٥/٤

٢/٢٣٤، والهمع ٢/٧.". [١]

١٣٤-"تابع الفارسي مذهب الأخفش في زيادة الفاء في قوله تعالى: (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)(سورة الجمعة، ٨). ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء أو زائدة. " فلما لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه، لم يصح حمله على العطف. ولم يستجز حمله على أنها للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى.، فلما لم يكن موضعا له. ولا للعطف عليه، حكم بزيادة الفاء، لأنها قد ثبتت زائدة حيث لا **إشكال** في زيادتها.....(١)"

وأبو علي الفارسي هنا صحح ما ذهب إليه الأخفش في اعتبار الفاء زائدة، وذلك لامتناع أن تكون عاطفة، أو رابطة **لجواب** شبه الشرط لفظا ومعنى...، فإذا امتنع كونها للعطف، ورابطة **لجواب** شبه الشرط، وجاء ما لا يحمل إلا على اعتقاد زيادة الفاء ثبت أن الفاء في الآية زائدة.

أما ابن يعيش فقد ذهب إلى أنها عاطفة مؤيدا في ذلك سيبويه الذي جوز دخول الفاء في خبر (إن)، لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء وفضله على قول الأخفش لأنه أقرب إلى الصحة "وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى: (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) فأدخل الفاء في الخبر، فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة، والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل"(٢).

٤. ثبوت النون في الأفعال الخمسة:

---

(١) . الحجة في علل القراءات السبع، ١/٤٣-٤٤، وينظر البغداديات، ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري، ١/٤٨.

(٢) . شرح المفصل، ١/١٠١، ٨/٩٥-٩٦، وينظر الكتاب، ١/١٣٤.". [٢]

١٣٥-" الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد اطلاقا حقيقيا

والدليل على القول الأول انه لفظ يعبر باطلاقه عن الجملة المفيدة فكان حقيقة فيها كالشرط **وجوابه** والدليل على انه يعبر به عنها لا **إشكال** فيه إذ هو متفق عليه وإنما الخلاف في تخصيصه بذلك دون غيره وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه :

احدها : انه يطلق بازائها فيقال : هذه الجملة كلام والاصل في الاطلاق الحقيقة

والثاني : ان الكلام تؤكد به الجملة كقولك : تكلمت كلاما وكلمته كلاما والمصدر المؤكد نائب عن اعادة الجملة الا ترى ان قولك قمت قياما وتكلمت كلاما تقديره : قمت قمت لان الاصل في التوكيد اعادة الجملة بعينها ولكنهم آثروا

---

[١] مسائل (إذن) ص/١٢

[٢] مسائل خلافية بين الفارسي وابن يعيش ص/٢٠

الا يعيدوا الجملة بعينها فجاؤوا بمفرد في معناها والنائب عن الشيء يؤدي عن معناه ". [١]

١٣٦-" فرع محمول على الاسماء في ذلك

واحتج الآخرون بأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كاعراب الأسماء وبيانه قولك : اريد أن ازورك فيمنعني البواب . إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى وكذلك قولك : لا يسعني شيء ويعجز عنك إذا نصبت كان له معنى وإذا رفعت كان له معنى آخر وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وهو في ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر

والجواب :

أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى بل المعنى يدرك بالقرائن المحققة به والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى لا بعدم الحركة ألا ترى أن قوله : أريد أن أزورك فيمنعني البواب لو سكنت العين لفهم المعنى وإنما ". [٢]

١٣٧-" يشكل إذا نصبتها وإنما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل إذ لا فرق بين قولك : يضرب زيد في الضم والفتح والكسر والسكون فانه في كل حال يدل على الحدث والزمان . وكذلك إذا قلت : لم يضرب ولن تضرب فان الفعل منفي ضممت أو فتحت أو سكنت وكذلك : لا يسعني شيء ويعجز عنك . إذا فتحت أردت الجواب وإذا ضممت عطفت ولو أهملته لفهمت المعنى : وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن

والحاصل من ذلك كله أمر عرض بالعطف وحرف العطف يقع على معان فلا بد من تخليص بعضها من بعض فبالحركة يفرق بين معاني حرف العطف ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر

والله أعلم ". [٣]

١٣٨-" ١١٥ - (حراجيج ما تنفك إلا مناخة ... على الخسف أو نرمي بهابلدا قفرا)

وابن مالك وحمل عليه قوله

١١٦ - (أرى الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا)

وإنما المحفوظ وما الدهر ثم إن صحت روايته فتخرج على أن أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في (تالله تفتأ) ودل على ذلك الاستثناء المفرغ وأما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وإن الرواية آلا بالتنوين أي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب أو ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقل جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال جاء زيد إلا راكبا

---

(١) مسائل خلافية في النحو ص/٣٦

(٢) مسائل خلافية في النحو ص/٨٨

(٣) مسائل خلافية في النحو ص/٨٩

تنبيه

ليس من أقسام إلا التي في نحو (إلا تنصروه فقد نصره الله) وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا

ألا بالفتح والتشديد

حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض فأما قوله ". [١]

١٣٩-" ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسألة

(والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا ... إذا عنت فجأة الأمر الذي دهما)

(وربما نصبوا للحال بعد إذا ... وربما رفعوا من بعدها ربما)

(فإن توالى ضميران اكتسى بهما ... وجه الحقيقة من إشكاله غمما)

(لذاك أعيت على الأفهام مسألة ... أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما)

(قد كانت العقرب العوجاء أحسبها ... قدما أشد من الزنبور وقع حما)

(وفي الجواب عليها هل إذا هو هي ... أو هل إذا هو إياها قد اختصما)

(وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ... ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما)

(وغاظ عمرا علي في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما)

(كغيظ عمرو عليا في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما)

(وفجع ابن زياد كل منتخب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما)

(كفجعة ابن زياد كل منتخب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما)

(وأصبحت بعده الأنقاس باكية ... في كل طرس كدمع سح وانسجما)

(وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم ... لولا التنافس في الدنيا لما أضما)

(والغبن في العلم أشجى محنة علمت ... وأبرح الناس شجوا عالم هضما)

وقوله وربما نصبوا إلخ أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء فيقولون فإذا زيد جالسا وقوله ربما في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في أوله بالتشديد ". [٢]

١٤٠-" وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء وغمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة

---

(١) مغني اللبيب ص/١٠٢

(٢) مغني اللبيب ص/١٢٣

وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وأبو بشر سيبويه واسمه عمرو وألف ظلما للتثنية إن بنيته للفاعل وللاطلاق إن بنيته للمفعول وعمرو وعلي الأولان سيبويه والكسائي والآخران ابن العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما وحكما الأول اسم والثاني فعل أو بالعكس دفعا للايطاء وزياد الأول والد الفراء والثاني زياد ابن أبيه وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه وأضم كغضب وزنا ومعنى وإعجام الضاد والوصف منه أضم كفرح وهضم مبني للمفعول أي لم يوف حقه

وأما سؤال الفراء **فجوابه** أن أبون جمع أب وأب فعل بفتحتين وأصله أبو فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأي كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول أوون أو وأون رفعا وأوين أو وأين جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه كما قال أبو عثمان المازني دخلت بغداد ". [١]

١٤١-" وقال الأكثرون لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذاك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارىء في حال التركيب الإسنادي

والمخلص عندي من **الإشكال** أن يدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم

وفي شرح الإيضاح لابن الخباز ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح وإلا لكان الكلام غير تام والإجماع على أنه تام ا هـ وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا

وذكروا لكأن أربعة معان

١ - أحدها وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى أطلقه الجمهور لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد بخلاف كأن زيدا قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فإنها في ذلك كله للظن

٢ - والثاني الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ابن الأنباري عليه كأنك بالشتاء مقبل أي أظنه مقبلا

٣ - والثالث التحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي وأنشدوا عليه

٣٤٢ - (فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشام)

أي لأن الأرض إذ لا يكون تشبيها لأنه ليس في الأرض حقيقة

فإن قيل فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل

قلت من جهة أن الكلام معها في المعنى **جواب** عن سؤال عن العلة مقدر ومثله (اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم) ". [٢]

---

(١) مغني اللبيب ص/١٢٤

(٢) مغني اللبيب ص/٢٥٣

١٤٢-" ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق) فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى

والثاني أن يكون **الجواب** مقررا على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو (ولو ردوا لعادوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلا لكنه ليس المقصود

وقد اتضح أن أفسد تفسير ل لو قول من قال حرف امتناع لامتناع وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال ويلزم لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال إن في عبارة سيبويه **إشكالا** ونقصا فأما **الإشكال** فإن اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللا بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها والإمساك خشية الإنفاق ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة **والجواب** أن تقدر اللام للتوقيت مثلها في (لا يجليها لوقتها إلا هو) أي إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها **والجواب** أنه مفهوم من قوله ما كان سيقع فإنه دليل على أنه لم يقع نعم في عبارة ابن مالك نقص فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي فإذا قيل لو حرف ". (١)

١٤٣-"كنت ترابا) (يا ليتني قدمت لحياتي) (يا ليتني كنت معهم)

تنبيه

من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم

٥٣٤ - (فليت كفافا كان خيرك كله ... وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو)

وإشكاله من أوجه أحدها عدم ارتباط خبر ليت باسمها إذ الظاهر أن كفافا اسم ليت وأن كان تامة وأنها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث إيقاعه الماء فاعلا بارتوى وإنما يقال ارتوى الشارب

والجواب عن الأول أن كفافا إنما هو خبر ل كان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة أي فليتك أو فليته أي فليت الشأن ومثله قوله

٥٣٥ - (فليت دفعت الهم عني ساعة ...)

وخيرك اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت وأما وشرك فيروى بالرفع عطفا على خيرك فخبره إما محذوف تقديره كفافا فمرتو فاعل بارتوى وإما مرتو على أنه سكن للضرورة كقوله ". (٢)

---

(١) مغني اللبيب ص/٣٤٢

(٢) مغني اللبيب ص/٣٨١

١٤٤-" أو تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا محل له إذن ا هـ

وفيه **إشكالان** أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له

وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع إن التقدير وأنت تشرب اللبن وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر

وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحيئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فإنه بديع

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك في **جواب** الشرط وفي نحو أحسن إليك فلان فأحسن إليه ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزا أو سهوا

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لأن المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله

الثالث المبدلة كقوله تعالى (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من ". [1]

١٤٥-" ليس لزم العطف على معمولي عاملين وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخلوها في الأمور

واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى (والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها) الآيات فقال فإن قلت نصب إذا معضل لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني أن إذا عطف على إذا المنصوبة بأقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى **جواب** يخصه ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل

---

(١) مغني اللبيب ص/٥٥٥

قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى (فلا أقسم بالخنس الجواري الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس) فإن الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة اه

وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا إشكال حينئذ في الآية ". (١)

١٤٦-" وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو إضافة مقالة إلى أن قد قلت فإنه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء إلى نفسه وجوابه أن الأصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وأن وصلتها بدل من مقالة أو من أنك لمتني أو خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر إنما قاله مقالة ان بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فأنشده الناس بتحقيقها فاضطروا إلى حذف التنوين ويروى ملامة وهو مصدر ل لمتني المذكورة أو لأخرى محذوفة

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا

وهي عشرون

أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا إذا حول وزنه إلى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه وسمع رحبتكم الطاعة وإن بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما أنهما ضمنا معنى وسع وبلغ

الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي

الرابع كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو أغد البعير وأحصد الزرع إذا صارا ذوي غدة وحصاد

الخامس كونه عل افعلل كاقشعر واشمأز

السادس كونه على افوعل كا كوهد الفرخ إذا ارتعد ". (٢)

١٤٧-" ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في من في الآية أنها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي كونها مبتدأ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة

السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى (يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي) إن انتصاب أواري في جواب الاستفهام ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر بل عن الإنزال نفسه وقيل إنما لم ينصب لأن ألم تر في معنى قد

---

(١) مغني اللبيب ص/٦٣٤

(٢) مغني اللبيب ص/٦٧٤

رأيت أي إنه استفهام تقريري مثل (ألم نشرح) وقيل النصب جائز كما في قوله تعالى (أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب) ولكن قصد هنا إلى العطف على أنزل على تأويل تصبح بأصبحت والصواب القول الأول وليس ألم تر مثل أفلم يسيروا لما بيناه

الثامن عشر قول بعضهم في (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة) إن الأصل اتخذوهم قربانا وإن الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري إن ذلك فاسد في المعنى وإن الصواب أن ". (١)

١٤٨-" صحيح البخاري ثم الإيجاب لا يتوقف على كون عليه إغراء بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا

وأما قول بعضهم في (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا) إن الوقف قبل عليكم وإن عليكم إغراء فحسن وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية محوج للتأويل

الثالث قول بعضهم في (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) إن أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث والصواب أنه منادى

الرابع قول الزمخشري في (فلا تجعلوا لله أندادا) إنه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي أعني (لعلكم تتقون) على حد النصب في قراءة حفص (فأطلع) وهذا لا يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو (ابن لي صرحا) أو على العطف على الأسباب على حد قوله ". (٢)

١٤٩-"كقولهم رب غلام لي أبق

وما عدا ذلك فهو معرفه

لا يمتري فيه الصحيح المعرفه

مثاله الدار وزيد وأنا

وذا وتلك والذي وذو الغنى

وءالة التعريف أل فمن يرد

تعريف كبد مبهم قال الكبد

وقال قوم إنها اللام فقط

إذ ألف الوصل متى تدرج سقط

باب قسمة الأفعال

---

(١) مغني اللبيب ص/٦٩٥

(٢) مغني اللبيب ص/٧١٤

وإن أردت قسمة الأفعال

لينجلي عنك صدا الإشكال

فهي ثلاث ما لهن رابع

ماض وفعل الأمر والمضارع

فكل ما يصلح فيه أمس

فإنه ماض بغير لبس

وحكمه فتح الأخير منه

كقولهم سار وبان عنه

باب الأمر

والأمر مبني على السكون

مثاله احذر صفقة المغبون

وإن تلاه ألف ولام

فاكسر وقل ليقم الغلام

وإن أمرت من سعى ومن غدا

فأسقط الحرف الأخير أبدا

تقول يا زيد اغد في يوم الأحد

واسع إلى الخيرات لقيت الرشد

وهكذا قولك في ارم من رمى

فاحذ على ذلك فيما استبهما

والأمر من خاف خف العقابا

ومن أجاد أجد الجوابا

وإن يكن أمرك للمؤنث

فقل لها خافي رجال العبث

باب الفعل المضارع

وإن وجدت همزة أو تاء

أو نون جمع مخبر أو ياء

قد ألحقت أول كل فعل

فإنه المضارع المستعلي

وليس في الأفعال فعل يعرب

سواه والتمثيل فيه يضرب

والأحرف الأربعة المتابعه

مسميات أحرف المضارعه

وسمطها الحاوي لها نأيت

فاسمع وع القول كما وعيت

وضمها من أصلها الرباعي

مثل يجيب من أجاب الداعي

وما سواه فهي منه تفتتح

ولا تبل أخف وزنا أم رجح

مثاله يذهب زيد ويجي

ويستجيش تارة ويلتجي

باب الإعراب

وإن ترد أن تعرف الإعرابا". (١)

١٥٠-"وازمم لها تسعا من النوق وقد

وإن ذكرت العدد المركبا

فهو الذي استوجب أن لا يعربا

فألحق الهاء مع المؤنث

بآخر الثاني ولا تكترث

مثاله عندي ثلاث عشره

جمانة منظومة ودره

وعكسها يعمل في التذكير

بغير إشكال ولا تأخير

وقد تناهى القول في الأسماء

---

(١) ملحة الإعراب . مفهرس ص/٢

باب نواصب المضارع وجوازمه

وحق أن نشرح شرحا يفهم

ما ينصب الفعل وما قد يجزم

فتنصب الفعل السليم أن ولن

وكي وكيلا ثم حتى وإذن

والنصب في المعتل كالسليم

فانصبه تشفي علة السقيم

واللام حين تبتدي بالكسر

كمثل ما تكسر لام الجر

والفاء إن جاءت جواب النهي

والأمر والعرض معا والنفي

وفي جواب ليت لي وهل فتى

وأين مغداك وأنى ومتى

والواو إن جاءت بمعنى الجمع

في طلب المأمور أو في المنع

وتنصب الفعل بأو وحتى

وكل ذا أدع كتبا شتى

تقول أبغي يا فتى أن تذهبا

ولن أزال قائما أو تركبا

وجئت كي توليني الكرامه

وسرت حتى أدخل اليمامه

واقتبس العلم لكيما تكرما

وعاص أسباب الهوى لتسلما

ولا تمار جاهلا فتتعبا

وما عليك عتبه فتعتبا

وهل صديق مخلص فأقصده

وليت لي كنز الغنى فأرفده

وزر فتلتذ بأصناف القرى

ولا تحاضر وتسيء المحضرا

ومن يقل إني سأغشى حرمك

فقل له إني إذا أحترمك

وقل له في العرض يا هذا ألا

تنزل عندي فتصيب مأكلا

فهذه نواصب الأفعال

مثلتها فاحذ على تمثالي

وإن تكن خاتمة الفعل ألف

فهي على سكونها لا تختلف

تقول لن يرضى أبو السعود

حتى يرى نتائج الوعود". (١)

١٥١-"ويقول السيوطي : " قال ابن إياز : معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس في التعليقة : الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن : أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، كما إذا قلنا في الظرف : إنه يراد فيه معنى في ، فإنا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى في ، كيف ولو كان كذلك لبني ، وإنما نعني به أن قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهرة ، وكذلك يجوز إظهار في مع الظرف ، فتقول في : خرجت يوم الجمعة : خرجت في يوم الجمعة ، ولا تقول في : أين وكيف مثلا : هل أين ، ولا أ أين ، ولا هل كيف ، ولا أكيف "(١) .

لهذا **الإشكال** الوارد على قولهم في ظرف الزمان والمكان : ضمن معنى في ، يقول ابن حمدون : "واعترض قول الناظم (ضمنا في) بأنه يقتضي أن الظروف كلها مبنية ، لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبنى ، فالأولى عبارة النحاة بقولهم على تقدير في "(٢) .

وتستشكل هذه الأولوية من حيث إن " تقدير في يوهم جواز استعمال لفظ في مع كل ظرف ، وليس الأمر كذلك ، لأن من الظروف ما لا يدخل عليه في كعند و مع "(٣) .

فيحتاج إلى **الجواب** عن هذا **الإشكال** بأن قولهم :" الظرف على تقدير في إنما هو تقدير معنى وليس المراد أنها مضمرة ولا مضمنة "(٤) .

---

(١) ملحة الإعراب . مفهرس ص/١٤

(١) الأشباه والنظائر : ٢٤٣/١. وينظر : أسرار العربية : ١٦٦- ١٦٧، واللباب : ٢٧١/١، وشرح المفصل : ٤١/٢ والمباحث الخفية : ٥٤٨/١، وحاشية ياسين على الألفية : ٢٦٨/١-٢٦٩ ، وحاشية الخضري : ٤٤٤/١ .

(٢) حاشية ابن حمدون : ٢٧٨-٢٧٩. وينظر : الأمالي النحوية : ١١٠/٤، والأشباه والنظائر : ٢٤٩/١.

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦٧٥/٢ .

(٤) الأشباه والنظائر :٣٥/١ .". (١)

١٥٢-"الدلالة الاجتماعية

تتوافر دلالة الألفاظ الاجتماعية في استعمالها اللغوي في عدة مجالات من المثل القرآني ، ومرجع هذه الدلالة هو التبادر العام في العرف العربي بما يعطي للكلمة من دلالة خاصة بها ، ومراعات هذا العرف ذو أثر مهم في الدلالة المعينة للكلمة ولهذا اعتبر الخطابي (ت ٣٨٣ - ٣٨٨ هـ) إن الكلام إنما يقوم بأشياء ثلاثة (لفظ حاصل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم.وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ، حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه) (١).

وقد جرى المثل القرآني وهو جزء من القرآن على هذا المجرى فأعطاه أهميته في تخير ألفاظه للدلالة على المعنى المراد ، وسنختار بعض المفردات منه منفردة بنفسها ، أو مضمومة لغيرها ، من أجل تحقيق الفكرة بأصولها.

أولا : الكلمة (صفوان) من قوله تعالى : (كمثل صفوان عليه تراب...) (٢)

وتعطي صورة الحجر المتكلس الذي يجتمع من ذرات غير قابلة للانفصال يتماسك ويتوافر بعد أن يخالطه التراب المهيل من هنا وهناك ، فبعبارة تقاطر المطر وتدافع السيول ، بدلا من أن يهش ويلين ويتفتت وإذا به يعود كتلة حجرية واحدة ، صلبا لا ينفذ ، ومتحجرا لا ينفذ ، فإذا طالعتنا اللغة بأنه : (الحجر الأملس) (٣) اتضح مدلول الكلمة في عمقها عدم ثبات شيء عليها.

ثانيا : والكلمة (وابل) من الآية نفسها (فأصابه وابل...) (٤)

تدل لغويا ، على الغيث المنهمر ، والمطر المتدافع ، وتلمح مجازا إلى الجود المتناهي في العطاء فهل يا ترى أن سيؤدي معناها بضم هذه الصفات جميعا لغظ سواها ، قد يؤدي معناها بعدة كلمات وإذا تم هذا فهو يعني الخروج عن الإيجاز المتوافر في وابل إلى الأطناب الذي لا مسوغ له في عدة ألفاظ أخر.

ثالثا : والكلمة (لا يقدرون).

بضمها إلى (ما كسبوا) في قوله تعالى : (لا يقدرون على شيء مما كسبوا) (٥) فيها من الدلالة على ما يلي : تصوير لحالة الحرمان ، وإيذان بحلول الفقر ، فلا المال المجموع بنافع ، ولا الآمال الموهومة بمتحققة ، يأس وادقاع مادي من تلك الأموال

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي ص/١٩٩

، وفقر معنوي من تلك الآمال سواء في الجزاء أو في الثواب الذين توهموا حصولهما ، وعي متواصل يصلب القدرة والكسب معا ، وهذا إنما يتأتى فهمه بحسب العرف العام في تبادره لفهم معاني الألفاظ عند إطلاقها.

رابعا : والكلمة (مشكاة) في قوله تعالى : (مثل نوره كمشكاة فيها مصباح...) (٦)

ذات دلالة اجتماعية خاصة ، وإن تداولتها عدة لغات ، واتفقت استعمالا بين لسانين عند جيلين من البشر ، لأن المشكاة عند العرب : (الكوة التي لا منفذ لها.وقيل هي في لسان الحبشة : الكوة).

قيل : كيف جاز أن تخاطب العرب بذلك مع قوله تبارك وتعالى : (عربي مبين) **فالجواب** : أنه جائز اتفاق الاسم الواحد في لغتين لا ينكر مثل ذلك فيما يقع من الوفاق بين أهل اللسانين.

ويجوز أن تكون المشكاة من جملة ما أعربته العرب من اللغات فغيرته ونطقت به فصار كلغتها (٧).

والحق أن العربية قد أعطت هذه الكلمة غرضا لغويا خاصا بها (٨).

لذا وجدنا أن الكوة لا تعطي دقائق معنى المشكاة بما فيها من بهاء وجمال ، وتبادر ذهني عام إلى المدلول منها في كل الوجوه المحتملة.

خامسا : والكلمة (الضمآن) في قوله تعالى : (يحسبه الظمان ماء...) (٩) ذات دلالة لغوية خاصة بها ، لا تمثلها كلمة الرائي مثلا ، ولو استعملها المثل لأصاب المعنى في جزء منه ، ولكنها لا تقع موقع الظمان ، فلو قال ، يحسب الرائي ماء لم يقع موقع قوله (الظمآن) لأن الظمان أشد فاقة إليه ، وأعظم حرصا عليه (١٠).

سادسا : والكلمة (لجي) في قوله تعالى : (أو كظلمات في بحر لجي...) (١١) تشعرك مركزيا يتدافع الأمواج ، وتتابع الأمداد فأنت أمام فيض من السيول ، وكثافة من الأزباد ، ومهما أجال اللغوي فكره في معجمه فإنه لن يصل إلى كلمة تسد مسدها في الدلالة على صورة المعاني النابعة منها.

وفي هذا الضوء فإنني أميل إلى ما ذهب إليه زميلنا الدكتور العزاوي بقوله (إن في استقرار اللغة ، وثبات صيغتها ، قيمة عظمى ، ونفعا محمودا ، وذلك في أكثر من وجه.فبعض الصيغ الموروثة ، والتراكيب المتداولة ، تؤدي المراد منها بدقة لأنها اكتسبت دلالة خاصة تعارف عليها الناس وأصبح من العسير أن تقوم مقامها أو تؤدي مؤداها عبارات أخرى قد يبتدعها أهل اللغة ، ويحلونها محل تلك العبارات (١٢).

والدليل على صحة هذه الدعوى ما لمسناه من استعمال المثل القرآني للألفاظ المتقدمة : صفوان ، وابل ، مشكاة ، الظمان ، لجي.

سابعا : وفي (لم يكد يراها) من قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) (١٣) دلالة لغوية على إرادة عدم الرؤية الحقيقية ونفيها إطلاقا ، بما أثبته النقاد اللغويون ، تخطئة لابن شبرمة وتصحيحا لقول ذي الرمة ، حين بلغ هذا البيت (١٤) :

إذا غير النأي المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح

فقال له ابن شبرمة ، يا ذا الرمة أراه قد برح ، ففكر ساعة ثم قال :

إذا غير الناي المحبين لم أجد * رسيس الهوى من حب مية برح

قال الراوي : فرجعت إلى أبي الحكم بن البحتري فأخبرته الخبر ، فقال : أخطأ ابن شبرمة حيث أنكر عليه ، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله ، إنما هذا كقول الله عز وجل : (أو كظلمت في بحر لجى يغشه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها من نور...(٤٠)) (١٥) ، أي لم يرها ولم يكد (١٦).

وأيد ذلك السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) وازاد من تفصيل الدلالة الاجتماعية فيه ، وعرض لجملة من الآراء في التأكيد على نوعية الظلمات وتدافعها بما استخرجه من (لم يكد يراها) قال المرتضى : (أي لم يرها أصلا.لأنه عز وجل قال : (أو كظلمات في بحر لحي يغضه موج من فوقه موج من فوقه سحابج ظلمات بعضها فوق بعض (٤٠))(١٧)

كان بعض هذه الظلمات يحول بين العين وبين النظر إلى اليد وسائر المناظر ف- (يكد) على هذا التأويل زيدت للتوكيد ، والمعنى إذا أخرج يده لم يرها).

وقال قوم : معنى الآية : إذا أخرج يده رآها بعد إبطاء وعسر لتكاثف الظلمة ، وترادف الموانع من الرؤية.

وقال آخرون : معنى الآية إذا أخرج يده لم يرد أن يراها ، لأن الذي شاهد من تكاثف الظلمات بأسه من تأمل يده ، وقرر في نفسه أنه لا يدركها ببصره (١٨).

وأيا كان التفسير فدلالة الكلمة المركزية ظاهرة لدى التحقيق ، إلا أن هناك شبهة في هذا الفهم المتقابل للكلمة مصدره العرف العام ، وقد أوضح سبب هذه الشبهة ابن الزملكاني (ت ٦٥١ هـ) بقوله : (وما سبب هذا الشبهة إلا أنه قد جرى في العرف أن يقال : (ما كاد يفعل) و (لم يكد يفعل) في فعل قد فعل على معنى أنه لم يفعل إلا بعد جهد.فمن هنا وهم ابن شبرمة في زعمه أن الهوى قد برح ، وظن ذو الرمة مثل ذلك ، وإنما هو في الحقيقة على نفي المقاربة فإن (كاد) موضوعة للدلالة على قرب الوجود بمحال أن يكون نفيها موجبا وجود الفعل) (١٩).

ثامنا : وفي كل كلمتي (ذهب) و (بنورهم) من قوله تعالى : (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم) (٢٠) دلالة مركزية في انسحاب أثر نفي العام على نفي الخاص ، ولم يستعمل المثل : (الضوء) بدل (النور) ولا (اذهب) (ذهب) إلا مراعاة لذلك بما أشار إليه الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) بقوله : ولم يقل : (بضوئهم) بعد قوله (اضاءت) لأن النور أهم من الضوء ، إذ يقال على القليل والكثير ، وإنما يقال الضوء على الكثير ، ولذلك قال تعالى : (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا) (٢١) ففي الضوء دلالة على الزيادة ، فهو أخص من النور ، وعدمه لا يوجب عدم الضوء ، لاستلزم عدم العام عدم الخاص ، فهو أبلغ من الأول ، والغرض إزالة النور عنهم أصلا ، ألا ترى ذكره بعده (تركهم في ظلمات) وهنا دقيقة ، وهي أنه قال : (ذهب الله بنورهم) ولم يقل (أذهب نورهم) لأن الإذهاب بالشيء إشعار له يمنع عودته ، بخلاف الذهاب ، إذ يفهم من الكثير استصحابه في الذهاب ، ومقتضى من الرجوع) (٢٢).

تاسعا : والكلمة (عبدا) بتقييدها (مملوكا) في (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا...) (٢٣) قد يتبادر لأول وهلة في الذهن أن العبد دون تقييد فيه دلالة على عدم الحرية فلماذا هذا التقييد إذن ، ولكن الفهم الدقيق يقتضي التقييد ، لأن الحر والعبد سواء أمام الله تعالى ، فهما عبدان له ، اتصفا بالحرية أو العبودية ، فاراد الاحتراز من هذه الناحية بأنه عبد مملوك وليس بحر مقيد.

عاشرا : واستعمال كلمة (امرأة) بدل (زوج) بالنسبة لامرأة نوح ولوط ، وهما زوجتان لهما ، وبالنسبة لامرأة فرعون ، وهي

زوجته دون ريب في كل من (امرأت نوح وامرأت لوط...) (٢٤) وقوله (امرأت فرعون) (٢٥) هذا الاستعمال الدقيق ذو دلالة اجتماعية رائعة ، توضحها الدكتورة عائشة عبد الرحمن بقولها : ونتدبر استعمال القرآن للكلمتين ، فيهدينا إلى سر الدلالة ، كلمة زوج تأتي حيث تكون الزوجية هي مناط الموقف : حكمة وآية ، أو تشريعا وحكما (ومن ءاياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) (٢٦) فإذا تعطلت آيتها من السكن والمودة والرحمة ، بخيانة أو تباين في العقيدة فامرأة لا زوج (٢٧).

وهذا بين بامرأتي نوح ولوط ، ففي الخيانة الدينية التي أحدثاها انفصلت عرى الزوجية ، وعاد كل زوج منهما امرأة فحسب ، وفي امرأة فرعون تعطلت آية الزوجية بكفره وإيمانها ، فعادا حقيقتين مختلفتين ، لا تربطهما رابطة من سكن ، ولا صلة من مودة ، فعادت زوجته امرأة.

وزيادة على ما سبق بيانه ، فإن الدلالة الاجتماعية تكشف بعمق ما يحيط بمؤدى اللفظ من إبهام وغموض ليعود جليا مشرقا ، ففي قوله تعالى : (يأيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له...) (٢٨) تبدو كلمة (مثل) موهمة بأن لا مثل في العبارات التالية للمادة ، حتى قال الأخفش : إن قيل أين المثل؟ **فالجواب** أنه ليس ها هنا مثل ، وإنما المعنى : يا أيها الناس ضرب لي مثل : أي شبهت بي الأوثان فاستمعوا لهذا المثل (٢٩).

ولكن الدلالة الاجتماعية تؤكد وجود المثل بمدلوله اللغوي أو بنقله الاستعاري بما عبر عنه الزمخشري بقوله : (فإن قلت الذي جاء به ليس بمثل ، فكيف سماه مثلا؟ قلت : قد سميت الصفة أو القصة الرائعة الملتقاة بالاستحسان والاستغراب : مثلا) (٣٠).

فارجع الفصل بالموضوع إلى اللغة لتنفي الشبهة **والإشكال**.

ويبدو مما سلف أن الدلالة الاجتماعية في حدود ما عرضنا له من ألفاظ المثل القرآني قد روعي فيها الفهم المتبادر عنه الهيئة الاجتماعية في تحديد معنى اللفظ ، وضبط مدلوله ، فهي وسيلة مهمة لكشف الغموض والإبهام عن الألفاظ ، وإليها يرجع في معرفة النص من خلال المعجم اللغوي.

١- الخطابي ، بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ٢٤.

٢- البقرة : ٢٦٤.

٣- الطريحي ، مجمع البحرين ١ | ٢٦٤.

٤- البقرة : ٢٦٤.

٥- البقرة : ٢٦٤.

٦- النور : ٣٥.

٧- ابن ناقيا ، الجمان في تشبيهات القرآن ، ١٦٦.

٨- ظ : تفصيل القول معاني المشكاة ، الطبري جامع البيان : ١٨ | ١٣٧ . ١٤٠ ، ط الحلبي.

٩- النور : ٣٩.

١٠- العسكري ، الصناعتين : ٢٤٦.

١١- النور : ٤٠.

١٢- نعمة رحيم العزاوي ، النقد اللغوي عند العرب : ٣٢١.

١٣- النور : ٤٠.

١٤- ذو الرمة ، ديوان شعر ذي الرمة : ٩٠.

١٥- النور : ٤٠.

١٦- المرزباني ، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء : ٢٨٣.

١٧- النور : ٤٠.

١٨- المرتضى ، أمالي المرتضى : ١ | ٣٣١.

١٩- ابن الزملكاني : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : ١٥٤.

٢٠- البقرة : ١٧.

٢١- يونس : ٥.

٢٢- الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٣ | ٤٠٢.

٢٣- النحل : ٧٥.

٢٤- التحريم : ١٠.

٢٥- التحريم : ١١.

٢٦- الروم : ٢١.

٢٧- بنت الشاطي ، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق : ٢١٢ - ٢١٣.

٢٨- الحج : ٧٣.

٢٩- ابن الجوزي ، زاد المسير : ٥ | ٤٥١.

٣٠- الزمخشري : الكشاف : ٣ | ١٧١.". [١]

١٥٣-"""""""" صفحة رقم ٥١ """"""""

الإشكال إنما هو وارد على مقابله ، فلا معنى لنفي الاعتراض . ودعوى كون العلقة من الأجزاء التي لا يمكن بقاء الحياة بدونها ممنوعة . وما أورد على كلام السبكي ، ليس بوارد عليه ، فإن في إزالتها مع منع الشيطان عنها حكمة هي قطع وصوله إليه . ولقد أجاد الشهاب الخفاجي في تعليله الشق بقوله : شق منه صدر فأخرج منه . . . علقة في صميمه سوداء

(١) نظرية النقد العربي رؤية قرآنية معاصرة ص/١٨

وبه تم خلقه وتقوى . . . قلبه فطرة وزاد النماء فلذا حاز جرأة في اعتدال . . . وله حبب الفتاة الفتاء ما انتفت هذه لتكمل خلقا . . . نكتة ما اهتدى لها الحكماء فعلى القلب درع عزم حصين . . . وللب عليه لام وباء ومن شعر القاضي محمد قوله : سلام على الدار التي قد تباعدت . . . ودمعي على طول الزمان سفوح يعز علينا أن تشط بنا النوى . . . ولي عندكم دون البرية روح إذا نسمت من جانب الرمل نفحة . . . وفيها عرار للغوير وشيح تذكرتكم والدمع يستر مقلتي . . . وقلبي مشوق بالبعاد جريح فقلت ولي من لاعج الشوق زفرة . . . لها لوعة تغدو بها وتروح ألا هل يعيد الله أيامنا التي . . . نعمنا بها والكاشحون نزوح وقوله أيضا ، في جواب كتاب ورد إليه : هذا كتابك أم در بمتسق . . . أم الدراري التي لاحت على الأفق وذا كلامك أم سحر به سلبت . . . نهى العقول فتتلو سورة الفلق وذا بيانك أمو صهباء شعشعها . . . أغن ذو مقلة مكحولة الحدق بتاج كل مليك منه لامعة . . . وجيد كل مجيد منه في أفق روض من الزهر والأنوار زاهية . . . كأنجم الأفق في اللألاء والنمق وذي حمائم ألفاظ سجعن ضحى . . . على الخمائل تحت العارض الغدق رسالة كفراديس الجنان بها . . . من كل مؤتلق يلهى ومنتشق كأنما الالفات المائدات بها . . . غصون بان على أيك من الورق تعلو منابرها الهمزات صادحة . . . كالورق ناحت على الأفنان من حرق ميماتها كثغور يبتسمن بما . . . يزري على الدر إذ يزهي على العنق فطرسها كبياض الصبح من يقق . . . ونقسها كسواد الليل في غسق يا ذ الرسالة قد أرسلت معجزة . . . ردت بلاغتها الدعوى من الفرق". (١)

١٥٤-"""""""" صفحة رقم ١٢٤ """""""

متناسق كالدر في العقد الذي نظمت ثقوبه

بفقاهة تنسي الألى في الدهر واحده أديبه

وإذا ذكرنا الشعر فهو كما سمعت به حبيبه

وافتك مثل الروض يهدي عرفه نفحا جنوبه

ومديحك السامي غدا فرضا على مثلي وجوبه

والمهر منك جوابها وكفاه فخرا من يجيبه

نفحتك مني بالثناء وطاب عنبره وطيبه

وقوله ، وقد كتبه للفاضل الماهر ، والأديب الشاعر ، محمد بن مراد بن محمد السقاميني أمين فتوى السادة الحنفية ، بدمشق المحمية ، مادحا له بهذه الأبيات ، الحرية بالإثبات . وهي :) الكامل (

لك في المعالي رتبة من دونها زهر النجوم وتلك فوق هلالها

فلذاك أنت أمين أسرار الهدى والله قد أولاك حسن خلالها

---

(١) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة . موافقا للمطبوع ٤/ ٥١

وجواهر النعمان عزت غيرة إلا عليك لمن بغى لمنالها

فاهنأ بها لا زلت ترشد قاصدا يبغي الهداية للتقى بسؤالها

يا من له قلم إذا وشى به صفحات طرس أشرقت بجمالها

ولذلك الفضلاء عجبا أنشدت بعلاك بيتا من بديع مقالها

إن الكتابة للفتاوى لم تجد أحدا سواك يحل من إشكالها

وسمتك من بين الورى بمرادها حتى ارتضاك الله عن أمثالها

لا زلت محروس الفؤاد مؤيدا بعوارف قد حزتها بكمالها

وقوله ، وقد مدح به فرع الشجرة الزكية ، وطراز العصابة الهاشمية ، السيد الشريف يحيى بن المرحوم السيد الشريف بركات ، سلطان مكة المعظمة سابقا ، حين وروده إلى دمشق المحمية ، لا زالت محروسة من كل بلية . وهي : (الطويل)

قدوم كما انهلت سحائب أمطار وقد أشرقت منه الرياض بأزهار

حكى الشمس غب الغيم أشرق ضوؤها ولاحت على الدنيا ببهجة أنوار

وسرت به الآفاق شرقا ومغربا وأرجها كالمسك فتته الداري

وذاك قدوم السيد الأعظم الذي أتانا كيسر بعد بؤس وإعسار

فكان كطيب الأمن وافى لخائف وكالنير الأعلى به يهتدي الساري

فأهلا به من قادم قدم الهنا بلقياه بل رؤياه غاية أوطاري". [١]

١٥٥-"""""""" صفحة رقم ١٦٦ """""""

إلى من حوى من كل فن أصوله

إلى من غدا بيتا لحج المقاصد

يميز منها زيفها من نضارها

ويفصل منها بين جار وراكد

تحرك داعي الوجد يوما بدوحة

به جمع أحباب وبسط فوائد

فجاءت بأبيات خلت عن قصورها

على الغاية القصوى قريحة واجد

ولكنها كادت تسيل لطافة

---

(١) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة - موافقا للمطبوع ١٢٤/٦

فناظرها دهر بمقلة جاحد

ولا غير فعلان المطرز وشيها

فهل فيه عيب عند ذوق المناشد

وهذا بهاء الدين عالم فارس ارتضاه

وهل يكفي به من مساعد

فلا زالت الأقلام تسعى لنحوكم

فيرجعن من دارين ملأى الموارد

ولا انفك بحر الشعر يجري بفيضكم

فيقذف عنه عنبرا في الموارد

ودم حكما عدلا لكل عويصة

تزيل صدا **إشكالها** عن معاند

أدام الله عز مولانا المنيع ، غارة طلعت من شعب مضيق ، وواد سحيق ، فأغارت على ربيبة فكري ، وظعينة صدري . فأعيذ صاحبها الباهر بمجد مولانا ، من نيل جهول إذا عسعس ، ومن أرقم حسود إذا تنفس . وما ذاك إلا الضرب الداخل على أهل الذوق بالاستيذان ، المعوض عن فعلن بفعلان . وكنت – كما علم الله – من ذلك حذرا ، أقدم في إظهار القصيدة رجلا وأؤخر أخرى . حتى رأيت المنلا بها الدين مفتي شاه عباس استعمله ، في قصيدته التي مطلعها قوله : (الخفيف)

يا نديمي بمهجتي أفديك

قم وهات الكؤوس من هاتيك

فأقدمت بعد ما أحجمت ، وتابعت بعد أن أبدعت . وها أنا أسأل الله الكريم ، أن يهب لها من حلبة البلاغة فارسا يفك بأيديه أسرها ، ويعيد ربعها بعد الوحشة آنسا وينقد بسرت **الجواب** مهرها . لا زالت ركاب الفوائد بسرحكم مناخة ، ولها بحضرتكم العلية دراسة ودراية ونساخة ، آمين . وها هي صورة الأبيات المذكورة : (الخفيف)

صاح بادر لمشرق الأنوار

وتمتع بمطلع الأسرار

وتمتع بروضة عظمت

عن سواها بجيرة المختار

روضة أينعت عضائدها

حين جاءت طلالها الأنهار

وعروس النخيل قد جليت

وتجلت قلائد الأثمار

وتهادت والطل نقطها

بجمان وفاحت الأزهار

رقص الغصن حولها طربا

وتغنت سواجع الأطيار

ضاع فيها عبير نرجسها

ونسيم الصبا عليه دار

وحوت بركة مربعة

جل تثمينها عن المقدار". (١)

"قدحوا في (العين) لم يكن قدحهم فيه سببا يصرف الناس عن الكتاب وعن الإفادة منه.

وقد أجاب الفخر عن **الإشكالات** كلها بقوله: "**والجواب** عن **الإشكالات** كلها: أن اللغة والنحو والتصريف تنقسم قسمين؛ قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل به، أو حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعا لهذه المعاني، فإنا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض –يعني: لفظتيهما– كانتا متسعملتين في زمنه –صلى الله عليه وسلم– في معناهم المعروف، وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها. وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعا، والمفعول منصوبا، والمضاف إليه مجرورا. وقسم منه مظنون وهو الألفاظ الغريبة، والطريق إلى معرفتها الآحاد، وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول والثاني قليل جدا، فلا يتمسك به في القطعيات، ويتمسك به في الظنيات" انتهى.

وحاصل هذا الكلام أن الطريق إلى معرفة اللغة هو النقل بشقيه: المتواتر والآحاد، وأن القدح فيهما وإيراد **الإشكالات** عليهما لا يمنع من كونهما طريق معرفة اللغة.

النقل عن النفي

إن المراد بالنقل عن النفي هو أن يقول القائل: لم أره، أو لم أقف عليه، أو لم أجده، أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على نفي الشيء وعدم وجوده، وذلك بخلاف قوله: لا أعرفه، أو لا أذكره، فليس في هذين القولين ونحوهما دليل على نفي الشيء.

والسؤال الذي يطرحه هذا العنصر هو: هل في نفي المتكلم العلم بالشيء دليل على عدم وجود الشيء؟." (٢)

---

(١) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة. موافقا للمطبوع ١٦٦/٦

(٢) أصول النحو ١ – جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٥٣

"المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين[1].

قلت: وقد استشكل من قاعدة أن البدل لا بد أن يصح إحلاله في محل المبدل منه، وهو على نية تكرار العامل. ولا يصح تكرار "لا" لو قلت: إلا عبد الله في قولك: لا أحد فيها إلا عبد الله. لم يجز.

وأجاب الشلوبين[2] بأن هذا في معنى، ما فيها من أحد إلا عبد الله، ويمكنك في هذا الإحلال[3].

قال ابن عصفور، رحمه الله تعالى: وهذا **الإشكال** لا يتقرر، لأنه لا يلزم أن يحل "أحد" الواقع بعد إلا، إنما يلزم تقدير العامل في المبدل منه، والعامل في المبدل منه الابتداء،

---

[1] قال ابن السيد البطليوسي في قوله تعالى ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ _ آل عمران ١٨_ وقوله "هو" بدل من موضع لا وما عملت فيه، لأن "لا" التبرئة وما تعمل فيه في موضع رفع على الابتداء، وهي في ذلك بمنزلة إن وما تعمل فيه. فإن قيل: فما الذي يمنع أن يكون "هو" الموجود في الآية خبر لا التبرئة ولا يحتاج إلى تكلف هذا الإضمار؟.

فالجواب أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه: أحدهما: أن "لا" هذه لا تعمل إلا في النكرات، فإن جعلت "هو" خبرها أعملتها في المعرفة، وذلك لا يجوز. والثاني: أن ما بعد إلا موجب، و "لا" لا تعمل في الموجب، إنما تعمل في المنفي.

والثالث: أنك إن جعلت "هو" خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما توجبه صناعة النحو، لأن الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفة ونكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر. (انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٦/٢٤٣_٢٤٤) نقلا عن المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي.

وقال السمين في قوله تعالى (لا إله إلا هو) _ البقرة ١٦٣: قوله " إلا هو" رفع "هو" على أنه بدل من اسم لا على المحل، إذ محله الرفع على الابتداء، أو هو بدل من "لا" وما عملت فيه لأنها وما بعدها في محل رفع بالابتداء ... (انظر: الدر المصون ٢/١٩٧) ، (وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩١ التصريح ١/٣٥١، همع الهوامع ٢/٢٠٣) .

وقال ابن هشام في المغني ٦٣٤: وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد "إلا " في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك: ما جاءني من أحد إلا زيد. وبشكل أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول، وقد يجاب أنه بدل من الاسم مع لا، فإنهما كالشيء الواحد، ويصلح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال: الله موجود، وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ...

[2] الأستاذ أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد الأزدي، ولد باشبيلية سنة ٥٦٢هـ، برع في النحو حتى صار إمام عصره، وأقرأ نحو ستين سنة، وتخرج على يديه جماعة كثيرة من العلماء كابن عصفور والأبذي وابن الضائع. ومن مصنفاته: التوطئة، شرح الجزولية، تعليق على كتاب سيبويه. توفي سنة ٦٤٥هـ. (انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٤، إنباه الرواة ٢/٣٣٢) .

[3] في قولك: لا أحد فيها إلا زيد، برفع (زيد) مراعاة لمحل لا مع اسمها، أو اسمها قبل دخول الناسخ.... واستشكل بعدم

صحة إحلال البدل محل المبدل منه، وأجاب الشلوبيين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد، وهذا يمكن فيه الإحلال، بأن يقال ما فيها إلا زيد.... (انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٤٦) .." [١]

"قال الشيخ رحمه الله: مسيرة بالرفع على أنه مبتدأ، ومني خبره. والتقدير: بيني وبينه مسيرة شهر.

[ويجوز نصبه] ومثله: قول العرب: هو مني فرسخان ويحتمل النصب على تقدير: هو مني على مسيرة شهر فلما حذف حرف الجر نصب.

ما **الإشكال** في حديث السؤال عن الحوض؟ وما **جوابه**؟

(٩٩) وفي حديث أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله ما آنية الحوض؟ قال: " والذي نفسي بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء " وذكر الحديث.

(أ) **الإشكال** فيه: أنه سأل " بما " عن الآنية. فأجابه بالعدد. وحقيقة السؤال ب " ما " أن يتعرف بها حقيقة الشيء لا عدده. وفيه **جوابان**:

أحدهما: أن يكون تقديره: ما عدد آنية الحوض؟ فحذف المضاف، وجاء **الجواب** على ذلك، وأن عددها غير محصور بل أكثر من نجوم السماء.

والجواب الثاني: أن يكون الرسول [صلى الله عليه وسلم] لم يعلم الآنية من أي شيء هي؟ فعدل عن سؤاله إلى بيان كثرتها، وفي ذلك تفخيم لأمرها، وتنبيه على تعظيم شأنها.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وما رب العالمين﴾ . فقال: ﴿رب السموات والأرض﴾ فعدل عن حقيقة **جواب** السؤال إلى ما هو معلوم يحصل به الغرض.

نصب آخر على الظرفية

(ب) وفي آخر هذا الحديث: " آنية الجنة من شرب منها لم يظمأ آخر ما عليه " قوله: آخر ما عليه منصوب على الظرف. والتقدير: لم يظمأ " أبدا ". وقد جاء في حديث آخر بهذا اللفظ، والمعنى: لم يظمأ ذلك الشارب إلى آخر مدة بقائه، ومعلوم أنه يبقى أبدا فيكون معناه لم يظمأ أبدا.." [٢]

"بدلها من خبر، وليس في الكلام لها خبر، ولكن يجوز أن يكون الخبر محذوفا لدلالة ما بعده عليه وتقديره: " إلا غفر الله له "، ثم فسر ذلك بقوله: " إلا أن الملائكة ".

(ب) وإن جاء في رواية أخرى: " إلا الملائكة " على الاستثناء. كان الخبر تاما.

وجوب تقديم خبر كان لكونه استفهاما

---

(١) إعراب لا إله إلا الله حسن موسى الشاعر ص/٤٩

(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث العكبري، أبو البقاء ص/٦٠

(١٦٩) وفي حديثه قوله: " فقال أي أب كنت لكم؟ قالوا: خير أب ".

قال الشيخ رحمه الله:

(أ) الصواب نصب " أي " على أنه خبر "كنت " وجب تقديمه بكونه استفهاما.

(ب) وأما قولهم: " خير أب " فالجيد نصب خير على تقدير: كنت خير أب؛ ليكون موافقا لما هو جواب عنه، والرفع جائز على معنى: أنت خير أب.

توجيه رواية: " فأولتهما: هذان الكذابان ".

(١٧٠) وفي حديثه: " فأولتهما: هذان الكذابان " إنما رفع " هذان الكذابان "؛ لأنه أراد فسرت ما رأيت. ثم استأنف فقال: " هما هذان " فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه. ويكون التقدير: تأويلهما هذان.

أوجه الإشكال في رواية: " يرى مخ ساقها من وراء لحومهم أو دمائهم أو حللهم " وتوجيه الحديث.

(١٧١) وفي حديثه: " يرى مخ ساقها من وراء لحومهم أو دمائهم أو حللهم " هكذا وقع في هذا الطريق وهو مشكل من ثلاثة أوجه:

أحدها: تذكير ضمير الجمع وهو للمؤنث.." (١)

"الإشكال الوارد على حديث " من ملك ذا رحم ... إلخ " ورأى المحققين فيه ...

(١٨٤) وفي حديثه: " من ملك ذا رحم فهو عتيق ". وفي رواية: " ذا رحم محرم فهو حر ".

قال الشيخ رحمه الله: عادة الفقهاء المولعين بالتحقيق يوردون على هذا الحديث وأمثاله إشكالا وهو: أن " من " مبتدأ يحتاج إلى خبر، وخبره " فهو حر " وهو لا يعود على " من " [بل] على المملوك؛ فتبقى " من " لا عائد عليها ". وهذا عند المحققين من النحويين ليس بشيء؛ وذلك أن خبره (من) هو. قوله: (ملك) وفيه ضمير يعود على " من ".

وقوله: " فهو حر " جواب الشرط.

وجواب الشرط يجوز أن يخلو من عائد على أداة الشرط، أو على الذي في خبر الشرط مثاله قولك: من يأتني أكرم زيدا.

وكذلك قولك: " زيد إن لم يقم أكرم " فزيد ههنا بمنزلة (من) في المثال الأول.

وأما حاجة الكلام إلى جواب الشرط فليس كحاجة المبتدأ إلى الخبر، بل هي حاجة ماله جواب إلى جوابه؛ ألا ترى أن قولك: " لولا زيد لأتيتك ". فلولا مفتقرة إلى الجواب، وجوابها ليس بخبر لاسمها.

وقد قيل: إن تقدير الحديث: من ملك ذا رحم فهو عتيق بملكه، فحذف للعلم به.

جواز الابتداء بالنكرة إذا وصفت

---

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث العكبري، أبو البقاء ص/٩٥

(١٨٥) وفي حديث: "كيف تقول في الضب؟ فقال: أمة مسخت من بني إسرائيل فلا أدري أي الدواب مسخت ".

قال الشيخ رحمه الله: قوله: " أمة مسخت " هو مبتدأ، وما بعده الخبر، [فإن." (١)

"أو استفهام محقق١، نحو: "نعم زيد" **جوابا** لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه: ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾ ٢، أو مقدر كقراءة الشامي٣ وأبي بكر٤: "يسبح له فيها بالغدو والآصال، رجال"٥، وقوله٦: [الطويل]

٢٠٤- ليبك يزيد ضارع لخصومه٧

---

١ أي: أجيب به استفهام محقق -أي ملفوظ به ظاهر الأداة، وإن كان في حيز شرط لا يوجد مدلوله في الخارج.

٢ "٤٣" سورة الزخرف، الآية: ٨٧.

موطن الشاهد: ﴿ليقولن الله﴾ .

وجه الاستشهاد: مجيء لفظ الجلالة فاعلا بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام؛ والتقدير: خلقنا الله؛ لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء، يكون **جوابا** عن سؤال محقق. انظر شرح التصريح: ١/ ٢٧٣.

٣ هو: أبو عمران: عبد الله بن عامر إمام أهل الشام، وقد مرت ترجمته.

٤ هو: شعبة بن عياش، وقد مرت ترجمته.

٥ "٢٤" سورة النور، الآية: ٣٦ والآية: ٣٧.

موطن الشاهد: "يسبح له ... رجال".

وجه الاستشهاد: مجيء "رجال" فاعلا بفعل محذوف، دل عليه مدخول الاستفهام المقدر؛ فكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال بالبناء للمجهول، قيل: من يسبحه؟ فأجيب: يسبحه رجال؛ ثم حذف الفعل؛ لإشعار "يسبح" المبني للمجهول به؛ إذ لا يجوز أن نسند "رجال" إلى الفعل المذكور المبني للمجهول؛ لفساد المعنى؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين "بفتح الباء" بل مسبحين بكسرها؛ والآصال:؛ جمع "أصل" بضمتين، و"أصل": جمع أصيل؛ ويجمع "آصال" على أصائل؛ وأما على قراءة يسبح "بكسر الباء" والبناء للمعلوم، فلا **إشكال** في الآية و"رجال" فاعل يسبح، كما هو معلوم. وانظر شرح التصريح: ١/ ٢٧٣.

٦ قيل: هو لبيد بن ربيعة العامري، وقيل: غيره، وقد مرت ترجمة لبيد.

٧ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

ومختبط مما تطيح الطوائح

وفي ديوان لبيد "طبع ليدن": ٥٠، الشاهد من قطعة، مطلعها:

---

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث العكبري، أبو البقاء ص/١٠٢

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل ... حشا جدت تسفي عليه الروائح
=." (١)

"هو﴾ ١، ونحو: ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ ٢، ونحو: ﴿كي لا يكون دولة﴾ ٣، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قدرت "كي" مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر "كي"، واشترط ابن مالك في أن وأن أمن اللبس؛ فمنع الحذف في نحو: "رغبت في أن تفعل" أو: "عن أن تفعل" **لإشكال** المراد بعد الحذف٤، ويشكل عليه: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ٥، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد.

---

١ "٣" سورة آل عمران، الآية: ١٨.

موطن الشاهد: ﴿شهد الله أنه ... ﴾ .

وجه الاستشهاد: "حذف حرف الجر قبل "أنه"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي؛ والأصل: شهد الله بأنه لا إله إلا هو، ومحل أن وما دخلت عليه النصب على مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه في أحد قوليهما؛ لأنهما جعلا أقوى منهما أن يكون المحل جرا وقيل غير ذلك. شرح التصريح: ١/ ٣١٣.

٢ "٧" سورة الأعراف، الآية: ٦٣.

موطن الشاهد: ﴿أوعجبتم أن جاءكم﴾ .

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "أن جاءكم"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي كما في الآية السابقة.

٣ "٥٩" سورة الحشر، الآية: ٧.

موطن الشاهد: ﴿كي لا يكون﴾ .

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "كي لا يكون"؛ والحذف هنا قياسي كما في الآيتين السابقتين.

٤ فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف، ولا يدرى أهو علم "عن" أو "في" والمعنيان مختلفان، وليس هنالك قرينة تزيل هذا اللبس.

٥ "٤" سورة النساء، الآية: ١٢٧.

موطن الشاهد: ﴿أن تنكحوهن﴾ .

وجه الاستشهاد: حذف الحرف قبل "أن" واختلف النحاة بسبب اللبس لعدم القرينة المرجحة؛ فبعضهم قدر "في أن" وبعضهم قدر "عن أن" واستدل كل على ما ذهب إليه، وأجيب عنه **بجوابين**، ذكرهما المرادي في شرح النظم؛ أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس؛ والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين وفي الكشاف: يحتمل في أن تنكحوهن؛ لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن، وتبعه البيضاوي، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية؛

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٨٥/٢

لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

التصريح: ١/ ٣١٣، ومغني اللبيب: ٦٨٢، ٧٨٨.." [١]

"اعتبره، مكسور لا يجبر؛ وغائب لا يستحضر، أقرب من رجوعه منال معكوسه، يدركه العاقل بفكره وليس بمحسوسه، أبنه لا زلت تزيل **الإشكال** وتزين الأضرب **والأشكال**.

جواب اللغز للصلاح الصفدي: فكتب إليه **الجواب** – وقف المملوك على هذا اللغز الذي أبدعته، وفهم بسعدك السر الذي ودعته، فوجدته ظرفا ملأته منك ظرفا واسما بنى لما أشبه حرفا، ثلاثي الحروف، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف إن قلبته سما وأراد حرف (تنفيس) وما بقي منه ما، ثلثاه مس وكله بالتحريك أمس، وهو بلا أول، تصحيفه مبين، وفى عكسه سم بيقين، التقى فيه ساكنان فبنى على الكسر ووقع بذلك في الأسر، لا ينصرف بالإعراب ولا يدخله تنوين فى لسان الأعراب، يبعد من كل إنسان، وينطق به وما يتحرك به لسان، لا يدرك باللمس، ولا يرى وفيه ثلثا شمس، تتغير صيغته حال

النسبة إليه، ويدخله التنوين إذا طرأ التنكير عليه، متى بات فات ولم يعد له إليك التفات، أمين على ما كان من قربه، يعجز كل الناس عن رده، فماضيه ما يرد، وثانيه ما يصد، وطريق ثالثه ما يسد يقصد (أمس).

ثلاثة أيام هي الدهر كله ... وما هى غير اليوم والأمس والغد

لغز لابن هشام

وقال ابن هشام في تذكرته (لغز):

إذا وقف على آخر الفعل الماضي بالسكون فإنه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوصل بها، فهل تذكر مسألة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ولا ينوى فيها الفتح، ولو وصل بها فإن قيل عض فهو خطأ، لأن هذا لا يصح أن تقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح.." [٢]

"ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله "وصل أروى" مبتدأ، و"ظنون" خبره، و "كلا يومي طوالة" ظرف يتعلق بـ "ظنون" الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ؛ فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنك لو قلت "القتال زيدا حين تأتي" فنصبت زيدا بتأتي لم يجز، لأنه لا يجوز أن تقدم تأتي على "حين" فتقول: القتال تأتي حين؛ فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما امتنع ههنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن المعمول تبع للعامل، فلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك عدول عن الحكمة، وخروج عن قضية

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٦٢/٢

(٢) الألغاز النحوية = الطراز في الألغاز السيوطي ص/٤٩

المعدلة، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: وقولهم "لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره" قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار؛ ولهذا جاز بالإجماع "ضرب غلامه زيد" إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا؛ لأن غلامه، وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، قال الله تعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾ [طه: ٦٧] فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرا لفظا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير، قال زهير:

[٣٠]

من يلق يوما على علاته هرما ... يلق السماحة منه والندى خلقا

= فلما تقدم الظرف وهو معمول للخبر دل على أن الخبر العامل في هذا الظرف يجوز أن يقع في الموضع الذي وقع فيه الظرف.

[٣٠] هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني -كما قال المؤلف- من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان المري. وقوله "على علاته" المراد منه على كل حال، ومن ذلك قول زهير أيضا:

إن البخيل ملوم حيث كان ول ... كن الجواد على علاته هرم

و"السماحة" الجود والعطاء، تقول: سمح -بوزن كرم- سماحا، وسماحة وسموحة وهو رجل سمح: أي جواد كريم. والندى: الكرم، والخلق: الطبيعة والسجية. والاستشهاد بالبيت في قوله "علاته" فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى هرم، وهو متأخر في اللفظ عن الضمير، ونظير ذلك في البيت الآخر الذي أنشدناه، وذلك يدل على أن العرب ما كانوا يرون بأسا في الإتيان بضمير =." (١)

"قولهم شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان: كبرت كبيرا، وعظمت عظيما، أي وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صيرته كبيرا عظيما، فكذلك ههنا، ولذلك الشيء ثلاث معان: أحدها: أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده، والثاني: أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته: والثالث: أن يعنى به نفسه، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما، فرقا بينه وبين خلقه.

وحكي أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، فسئل عن هذه المسألة، فأجاب بجواب أهل البصرة، وقال: التقدير في قولهم "ما أحسن زيدا" شيء أحسن زيدا، فقيل له: ما تقول في قولنا "ما أعظم الله"؟ فقال: شيء أعظم الله، فأنكروا عليه، وقالوا: هذا لا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ٥٨/١

يجوز؛ لأن الله تعالى عظيم لا بجعل جاعل، ثم سحبوه من الحلقة وأخرجوه، فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال، فأجاب بما قدمنا من الجواب، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه، وفساد ما ذهبوا إليه.

وقيل: يحتمل أن يكون قولنا "شيء أعظم الله" بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى شيء أعظمه؛ فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن "عسى، ولعل" فيها طرف من الشك، ولايحمل في حقه سبحانه على الشك، وكذلك الامتحان يحمل منا على معان تستحيل في حقه سبحانه، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة، فكذلك ههنا: يكون المراد بقولهم "ما أعظم الله" الإخبار أنه عظيم، لا شيء جعله عظيما لاستحالته؛ وإن كان ذلك يقدر في غيره لجوازه وعدم استحالته.

وأما قول الشاعر

[٧٩]

ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صول

فإنه وإن كان لفظه تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة، كقوله تعالى ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾ [مريم: ٧٥] فجاء بصيغة الأمر، وإن لم يكن في الحقيقة أمرا؛ لامتناع ذلك في حق الله تعالى، وإن شئت قدرته تقدير: "ما أعظم الله" على ما بينا، والله أعلم.." (١)

"لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو "يا زيد" بل يعرى عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء؛ لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجو الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى ١.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله:

[٢١١]

فيا الغلامان اللذان فرا

فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه "فيا أيها الغلامان" فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وكذلك قول الآخر:

[٢١٢]

فديتك يا التي تيمت قلبي

حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، على أن هذا قليل، إنا يجيء في الشعر؛ [١٥٠] فلا يكون فيه حجة، على أنه سهل ذلك أن الألف واللام من "التي" لا تنفصل منها، فنزلت بعض حروفها الأصلية، فيتسهل دخول حرف النداء عليها. وأما

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ١١٩/١

قولهم "إنا نقول في الدعاء يا ألله" **فالجواب** عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الألف واللام عوض عن همزة "إله" فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء "يا

---

١ هذه إحدى ثلاث علل ذكرها البصريون وأنصارهم، والعلة الثانية أن تعريف الألف واللام تعريف العهد، وهو يتضمن معنى الغيبة؛ لأن العهد يكون بين اثنين -هما المتكلم والمخاطب- في شأن ثالث غائب عنهما، والنداء خطاب لحاضر، فلو جمعت بينهما لتنافي التعريفان، والعلة الثالثة أن المنادى المقرون بأل إما أن يبنى وإما أن يعرب، وكلاهما مشكل، أما البناء فوجه **إشكاله** من جهتين: الأولى أن الألف واللام من خصائص الأسماء؛ فهي تبعد الاسم من شبه الحرف الذي هو علة البناء، والجهة الثانية أن الألف واللام معاقبة للتنوين، فهي كالتنوين، فكأن الاسم المقترن بهما منون فمن أجل ذلك استكرهوا دخول الألف واللام مطردا في المنادى المبني، وأما الإعراب فوجه **إشكاله** أن العلة التي من أجلها بنوا المنادى - وهو وقوع المنادى موقع الضمير، ومشابهته الضمير في الإفراد والتعريف- موجودة في ذي الألف واللام إذا نودي، فكيف يعرب؟." (١)

"حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم، فدل على ما قلنا.

والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم "كاد زيد يقوم" لأنه لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائما، فلما وجب رفعه بالإجماع دل على صحة ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم.

ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضي؛ فإنه يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبا لرفعه، وذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب؛ فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع؛ لأن الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا؛ لأنه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بيناها، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع؛ وصار هذا بمنزلة السيف؛ فإنه يقطع في محل يقبل القطع، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع، فكذلك ههنا: عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع، وهذا واضح لا **إشكال** فيه.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ٢٧٦/١

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنه يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة" قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع قبل النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا.." (١)

"وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة، فحذفت الألف منها للتخفيف، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف، فصار: كيمه، ولمه، وبمه، وفيمه، وعمه، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا الهاء من الألف في "ما" كما أبدلوها من الألف في أنا فقالوا "أنه" وفي حيهلا فقالوا "حيهله" وقول الكوفيين "إن مه في موضع نصب "فسنبين فساده في الجواب إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إن كي من عوامل الأفعال؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء" قلنا: هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال، أو في بعض الأحوال؟ فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم، وهذا لأن كي على ضربين؛ أحدهما: ان تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك "جئتك لكي تكرمني" كما قال تعالى: ﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم﴾ [الحديد: ٢٣] فكي ههنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن، ولا يجوز أن تكون ههنا حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، وهذا لا إشكال فيه، والثاني، أن تكون حرف جر كاللام نحو "جئتك كي تكرمني" فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أن" وحذفت فيها طلبا للتخفيف.

والذي يدل على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك "جئتك كي تكرمني" وبين قولك "جئتك لتكرمني" وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره؛ فهي وإن كانت حرفا واحدا فقد نزلت منزلة حرفين، وصار هذا كما قلتم في "حتى" فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب، وتخفض الاسم في حال من غير تقدير خافض، على الصحيح المشهور من مذهبكم، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم، فكذلك ههنا، وكذلك أيضا "حتى" تكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم إن "إلا" تكون ناصبة وتكون عاطفة، وكذلك "حاشى" و"خلا" تكونان ناصبين وخافضين، واللفظ فيها كلها واحد، والعمل مختلف، فكذلك ههنا.

وأما قولهم: "إن مه في موضع نصب" قلنا: هذا باطل؛ لأنها لو كانت ما في موضع نصب لكان ينبغي أن لا يحذف الألف من ما؛ لأنها لا يحذف." (٢)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ٤٤٩/٢

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ٤٦٧/٢

"أراد "القرنفل" وإشباع الكسرة كقوله:

[١٦]

لا عهد لي بنيضال

أراد بنضال، وإشباع الفتحة كقوله:

[١٠]

أقول إذ خرت على الكلكال

أراد الكلكل، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة١، فإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة، والذي يدل على ذلك أيضا أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود؛ فدل على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود؛ فإنه إنما جاز لأنه رد إلى أصل، بخلاف مد المقصور؛ لأنه رد إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل، وهذا لا **إشكال** فيه:

وأما **الجواب** عن كلمات الكوفيين: أما قول الشاعر:

[٤٥٤]

قد علمت أم أبي السعلاء

الأبيات إلى آخرها -فلا حجة فيها؛ لأنها لا تعرف، ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأولناها٢ على غير الوجه الذي صاروا إليه.

وأما قول الآخر:

[٤٥٥]

إنما الفقر والغناء من الله

وقول الآخر:

[٤٥٦]

فلا فقر يدوم ولا غناء

فلا حجة لهم فيه أيضا، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن الإنشاد بفتح

---

١ انظر المسألة الثانية من مسائل هذا الكتاب.

٢ في ر "لتناولناها" وظاهر أن ذلك تحريف عما أثبتناه.." [١]

"كتاب (المصاحف) من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر ، قال: "لما فرغ من المصحف ، أتي به عثمان ، فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم ، أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا ".

فهذا الأثر لا **إشكال** فيه فكأنه لما عرض عليه ، عند الفراغ من كتابته ، رأى فيه شيئا غير لسان قريش ، كما وقع لهم في (التابوت) و (التابوه) ، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ، ثم وفى بذلك ، كما ورد من طريق آخر ، أوردتها في كتاب (الإتقان).

ولعل من روى ذلك الأثر حرفه ، ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان فلزم ما لزم من **الإشكال** ، وأما أثر عائشة فقد أوضحنا **الجواب** عنه في (الإتقان) أيضا.." [٢]

"لا يقدح في عدالته ولا يلزم من نقل الغريب أن يكون كاذبا في نقله ولا قصد ابن جني ذلك.

وأما قول المازني:" ما قيس ... إلى آخره " فإنه ليس بكذب ولا تجويز للكذب لجواز أن يرى القياس في اللغات أو يحمل كلامه على هذه القاعدة وأمثالها وهي أن الفاعل في كلام العرب مرفوع فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع.

وأما قوله إن الأصوليين لم يقيموا ... إلى آخره فضعيف جدا وذلك أن الدليل الدال على أن خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة آحادا إذا وجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد فلعلهم أهملوا ذلك اكتفاء منهم بالأدلة على أنه حجة في الشرع.

وأما قوله: "كان من الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرواة ... إلى آخره فهذا حق فقد كان من الواجب أن يفعل ذلك ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته.

وقال القرافي في هذا الأخير إنما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفه الحاملة للواضعين على الوضع.

وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف.

وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعا موضوعة على الشافعي أو مالك أو غيرهما ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وجدوها ولم يجدوها ولم يجدوا في اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ولا قريبا منه ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له.

فهذا هو الفرق.

ثم قال الإمام:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ٢/٦١٧

(٢) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/٤٢

واجواب عن **الإشكالات** كلها: أن اللغة والنحو والتصريف ينقسم إلى قسمين:

قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعا لهذه المعاني فإنا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف ز

وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها.

وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا.." (١)

"فهذا الأثر لا **إشكال** فيه فكأنه لما عرض عليه، عند الفراغ من كتابته، رأى فيه شيئا غير لسان قريش، كما وقع لهم في (التابوت) و (التابوه) ، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفى بذلك، كما ورد من طريق آخر، أوردتها في كتاب (الإتقان).

ولعل من روى ذلك الأثر حرفه، ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان فلزم ما لزم من **الإشكال**، وأما أثر عائشة فقد أوضحنا **الجواب** عنه في (الإتقان) أيضا.." (٢)

"وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعا موضوعة على الشافعي أو مالك أو غيرهما ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وجدوها ولم يجدوها ولم يجدوا في اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ولا قريبا منه ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له.

فهذا هو الفرق.

ثم قال الإمام:

واجواب عن **الإشكالات** كلها: أن اللغة والنحو والتصريف ينقسم إلى قسمين:

قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعا لهذه المعاني فإنا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف.

وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها.." (٣)

"وقال دريد بن الصمة:

٥٩ - (وطاعنت عنه القوم حتى تبددوا ... وحتى علاني حالك اللون أسود)

قصيدة هذا البيت مجرورة، والبيت يروى بالرفع والجر، فالرفع على الإقواء، ولا **إشكال**.

وأما الجر فأنه أراد: أسودي، فخفف الياء فبقي اللفظ بها كما ترى.

والصفات جمع يزاد عليها الياء المشددة للنسب اختيارا كأحمري ودواري.

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي السيوطي ص/٦٨

(٢) الاقتراح في أصول النحو ط القلم السيوطي ص/٧٣

(٣) الاقتراح في أصول النحو ط القلم السيوطي ص/١٤٩

وقال ملغز:

٦٠ - (من سعيد بن دعلج يا ابن هند ... تنج من كيده ومن مسعودا)

(من) بمعنى اكذب، في الموضعين، و (سعيدا) و (مسعودا) مفعولاهما.

و (تنج) **جواب** الشرط المقدر.

(حرف الذال)

قال شاعر:

٦١ - (جفا وصلي الحبيب على اطراد ... وكان جفاؤه وصلي شذوذ)

في كان ضمير من الحبيب.

و (جفا) مبتدأ، و (وصلي) مفعوله، لأنه مصدر مضاف إلى الفاعل، متعدي الفعل.

و (شذوذ) خبره، والجملة خبر كان، تقديره: وكان الحبيب جفاؤه الوصل شذوذ.

ومثل هذا قال امرؤ القيس:

(فبات عليه سرجه ولجامه ...)

(١٣ أ) في أحد الوجهين.." (١)

"وغير المفيد إطلاقا حقيقيا.

والدليل على القول الأول: أنه لفظ يعبر بإطلاقه من الجملة المفيدة، فكان حقيقة فيها، كالشرط **وجوابه**، والدليل على أنه يعبر به عنها لا **إشكال** فيه، إذ هو متفق عليه، وإنما الخلاف في تخصيصه بذلك دون غيره، وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه:

أحدها: أنه يطلق بإزائها فيقال: هذه الجملة كلام، والأصل في الإطلاق الحقيقة.

الثاني: أن الكلام تؤكد به الجملة كقولك: تكلمت كلاما، وكلمته كلاما والمصدر المؤكد به نائب عن إعادة الجملة، ألا ترى أن قولك: قمت قياما وتكلمت، تقديره: قمت قمت؛ لأن الأصل في التوكيد إعادة الجملة بعينها، ولكنهم آثروا ألا يعيدوا الجملة بعينها، فجاءوا بمفرد في معناها، والنائب عن الشيء يؤدي عن معناه.

والثالث: أن قولك كلمته عبارة عن أنك أفهمته معنى بلفظ، والمعنى المستفاد بالإفهام تام فكانت العبارة عنه موضوعه له، لا منبئة عنه، والكلام هو معنى كلمته.

والرابع: أن مصدر تكلمت التكلم، وهو مشدد العين في الفعل." (٢)

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب علي بن عَدْلان ص/٣٨

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/١١٤

"فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم، والدليل على ذلك أن الأصل عدم الإعراب؛ لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة وإنما يؤتى بها لتدل على معنى عارض، يكون تارة ويفقد تارة والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا إليه، لأنه يفرق بين هذه المعاني، وهذه المعاني وهذه المعاني تصح في الأسماء ولا تصح في الأفعال، فعلم أنها ليست أصلا، بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك.

واحتج الآخرون بأن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء؛ وبيانه قولك: ((أريد أن أزورك فيمنعني البواب)) إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت كان له معنى آخر وكذلك [قولك]: لا يسعني شيء ويعجز عنك ((إذا نصبت كان له معنى وإذا رفعت كان له معنى آخر، وكذلك باب **الجواب** بالفاء والواو نحو ((لا تاكل السمك وتشرب اللبن)) وهو في ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى إذا نصبت أو جزمت كان له معنى آخر، **والجواب**: أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة به، **والإشكال** يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدم الحركة، ألا ترى أن قوله: ((أريد أن أزورك فيمنعني البواب)) لو سكنت العين لفهم المعنى وإنما يشكل إذا نصبتها، وإنما جاء **الإشكال** من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل، إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد في الضم والفتح والكسر." (١)

"طريقة أخرى: وهو أن المعدود هنا مجرور، والجر عمل، ولابد له من عامل، وعامله لا يخلو إما أن يكون لفظا، أو مقدرا، لا وجه إلى الثاني لأن الذي يقدر حرف الجر، وحروف الجر لا يبقى عملها بعد حذفها؛ لأنها وصلة لغيرها، فتعين أن يكون اللفظ الظاهر هو العامل.

فإن قيل عليه **إشكالان**:

أحدهما: جواز ظهور ((من)) كقولك: كم من عبد ملكت ولو قلت عندي مائة من عبد لم يجز.

والثاني: أن الجر لو كان بالإضافة لكانت ((كم)) معربة كما تعرب ((قبل)) و ((بعد)) إذا أضيفت.

والجواب: أما ظهور ((من)) فلا يمنع عمل الاسم، كما لو قلت: عندي ثوب من خز، فإن الجر هنا بـ ((من)) ولو قلت: عندي ثوب خز كان العمل للثوب، وأما الإعراب بعد الإضافة فغير لازم ألا ترى أن ((لدن)) تضاف كقوله تعالى: ﴿من لدن حكيم﴾ فإنها مبنية بعد الإضافة؛ لأن علة البناء موجودة في الحالين، فكذلك كم.

واحتج الآخرون بأن ((من)) تظهر بعد ((كم))، وليس ((من)) زائدة بل هو استعمال على الأصل، وإذا كان كذلك كان العمل لـ ((من)).." (٢)

"ولهذا جاز حذف المتعجب منه في نحو قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ ١ أي: أبصر بهم. فعلى قول من يقول بأنه مفعول لا **إشكال** كما تقدم. وعلى قوله الجمهور: إن المجرور في موضع رفع ب (أفعل) إنما جاز حذفه؛ لأنه في المعنى

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/١٥٤

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين العكبري، أبو البقاء ص/٤٢٧

كمعمول (أفعل) فحمل عليه، والفارسي وقوم على أنه لم يحذف، بل حذف الحرف، فاستتر الضمير، ورد بعدم بروزه، فلا يقال: أسمع بالزيدين وأبصروا ٢.

وقد ردوا على هذا الاعتراض بأن قالوا: عدم تصرف فعل التعجب سوغ لزوم (أفعل) وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث- صورة الإفراد، وسهل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه، كما انمحى في (ما أفعل) معنى الجعل، وصار معنى (أفعل به) كمعنى (ما أفعله) وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث، باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه". وقد جرى مجرى الأمثال، فلزم صورة واحدة في جميع أحواله ٣.

ثم إنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب، فيصح أن يقال في **جوابه**: صدقت أو كذبت، لأنه في معنى "حسن زيد جدا".

ومنها أنه لو كان أمرا لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه، على حسن أحوال المخاطبين.

ومنها أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر، نحو: أكرم بعمر فيشكرك، وأجمل بخالد فيعطيك، على حد قولك: أعطني فأشكرك، فلما لم يجز شيء من ذلك، دل على ما ذكرناه، فاعرفه ٤.

وتخريج الزجاج لبقاء "أحسن به " في الأحوال على صورة واحدة كون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حسن أحسن بزيد. وهذا تخريج فيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضا نحن نقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة، إلا أن نقول: إن معنى خطاب الحسن قد انمحى ٥. ثم إنه خالف من وافقه في هذا التخريج، إذ جعلوه أمرا لكل أحد بأن يجعل زيدا حسنا، وجعله كذلك بوصفه بالحسن، كأن معناه قيل: صفه

---

١ سورة مريم آية ٣٨.

٢ المساعد ٢/ ١٥٣.

٣ شرح الكافية ٢/ ٣١٠، وانظر شرح المفصل ٧/ ١٤٨.

٤ شرح المفصل ٧/ ١٤٨، وانظر المساعد ٢/ ١٥٠-١٥١.

٥ انظر شرح الكافية ٢/ ٣١١.." (١)

"ولا **إشكال** في أن لام القسم مغايرة للام الابتداء. وقول صاحب رصف المباني وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء، ولام التوطئة غير صحيح.

وأما اللام التي هي **جواب** لو **وجواب** لولا فيأتي ذكرها مع: لو، ولولا.

القسم السابع: اللام الموطئة. وهي الداخلة على أداة الشرط، في نحو: والله لئن أكرمتني لأكرمنك. فإن كان القسم مذكورا

---

(١) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين سليمان العايد ص/١٦٦

لم تلزم. وإن كان محذوفا غالبا، نحو " لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ". وقد تحذف، والقسم محذوف، نحو " وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن "، " وإن لم تغفر لنا، وترحمنا، لنكونن ". وقيل: هي منوية في نحو ذلك.." (١)

"إضمار القول، أي: أقول فيه سيبكي. هذا إذا جعل سيبكي **جواب** رب. وأما إن جعل صفة مجرورها، **والجواب** محذوف، أي: لم أقض حقه، فلا **إشكال**.

الخامسة: مذهب الجمهور أن رب تتعلق بالفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد. وذهب الرماني، وابن طاهر، إلى أنها لا تتعلق بشيء. قال بعضهم: وتجري رب، مع إفادتها التقليل، مجرى اللام المقوية للتعدية، في دخولها على المفعول به.

السادسة: من خصائص رب أنها يلزم تصديرها. فلا تتعلق إلا بمتأخر عنها، كقولك: رب رجل عالم لقيت. فموضع المجرور بها نصب، كما يكون موضع المجرور، في قولك: بزيد مررت. وإنما وجب تصديرها، لأن التقليل كالنفي، فلا يقدم عليه ما في حيزه.

السابعة: من خصائصها أيضا أن عاملها يكثر حذفه، لأنها **جواب** لمن قال لك: ما لقيت رجلا عالما. أو قدرت أنه يقول.." (٢)

"الموصول ليحصل به الربط بين الموصول وصلته. فالصلة بعائدها يوضحان مفهوم اسم الموصول.

والموصول إن طابق لفظه معناه فلا **إشكال** في مطابقة العائد لفظا ومعنى، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من، وما ففي العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر مثل قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾ ١.

ويجوز اعتبار المعنى مثل قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾ ٢ ومثله قول الشاعر:-

تعش فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان ٣

وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها﴾ ٤ فقد أفرد الضمير في قوله ﴿يطع﴾ و ﴿يدخله﴾ باعتبار لفظ من، وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله باعتبار معناه٥.

---

١ الآية رقم ١٦ من سورة محمد، وفي الآية الكريمة جاء عائد الموصول في يستمع مفردا مراعاة للفظ، وبعدها خرجوا، جاء الضمير جمعا مراعاة للمعنى أبو حيان: البحر المحيط جـ ٨ ص ٧٩.

٢ الآية رقم ٤٢ من سورة يونس. فالضمير في يستمعون عائد على معنى من ومراعاة المعنى أقل من مراعاة اللفظ. وهو كقوله تعالى- ﴿ومن الشياطين من يغوصون له﴾ ومن مراعاة اللفظ وهو الأكثر قوله تعالى: ﴿ومنهم من ينظر إليك﴾ . فالعائد مفرد مذكر المصدر السابق جـ ٥ ص ١٦١.

٣ البيت للفرزدق من قصيدة يخاطب بها الذئب الذي أتاه وهو نازل في بعض أسفاره في بادية. كان الفرزدق قد أخذ شاة

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ابن أم قاسم المرادي ص/١٣٦

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ابن أم قاسم المرادي ص/٤٥٣

ثم أعجله المسير فسار بها فجاء الذئب فحركها وهي مربوطة على بعير فأبصر الفرزدق الذئب وهو ينهشها فقطع رجل الشاة فرمى بها إليه فأخذها وتنحى. ثم عاد فقطع له اليد فرمى بها إليه. فلما أصبح القوم خبرهم الفرزدق بما كان.

تعش: أمر قوله: لا تخونني قيل انه **الجواب**. والحق أن يكون **الجواب** نكن مثل.. ويكون لا تخونني **جواب** القسم الذي تضمنه عاهدتني.

وقد استشهد به النحاة على أن عائد الموصول وقع مثنى في قوله يصطحبان مراعاة للمعنى ورواية الديوان: تعش فإن واثقتني.

ورواية سيبويه: تعال..

سيبويه: الكتاب جـ ٢ ص ٤١٦.

الصبان جـ ١ ص ١٥٣.

الديوان– القاهرة ص ٨٧٠.

٤ الآية رقم ١٣ من سورة النساء.

٥ البحر المحيط جـ ٣ ص ١٩١، والتصريح جـ ١ ص ١٤٠.." (١)

"السابقين، فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد، وهو أنه (٢٤٣) يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار، ولما امتنع [هذا] (٢٤٤) تعين الحمل على الوجه المرجوح، وهو تسليط النفي على المقيد، وهو الدرهم، فينتفي الدينار، لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر، فإن المراد بالدرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفي. والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال: إنه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل **الإشكال** بسببه. وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير **جوابا** لمستخبر قال: (أيملك فلان دينارا؟) ، أو ردا على مخبر قال: (فلان يملك دينارا) ، فقيل في **الجواب**: (فلان لا يملك درهما) ، ثم استؤنف كلام آخر. ولك (٢٤٥) في تقديره وجهان: أحدهما: أن يقدر: أخبرك (٢٤٦) بهذا زيادة عن الإخبار عن دينار (٢٤٧) استفهمت عنه، وزيادة عن دينار أخبرت بملكه له، ثم حذفت جملة (أخبرك بهذا) وبقي معمولها وهو (فضلا) كما قالوا: (حينئذ الآن) بتقدير: كان ذلك حينئذ (٢٤٨) واسمع الآن، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور (عن) وجار (الدينار) ، وأدخلت (عن) الأولى على (الدينار) كما قالوا: (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من

(٢٤٣) من (، م. وفي الأصل: أن.

(٢٤٤) من (، م.

(٢٤٥) من (، ب، م، المسائل السفرية. وفي الأصل: وذلك.

(٢٤٦) في المسائل السفرية: (أخبرتك) ، في الموضعين.

(١) الرابط وأثره في التراكيب في العربية حمزة النشرتي ص/١٤٠

(٢٤٧) من م والمسائل السفرية. وفي الأصل: عما استفهمت عنه.

(٢٤٨) رسمت حينئذ: (ح) في الموضعين وفضلنا إثبات الكلمة لا الرمز.." [١]

"وكذلك: لوما، ولولا، فهما لابتداء وجواب. فالأول سبب ما وقع وما لم يقع.

وأما أما ففيها معنى الجزاء. كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا.

وأما ألا فتنبيه، تقول: ألا إنه ذاهب. ألا: بلى.

وأما كلا فردع وزجر. وأنى تكون في معنى كيف وأين.

وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلم به العامة لأنه أشد تفسيرا. وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيرا، لأنه يوضح به الأشياء، فكأنه تفسير التفسير. ألا ترى أن لو أن إنسانا قال: ما معنى أيان فقلت متى، كنت قد أوضحت. وإذا قال ما معنى متى قلت في أي زمان، فسألك عن الواضح، شق عليك أن تجيء بما توضح به الواضح.

وإنما كتبنا من الثلاثة على نحو الحرف والحرفين، وفيه الإشكال والنظر.

باب علم حروف الزوائد

وهي عشرة أحرف:

فالهمزة تزاد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعدا والفعل، نحو أفكل وأذهب. وفي الوصل، في ابن واضرب.

والألف وهي تزاد ثانية في فاعل ونحوه. وثالثة في عماد ونحوه.." [٢]

"وأما الاعتراض عليه فمن جهة أن القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى: لا يملك درهما فيكف يملك (١) دينارا. وإنما القيد قوله: (فضلا عن دينار) . والكلام لم يسق لنفي ملك الزائد على (٢) الدينار بل لنفي ملك الدينار نفسه ثم يلزم عن ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه. والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال: إنه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جوابا لمستخبر قال: " أيملك فلان دينارا "، أو ردا على مخبر قال: (فلان يملك دينارا) . فقيل في الجواب: (فلان لا يملك درهما) ثم استؤنف كلام آخر (٣) . ولك في تقديره وجهان: الأول: أن يقال (٤) : أخبرتك بهذا زيادة على (٥) الأخبار عن دينار استفهمت عنه. أو أخبرتك بملك (٦) له، ثم حذفت جملة (أخبرتك بهذا) وبقي معمولها وهو (فضلا) ، كما قالوا: (حينئذ الآن) بتقدير: كان ذلك حينئذ واسمع الآن، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولهما، ثم حذف مجرور عن وجار دينار، وأدخلت (عن) الأولى على الدينار كما قالوا: (ما رأيت رجلا أحسن في عينه (٧) الكحل من زيد) . والأصل: منه في عين زيد، ثم حذف مجرور (من) وهو الضمير، وجار العين وهو (في) ، ودخلت (من) على العين. الثاني:

---

(١) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ابن عابدين ص/٥٧

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٤/٢٣٥

أن يقدر (٨) : فضلا (٩) انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار.

---

(١) ساقطة من أ، ح.

(٢) ح: عن.

(٣) ح: استأنف كلاما.

(٤) ب: أحدهما أن تقدر.

(٥) ح: عن.

(٦) ب: يملكه.

(٧) ب: عينيه. وينظر في مسألة الكحل: الكتاب ١ / ٢٣٢، المقتضب ٣ / ٢٤٨ - ٢٥٠، شرح المقدمة المحسبة ٤٠٠، شرح عمدة الحافظ ٧٧٣ - ٧٧٤، شرح الكافية ٢ / ٢٢٠ - ٢٢٢، شرح التصريح ٢ / ١٠٦ - ١٠٧، همع الهوامع ٢ / ١٠٢.

(٨) ب: تقدر.

(٩) ح: فضل.." [(١)]

"ولأن حرف الجر لم يظهر له تأثير في العمل، والحذف هنا مشروط بأن يتعين الحرف عند حذفه نحو: عجبت أن يفوز مهمل، أي من أن يفوز مهمل، أما إن لم يتعين الحرف فابن مالك١ وكثير من النحاة يمنعون الحذف، لأنه يؤدي إلى لبس نحو: رغبت أن تذهب، إذ لا يعلم المراد بالرغبة (فيها أم عنها) ، ويشكل على هذا قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ٢ إذ يصح أن تكون الرغبة في نكاحهن لجمالهن، ويصح أن تكون الرغبة عن نكاحهن لدمامتهن، وأجيب عن هذا **الإشكال بجوابين**:

أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وبه قال المرادي٣ نقلا عن أبي حيان في منهج السالك، والذي في منهج السالك: "ويطرد حذف حرف الجر من أن وأن إذا أمن اللبس فلا يجوز رغبت أن تقعد، لأنه ملبس، إذ يحتمل أن يكون المعنى رغبت في أن تقعد، ويحتمل أن يكون رغبت عن أن تقعد، فإن زال اللبس وتعين حرف الجر جاز ذلك نحو قول: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ " ٤.

---

١ قال ابن مالك:

وعد لازما بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

٢ النساء: ١٢٧.

---

(١) المسائل السفرية جمال الدين ابن هشام ص/١٩

٣ توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٥٤.

٤ منهج السالك: ١٢٨، نسخة مصورة عن رسالة دكتوراه في الولايات المتحدة.." [1]

"ولبيان هذا نسوق المثال الآتى: إذا أقمت فى بلد تراقب أهله؛ فرأيت الفلاح يلازم حقله، والصانع يلازم مصنعه، والتاجر متجره، والملاح سفينته، والطالب معهده، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه، لا يكاد يتركه. ثم أردت أن تصفهم، فقد تقول: شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم، منصرفين لشئوهم؛ "الفلاح وحقله" – "الصانع ومصنعه" – "التاجر ومتجرة" – "الملاح وسفينته" – "الطالب ومعهده" – "كل رجل وحرفته". فما معنى كل جملة من هذه الجمل؟ معناها "الفلاح وحقله متلازمان" – "والصانع ومصنعه متلازمان" وهكذا الباقي ...

وإذا تأملت تركيب واحدة منها "مثل: الفلاح وحقله" عرفت أنها مركبة من مبتدأ؛ هو: "الفلاح". بعده واوتفيد أمرين معا، هما: العطف، والمعية، وبعد هذه الواويجئ المعطوف على المبتدأ، ويشاركه فى الخبر، ثم يجئ بعده الخبر. لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف؟ إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة؛ وهوكلمة: "متلازمان" أو: "متصاحبان" أو: "مقترنان" أو: ما يدل على الملازمة والمصاحبة التى توحى بها الواوالتى بمعنى: "مع" وتدل عليها فى وضوح ظاهر للسامع. ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى.

---

١ نشير هنا إلى إشكال يورده النحاة في مثل هذا التركيب ويجيبون عنه، هو: أنه لا يصح عود الضمير إلى "كل" وإلا صار المعنىكل رجل وحرفة كل رجل مقترنان، وهذا يؤدي إلى: كل رجل يقارن حرفة كل رجل" كما لا يصح عودته إلى "رجل"، وإلا كان المعنى: "كل رجل يقارن حرفة رجل واحد، أي: كل رجل وحرفة رجل واحد مقترنان" والمعنيان فاسدان.

والجواب أن كلمة: "كل" في قوة أفراد متعددة، فكأنك تقول: أفراد متعددة، فالضمير العائد عليها أو على ما أضيفت إليه، "مثل: رجل" يكون من مقابلة الجمع بالجمع، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا، كما في قولك: ركب القوم دوابهم، إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته. فكذلك هناك، ويكون المعنى: كل فرد وحرفته مقترنان. أو محمد وحرفته، وعلى حرفته ... وهكذا.

٢ وهذه الواو التي للمعية والعطف معا لا تدخل هنا إلا على الاسم المعطوف بها، ولا تدخل على فعل، فهي غير نظيرتها الأخرى التي تفيد المعية والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن مضمرة وجوبا بشرط أن يكون مسبوقا بنفي أو طلب محض على الوجع الموضح في جـ٤ باب: "إعراب الفعل" – مثل: لم يتصدق النبيل فيفتخر. وهي غير "واو المعية" المشار ليها في رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة.." [2]

"ولست أبالي بعد فقدي مالكا ... أموتي ناء أم هو الآن واقع

---

(١) المنصوب على نزع الخافض في القرآن إبراهيم بن سليمان البعيمي ص/٢٧٤

(٢) النحو الوافي عباس حسن ٥٢١/١

= لأن الجار والمجرور والمتعلق بلفظ "سواء" يسوغ الابتداء به وجعلوه "أي: لفظ سواء" من مواضع سبك الجملة بلا سابك؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة –وقد سبقت الإشارة إليه في باب الإضافة ص٣٨ و٨٣– تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير: "أن". ولا يرد أن: للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة –في الآية ونظائرها– عن الاستفهام، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم، بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين، فالكلام معها خبر لا يطلب **جوابا**؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها. فجاز كونه مبتدأ مؤخرا. وعلى هذا يمتنع بعدها العطف "بأو" لعدم انسحلاخها عن: الأحد، "أي: عن أحد الشيئين" ك "أم". التي انسلخت عنه ولذا لحن في المغني قول الفقهاء: "سواء كان كذا وكذا". وصوابه: "أم". لكن نقل الدماميني عن السيرافي، أن "أو" لا تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها. قال وهذا نص صريح يصح كلام الفقهاء اجع أيضا رأي سيبويه في "ب" من ص٦١١، في نهاية الكلام على: "أو" العاطفة أما التنافي المذكور فيتلخص منه بما اختاره الرضى من أن "سواء" خبر مبتدأ محذوف: أي: الأمران سواء، والهمزة. بمعنى: "إن" الشرطية. لدخولها على أمر غير متيقن، وجذف **جوابها** لوجود ما يدل عليه، وجي لها لبيان الأمرين؛ أي: إن قامت أو قعدت فالأمران سواء؛ "فأقام" للأحد، مثل: "أو" في أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين، أو الأشياء، كما سيذكر في "أ" ص٦١١ وفيها بعض حالات مستثناة هناك والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي مثله" ا. هـ.

وواصل الخضري كلامه قائلا؛ "وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح "أو" مطلقا، لما فإنها من التسوية إلا أن يدعي انسلاخها عن "الأحد" مثل "أم". أما على إعراب "الرضي" فتصح مطلقا؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة؛ إذ المقدر كالثابت. على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من "سواء" لا من الهمزة. وإنا سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها، وحينئذ **فالإشكال** في اجتماع: "أو" مع "سواء" لا الهمزة" ا. هـ. بتصرف يسير في بعض كلمات أزيل غموضها.

ومثل هذا في حاشية الصبان مع اختلاف يسير في القاعدة. والأفضل الأخذ بما جاء في الخضري لأنه يساير أكثر الكلام المأثور. ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال: "أو في كل" الحالات.

وقد صحح اجتماع "أو" وهمزة التسوية بعض المحققين، مخالفا في هذا رأي سيبويه المشار إليه الآتي في "ب" من ص٦١١ ومنهم صاحب حاشية الأمير على "المغنى" ج١ عند الكلام على "أم" المتصلة، والعطف بالحرف: "أو" عد الهمزة. هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ . بدلا من "أم لم تنذرهم" ... ولا يقال إن هذه القراءة –عند بعضهم– شاذة؛ لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غير من باب أول، كما نص عليه الثقات، أما إعراب "الرضي" فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعلتين يحتاج إلى تأويل وتقديره محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين.=." (١)

---

(١) النحو الوافي عباس حسن ٥٨٧/٣

"أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا لنعمه ومكافئا لمزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ... إلخ. وهو كتاب مطبوع بالمطبعة الأزهرية بمصر.

ما نقله عن المرادي في هذا الكتاب:

نقل الشيخ خالد في هذا الكتاب عن المرادي مواضع متعددة تنحصر في أبواب: الكلام -في موضعين- المعرب والمبنى - في موضعين- الضمير، العلم، المبتدأ والخبر -في ثلاثة مواضع- نائب الفاعل -في ثلاثة مواضع- الاشتغال -في موضعين- التعدي واللزوم، التنازع -في أربعة مواضع- المفعول المطلق -في موضعين- الاستثناء -في موضعين- الحال -في موضعين- التمييز، الإضافة -في ثلاثة مواضع- التعجب، نعم وبئس، عطف النسق، أسماء لازمت النداء، إعراب الفعل -في موضعين- الإخبار بالذي والألف واللام، جمع التكسير -في موضعين - التصغير، الإبدال.

وسأكتفي بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١- في باب الضمير: قال الأزهري: "والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في "هو" من نحو قوله تعالى: ﴿أن يمل هو﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا، ونقل المرادي عنه أيضا في شرح التسهيل أنه أجاز في "هو" من نحو "مررت برجل مكرمك هو" أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا". ج١ ص١٠٢.

٢- في التعدي واللزوم: في اشتراط ابن مالك حذف الجار مع "أن" إن أمن **الإشكال**، المراد بعد الحذف، قال الأزهري معلقا على الآية: " ... ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء: ١٢٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في أن، وبعضهم قدر عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه **بجوابين** ذكرهما المرادي في شرح النظم: أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس، والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين". ا. هـ. ج١ ص٣٢.." (١)

"فصل لو:

على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللتمني.

فالشرطية: هي المذكورة في هذا الفصل، وهي قسمان: امتناعية وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى إن، وهي للتعليق في المستقبل، وسيأتي الكلام على القسمين.

وأما المصدرية: فلم يذكرها الجمهور، وممن ذكرها أبو علي والفراء، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح في موضعها أن كقوله تعالى: ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ ١ ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود **وجواب** لو؛ أي: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك.

وأما التي للتمني: فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشري لو في قوله تعالى: ﴿لو يعمر﴾ للتمني، وهو حكاية لودادتهم ولا **إشكال**، فإن لو قد ترد في مقام التمني؛ ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء في **جوابها** كما ينصب في **جواب** ليت كقوله

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٤/١

تعالى: ﴿فلو أن لنا كرة فنكون﴾ ٢، ولكن هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين، في ذلك خلاف، نص ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي على أنها قسم برأسه، فلا تجاب **بجواب** الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمني. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء **جوابها** باللام بعد **جوابها** بالفاء في قوله٣:

---

١ من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

٢ من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

٣ قائلهما: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس، وهما من الوافر.

اللغة: "زير" الزير -بكسر الزاي- من يكثر زيارة النساء "الشعثمين" أراد شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو، وقال القالي: الشعثمان موضع معروف "كليب" أخوه "بالذنائب" الباء بمعنى في، وهو ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب.

الإعراب: "فلو" الفاء للعطف ولو للشرط "نبش" ماض مبني للمجهول "المقابر" نائب فاعل "عن كليب" جار ومجرور متعلق بالفعل "فيخبر" بالنصب **جواب** لو بتقدير أن =." (١)

"**لإشكال** المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت أرغبتك في الفعل، أم رغبتك عنه؟ فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد، إلا إذا كان الإبهام مقصودا من السامع.

٣- قبل "كي" الناصبة للمضارع، كقوله تعالى ﴿فرددناه إلى أمه كي تقر عينها﴾ ، أي لكي تقر.

واعلم أن المصدر المؤول بعد "أن وأن وكي" في موضع جر بالحرف المحذوف، على الأصح. وقال بعض العلماء هو في موضع النصب بنزع الخافض.

٤- قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو "الله لأخدمن الأمة خدمة صادقة"، أي والله.

٥- قبل مميز "كم" الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف الجر، نحو "بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟ " أي بكم من درهم؟ والفصيح نصبه، كما تقدم في باب التمييز، نحو "بكم درهما اشتريته؟ ".

٦- بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله، وذلك في خمس صور

الأولى بعد **جواب** استفهام، تقول "ممن أخذت الكتاب؟ "، فيقال لك "خالد"، أي من خالد.

الثانية بعد همزة الاستفهام، تقول "مررت بخالد"، فيقال "أخالد ابن سعيد؟ " أي أبخالد بن سعيد؟.

الثالثة بعد "إن" الشرطية، تقول "إذهب بمن شئت، إن خليل،." (٢)

". . . . .

يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد. ويحل منها محل الشجاعة من الأسد. تجد نشر التحقيق

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٩٥/٣

(٢) جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني ١٩٤/٣

في كمال إتقان المشير أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات. والفاء واقعة في جواب إما وجواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وكون الألفاظ المشار إليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أنه مصدر بمعنى الشارح أي خارجا لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارجي المدلول على هذا الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح إنما يحتاج إلى التقدير لو أريد بالشرط الذي تضمنته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شيء لشيء، ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه. ا. هـ. نعم قال يس: يندفع بتقدير القول إشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية. ا. هـ. وهو مبني على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الإشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوي لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح، لكن في الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فتنبه.

قوله: "لطيف" يعني لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات. قوله: "بديع" فعيل بمعنى المفعول أي مبتدع أي مخترع لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويجيء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والأرض. قوله: "على ألفية ابن مالك" متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض، وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا. قوله: "مهذب إلخ" التهذيب التنقية، والمقاصد المعاني، والمسالك الألفاظ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به. قوله: "يمتزج بها إلخ" في الكلام مبالغة وإلا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان، وأشار بهذه السجعة إلى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن. قوله: "امتزاج الروح" أي امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد. لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح لأنا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم. قوله:." (١)

"فالألف انو فيه غير الجزم ... وأبد نصب ما كيدعو يرمي

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٧/١

ياء" نحو يرمي "فمعتلا عرف" أي شرط، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه، وكان بعده مقدرة، وهي إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وعرب جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل: هي وجملة الجواب معا، وقيل: جملة الجواب فقط. ومعتلا حال منه مقدم على عامله. والمعنى أي فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا "فالألف انو فيه غير الجزم" وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده "وأبد" أي أظهر نصب ما" آخره، واو "كيدعو" أو ياء نحو "يرمي" لخفة النصب.

وأما قوله:

٣٨- أبي الله أن أسمو بأم ولا أب

لأن الكلام في المعرب. قوله: "وكان بعده مقدرة" جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الإسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير أن ولو إلا إن كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد اللهم إلا أن يكون ذلك في غير الضرورة. قوله: "إما شأنية" أي إما ناقصة شأنية أي اسمها ضمير الشأن وقوله: أو ناقصة أي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشأنية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها وفي بعض النسخ أو غير شأنية والأمر عليها ظاهر. قوله: "جملة من مبتدأ وخبر خبرها" فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لا ضمير الشأن. قوله: "وألف خبرها" وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدأ محذوف أي أو هو واو أو ياء فلا إشكال في رفعه. قوله: "وخبر المبتدأ جملة الشرط" هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغني. قوله: "حال منه" أي من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثاني وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به. قوله: "والمعنى إلخ" لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شأنية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى. قوله: "والألف نصب إلخ" ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال. قوله: "يفسره" أي معنى لا لفظا والتقدير أقصد الألف أو أعتبر أو

٣٨- صدر البيت:

فما سودتني عامر في وراثة

وهو من الطويل. وهو لعامر بن الطفيل في الحيوان ٢/ ٩٥، وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٤؛ وشرح المغني ص٩٥٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠١؛ والشعر والشعراء ص٣٤٣، ولسان العرب ١١/ ٥٩٣ "كلل"

والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥؛ والخصائص ٢/ ٣٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ والمحتسب ١/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ص٦٧٧.." (١)

"وجملة أو شبهها الذي وصل ... به كمن عندي الذي ابنه كفل

١٠٥- سعاد التي أضناك حب سعادا

وقوله:

١٠٦- وأنت الذي في رحمة الله أطمع

كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه.

تنبيه: الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم اللفظ فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى "وجملة أو شبهها" من ظرف ومجرور تأمين "الذي وصل به" الموصول "من عندي الذي ابنه كفل" فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة

له، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك.

قوله: "في رحمة الله" لو أضمر لقال في رحمتك نظرا إلى المبتدأ أو رحمته نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد. قوله: "فلا إشكال في العائد" أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى. قوله: "وهو الأكثر" أي في غير أل على ما مر. قوله: "فإن لزم لبس إلخ" اعترض بأن اللازم في المثال إجمال لا لبس ولا محذور في الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه. قوله: "وجملة" خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر. وفي وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده.

قوله: "من ظرف ومجرور تامين" فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا

١٠٥- تمام البيت:

وإعراضها عنك استمر وزادا

وهو الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٤٠؛ وشرح شذور الذهب ص١٨٤.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١/ ١٥٠

١٠٦- صدر البيت:

فيا رب ليلى أنت في كل موطن

وهو من الطويل، وهو للمجنون في الدرر ١/ ٢٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٧.." (١)

". . . . .

١٢٦- أمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

والثاني كقوله:

١٢٧- نحن الألى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا

وقد تقدم هذا الثاني.

خاتمة: الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة: أن وأن وما.

إجماعا في نحو: ﴿يريد الله ليبين لكم﴾ [النساء: ٢٦] ، وعلى خلاف في نحو: ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ [الروم: ٢٤] ، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه. ويجوز حذف صلة الحرفي إن بقي معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها، فإن لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل. قوله: "كل حرف إلخ" اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية. وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعي عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من **الجوابين** نظر وإن أقرهما البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدري هذا. ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضا كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية. قوله: "أول" أي بالقوة والصلاحية وإن لم تؤول بالفعل.

قوله: "مع صلته" أي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور أفاده اللقاني. قوله: "ستة" الراجح خمسة بإسقاط الذي وأما ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩] فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع **الإشكال** بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢٣٦/١

١٢٦- البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧٦؛ وتذكر النحاة ص٧٠؛ والدرر ١/ ٢٩٦؛ ومغني اللبيب ص٦٢٥؛ والمقتضب ٢/ ١٣٧؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٨.

١٢٧- البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٤٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ١/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ "أول وألاء" والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٩.." (١)

"المعرف بأداة التعريف:

أل حرف تعريف أو اللام فقط ... فنمط عرفت قل فيه النمط

المعرف بأداة التعريف:

"أل" بجملتها "حرف تعريف" كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه "أو اللام فقط" كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه "فنمط عرفت قل فيه النمط" فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال، وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف، وللزوم فتح همزته، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض

المعرف بأداة التعريف:

الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير. قوله: "كما هو مذهب إلخ" أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه والنسبة إلى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أي بناء على إلخ يوقع في إشكال آخر وهو اتحاد المبني والمبني عليه فتمحل شيخنا والبعض به لا يجدي. قوله: "أو اللام" أو لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف. قوله: "فقط" الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب. وقيل في جواب شرط مقدر، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أي كافيك. قوله: "فنمط عرفت" أي أردت تعريفه. واعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه في الوضوح غاية. وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرب بها وبأنه قصد الإشارة إلى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير. والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده. وقوله قل فيه النمط خبر، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظه.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/٢٥٤

قوله: "على الأول" أي كونها أل بجملتها. وقوله عند الأول أي الخليل. وقوله وعند الثاني أي سيبويه زائدة أي همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كما في الهمع وغيره وإن أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع. ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتداد بها وضعا ينافي زيادتها وحاصل الدفع أن المنافي للاعتداد وضعا الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يس. قوله: "وعلى الثاني" أي من قولي المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم، فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج إليها وعليهما." (١)

"وفي جواب كيف زيد قل دنف ... فزيد استغني عنه إذ عرف

"جائز كما تقول زيد" من غير ذكر الخبر "بعد" ما يقال لك "من عندكما" والتقدير زيد عندنا. وإن شئت صرحت به. ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده.

قال في شرح التسهيل: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي رجل إلا على ضعف "وفي جواب كيف زيد قل دنف" بغير ذكر المبتدأ "فزيد" المبتدأ "استغني عنه" لفظا "إذ" قد "عرف" بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به. وقد يحذف الجزءان معا إذا خلا محل مفرد كقوله تعالى: ﴿واللائي لم يحضن﴾ [الطلاق: ٤] ، أي فعدتهن ثلاثة أشهر

قوله: "من الجزأين" أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي. وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علما. واختلفا فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر، فقيل: الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة. قوله: "جائز" أي غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله. قوله: "كما تقول إلخ" لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال أن المجيب أحد المسئولين فقط. قوله: "لك" كان ينبغي لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان المجيب واحدا. قوله: "قدر الخبر أيضا بعده" والمسوغ وقوعه في الجواب سم. قوله: "ولا يجوز" أي جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة. فقوله الأعلى ضعف أي خلاف الأولى كما أفاده سم، وإلا بمعنى لكن. قوله: "قل دنف" أي مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف وأنها محل رفع، أما على قول سيبويه أنها ظرف كأين وأن المعنى في أي حال فيكون الجواب في صحة مثلا قاله يس. وعبارة الدماميني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات: إحداها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة، وهذه عبارة سيبويه، فموضعها عنده نصب دائما. الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أي حال، وهذه عبارة السيرافي والأخفش، فموضعها عندهما رفع مع

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٥٧/١

المبتدأ ونصب مع غيره. الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثاني. ثم اعترض القول الأول والثاني بأمور ثم قال: وأما القول الثالث فلا **إشكال** عليه ألبتة. ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها. ا. هـ. ملخصا.

قوله: "هو دنف" قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح.

قوله: "قوله إذا خلا محل مفرد" ليس بقيد بدليل صحة." (١)

"وبعد ما وليس جر البا الخبر ... وبعد لا ونفي كان قد يجر

تعمل في الموجب، تقول ما زيد قائما بل قاعد، وما عمرو شجاعا لكن كريم، أي بل هو قاعد ولكن هو كريم. فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا. والأرجح النصب.

تنبيه: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر، وبل ولكن حرفا ابتداء "وبعد ما" النافية "وليس جر البا" الزائدة

بالنصب أي بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه **إشكال** لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفي فما وجه نصبه **وجوابه** أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه.

قوله: "جاز الرفع" أي على إضمار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل. قوله: "ولا قاعدا" لا زائدة للتأكيد. قوله: "قد عرفت" أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر. قوله: "مجاز" أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية. قوله: "وبعد ما" أي عاملة أو مهملة ما لم يكن إهمالها لانتقاض النفي فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينئذ إيجاب. قوله: "وليس" أي غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب ألا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافقه. قوله: "جر البا الخبر" بشرط عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقائم وقبوله الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام. وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام. وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن خبر ما لم يقع في القرآن مجردا من الباء إلا منصوبا ورفع على الإهمال.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣١٤/١

فائدة: قال في التسهيل: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها. قال الدماميني: وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس. ثم قال في التسهيل: ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال: وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ما له مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببي وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون أخوته. ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببي فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول: ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو، وإن جر بالباء جاز على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي." (١)

". . . . .

الرفع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، بل إما مبتدأ محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل نحو إن زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الأول. وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائي الرفع مطلقا تمسكا بظاهر

مجاز علاقته المشابهة الصورية. قوله: "مثل ما جاءني إلخ" ظاهره أن رجلا إعرابه محلي وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب وقيل: تقديري ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه. قوله: "وقد زال بدخول إلخ" لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا **إشكال** في العطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني. قوله: "ابتدائية" أي استئنافية. قوله: "على محل ما قبلها من الابتداء" من باب لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة. وفي عبارته أمران: الأول كان ينبغي حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها. الثاني القصور لعدم شمولها البيت لأن الجملة فيه **جواب** الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتدائية، وكذا ما عطف عليها. قوله: "تعين الوجه الأول" أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور وإلا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعلية يجوز الوجه الثاني.

قوله: "تعين النصب" أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر. قال سم: لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف. وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل. وقال الرضي: إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٦٨/١

لأن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيدا وعمرو قائمان خبرا عن إن وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك. ا. هـ. ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد كما سيأتي قريبا ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو إن زيدا وعمرو قائم وهو الذي حققه الروداني. وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب إلى هذا فتدبر.

قوله: "وأجاز الكسائي إلخ" موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو إن زيدا وعمرو ذاهبان، فإن لم يتعين ذلك نحو إن زيدا وعمرو في الدار اتفاقا، قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح ومثل إن زيدا وعمرو في الداران زيدا وعمر وقائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح في شرح بانت سعاد وحقق أن نحو إن." (١)

"وخففت كأن أيضا فنوي ... منصوبها وثابتا أيضا روي

النحاة "ذكر لو" وإن كان كثيرا في لسان العرب. وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله:

٢٩٧- علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وقوله:

٢٩٨- إني زعيم يا نويـ ... ـقة إن أمنت من الرزاح

ونجوت من عرض المنو ... ن من العشي إلى الصباح

إن تهبطين بلاد قو ... م يرتعون من الطلاح

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [يونس: ١٠] ، ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [النجم: ٣٩] "والخامسة أن غضب الله عليها" [النور: ٩] ، "وخففت كأن أيضا" حملا على أن المفتوحة "فنوي منصوبها" وهو ضمير

بلا بأنه لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم. **واجواب** أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا **إشكال** عليه. قوله: "أن لا تكون" أي على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة. قوله: "زعيم" أي كفيل

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٢١/١

والرزاح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت، وإضافة عرض إليه من إضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي العارض. والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضي. قوله: "فلا يحتاج إلى فاصل" أن لما علمت من أن هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع.

قوله: "أن غضب الله" أي في قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصودا به الدعاء فهي قراءة سبعية وما في التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم. قوله: "فنوى منصوبها

٢٩٧- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٢؛ وتخليص الشواهد ص٣٨٣؛ والجنى الداني ص٢١٩؛ والدرر ٢/ ١٩٧؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٣؛ وشرح ابن عقيل ص١٩٦؛ وقطر الندى ص١٥٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

٢٩٨- الأبيات من مجزوء الكامل، وهي للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢/ ٢٧٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢؛ ورصف المباني ص١١٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٢ "طلح"، ٩/ ١٩٨ "صلف" ١٣/ ١٣٦ "أنن".." [(١)]

". . . . .

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع، كقوله:

٣١٨- لا اصطبار لسلمى أم لها جلد ... إذا ألاقي الذي لا قاه أمثالي

أما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله:

٣١٩- ألا عمر ولى مستطاع رجوعه ... فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فعند الخيل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة ليت فلا يجوز

ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة. والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن. شمني مع زيادة. قال الدماميني وآذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا **إشكال** أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير شبيبته في الربط لأن مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اهـ. باختصار.

قوله: "ويقل ذلك" أي الإعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والإنكار. وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره. قوله: "لسلمى" هي زوجته. وقوله الذي لاقاه أمثالي يعني الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون إضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر. دماميني.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٤٣١/١

قوله: "أما إذا قصد بالاستفهام" أي مع لا إذ المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الآتيين. وقوله بالاستفهام أي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفي عن لا أفاده الروداني. قوله: "فيرأب" أي يصلح منصوب في **جواب** التمني أثأث أخربت. قوله: "بمنزلة أتمنى فلا خبر لها" أي لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الروداني بأن كونها بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فإن أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل. قال والحق

٣١٨- البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص١٧٨؛ وجواهر الأدب ص٢٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٢٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢، ٢١٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤؛ وتخليص الشواهد ص٤١٥، والجنى الداني ص٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٠؛ وشرح ابن عقيل ص٢٠٧؛ وشر عمدة الحافظ ص٣٢٠، ٣٨٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

٣١٩- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦؛ وتخليص الشواهد ص٤١٥؛ والجنى الداني ص٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٠، وشرح التصريح ١/ ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ص٨٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص٢٠٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٨؛ ومغني اللبيب ص٦٩، ٣٨١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦١.." (١)

". . . . .

أي على حب العراق وفي الطريق "و" حذفه "في أن وأن يطرد" قياسا "مع أمن لبس كعجبت أن يدوا" ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ [الأعراف: ٦٣، ٦٩] ، ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ١٨] ، أي من أن يدوا أي يعطوا الدية، ومن أن جاءكم، وبأنه، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل **لأشكال** المراد بعد الحرف. وأما قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء: ١٢٧] ، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب

خطاب لملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه. وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله. قوله: "كما عسل" بالإهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت:

لدن بهز الكف يعسل متنه

فيه كما سعل، يصف رمحا بأنه لدن أي لين والباء في بهز سببية وقوله يعسل متنه أي يضطرب ويهتز صدره. وقوله فيه أي مع هز الكف. قوله: "وحذفه في أن وأن" أي معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك إكراما ونحو: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾ [الكهف:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/ ٢١

١٩] ، وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في **جواب** أيها أزكى إلخ وليت شعري **بجواب** هل إلخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن. وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ [الأعراف: ١٥٥] ، قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أي من بني إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدي الفعل إلى مفعولين. قوله: "**لإشكال** المراد بعد الحذف" أي عدم فهمه فيكون إجمالا فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية مبني على هذا أيضا لأنها من الإجمال وقد مر غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الإجمال ليس معيبا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصد فتنبه.

قوله: "فيجوز إلخ" حاصل **الجواب** الأول أنه لا إجمال في الآية لأن قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لأنه لاختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني. وحاصل الثاني أن." (١)

". . . . .

فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين.

تنبيهان: الأول إنما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة. الثاني اختلفوا في محلهما بعد الحذف: فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر تمسكا بقوله:

٤١٤- وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إلي ولا دين بها أنا طالبه

الإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة. قوله: "لقرينة كانت" أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل إن المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه. قوله: "لأجل الإبهام" أي لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام. قوله: "لدمامتهن" بالمهملة أي قبحهن ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم. قوله: "وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين" أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادي وقد أجاز بعض

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٣٢/٢

المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجاب فافهم.

قوله: "لطولهما بالصلة" أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي. قوله: "فذهب الخليل إلخ" كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما في المغني والتصريح. ا. هـ. وعبارة المغني بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا. ا. هـ. فليس في كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم. قوله: "تمسكا بقوله إلخ" أي حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة لي ولا لدين أنا طالبها به وإنما زرتها لضرورة نزلت بي ففي العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو: ﴿من إن تأمنه بقنطار﴾ [آل عمران: ٧٥] ، أي دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب.

٤١٤- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤؛ والإنصاف ص٣٩٥؛ وتخليص الشواهد ص٥١١؛ والدرر ٥/ ١٨٣؛ وسمط اللآلي ص٥٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ص٨٨٥؛ والكتاب ٣/ ٢٩؛ ولسان العرب ١/ ٣٣٦ "خطب"؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٦؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص٥٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨١.." (١)

"وألزموا إذا إضافة إلى ... جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب. وأجاز الكوفيون البناء، وإليه مال الفارسي والناظم، ولذلك قال: "ومن بنى فلن يفندا" أي لن يغلط. واحتجوا لذلك بقراءة نافع "هذا يوم ينفع" [المائدة: ١١٩] بالفتح. وقد روى بهما قوله:

٦٤٠- على حين الكرام قليل

وقوله:

٦٤١- تذكر ما تذكر من سليمي ... على حين التواصل غير ذان

"وألزموا إذا" الظرفية إلى جمل الأفعال" خاصة نظرا إلى ما تضمنته من

عمرتك يا لله عمرا أي ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر. قوله: "واحتجوا بقراءة نافع" قال الرضي: لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها. قوله: "ما تذكر من سليمى" أي الذي تذكره منها وأبهمه تعظيما له

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/١٣٣

وتفخيما والداني القريب. قوله: "الظرفية" احترازا عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف. ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ [الروم: ٢٥] ، فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فإذا زيد خرجت ففي الوقت زيد أي حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة. هذا إن قدرت خبرا فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أي ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال في الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر في إذا الظرفية. ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة. وقال جماعة: ظرف مكان والتقدير في فإذا زيد ففي المكان زيد أو ففي الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر إذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية، ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين. وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها. وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط أقوال. واعلم أن إذا غير الفجائية

٦٤٠- راجع التخريج رقم ٦٣٩.

٦٤١- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٦؛ والدرر ٣/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شذور الذهب ص١٠٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.." (١)

"وإن نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقرا لذكرهن أتبعت

واقطع أو أتبع إن يكن معينا ... بدونها أو بعضها اقطع معلنا

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان. الثاني قوله: أتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه "وإن نعوت كثرت وقد تلت" أي: تبعت منعوتا "مفتقرا لذكرهن" بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها "أتبعت" كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب "واقطع" الجميع "أو أتبع" الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض "إن يكن" المنعوت "معينا بدونها" كلها كما في قول خرنق:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/٣٨٨

قوله: "أسهل" أي: لسلامته من كثرة الحذف. قوله: "وسالمت القدم إلخ" أي: فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التي هي مفاعلة من الجانبين. قوله: "يوهم وجوب الاتباع" قال سم، وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتي ا. هـ. وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد النعوت، وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتي.

قوله: "وإن نعوت كثرت" مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل، لكن سيأتي أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد. قوله: "مفتقرا لذكرهن" قال سم: هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه، وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت، وذلك يتضمن الافتقار إليه أبدا؛ لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل ا. هـ ويظهر أنه لا **إشكال**؛ لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل. قوله: "أتبعت كلها" أي: وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز. وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك. وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع؛ لأن تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى في **الجواب** أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافي إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج. قوله: "واقطع الجميع إلخ" لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت. واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام. قوله: "أو اقطع البعض وأتبع البعض" قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله." (١)

"ويبدل الفعل من الفعل كمن ... يصل إلينا يستعن بنا يعن

المستفهم به "يلي همزا" مستفهما به وجوبا "كمن ذا أسعيد أم علي" وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت أخيرا أو شرا؟ وكيف جئت أراكبا أو ماشيا؟

تنبيه: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرا أو شرا تجز به، ومتى تسافر إن ليلا أو نهارا أسافر

معك "ويبدل الفعل من الفعل" بدل كل من كل، قال في البسيط باتفاق كقوله:

٨٩٨- متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للمضمن. قوله: "بل همزا مستفهما به وجوبا" ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى. قوله: "أسعيد أم علي" فسعيد بدل من من بدل تفصيل. قوله: "بدل اسم الشرط" فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل، وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط، ففي الكشاف أن يومئذ بدل من إذا في قوله

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٩٩

تعالى: ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾ [الزلزلة: ١] ، وكذا قال أبو البقاء، ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام، وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن **إشكاله**؛ لأنك إذا قلت: من يقم إن زيد وإن عمر وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل؛ ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: ﴿وإن امرأة خافت﴾ **وجوابه**: أن إن إنما جيء بها بيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور ا. هـ. تصريح.

فائدة: اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله –صلى الله عليه وسلم: "أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه"، حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي: مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين، فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الأمثلة التي ذكروها، فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب. وقد خرج مما مر **جواب** آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة.

قوله: "ويبدل الفعل من الفعل" قال ابن هشام: ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتني

٨٩٨- البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/ ٩٠، ٩٩؛ والدرر ٦/ ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦؛ وسر صناعة الإعراب ص٦٧٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٦؛ ورصف المباني ص٣٢، ٣٣٥؛ وشرح قطر الندى ص٩٠؛ وشرح المفصل ١٠/ ٢٠؛ والكتاب ٣/ ٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ "نور"؛ والمقتضب ٢/ ٦٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٨.." (١)

"اسحق الشاطبي وغيره وذكر حفيد الموضح في حواشي التوضيح أن هذا **الجواب** مما ينبغي أن يكتب بماء الذهب وها هنا **إشكال** آخر وهو أن أيا الموصولة قد اجتمع فيها معرفان أحدهما إضافتها إلى المعرفة وثانيهما عهد الصلة الذي به تعرفت جميع الموصولات الاسمية على الأصح فكيف اجتمع معرفان على معرف واحد **والجواب** كما أفاده العلامة ابن قاسم العبادي وغيره أن أيا الموصولة فيها إبهامان إبهام الجنس فإنك إذا قلت يعجبني أي الرجال فقد علم أن جنس ما صدقت عليه وإبهام الشخص فاحتاجت إلى معرفين مزيلين لذينك الإبهامين فبإضافتها إلى المعرفة يزول إبهام الجنس أي هو جنس الرجال وبقى شخصا لما صدق مبهما كما في قولك جاءني رجل فاحتيج إلى رفع إبهام الشخص بذكر شيء." (٢)

"

= أخذته من نعجات ست وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله: سود نعاج كنعاج الدشت اللغة: بت " قال ابن الاثير:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٩٣/٣

(٢) رسالة أي المشددة ابن قائِد ص/٤٩

البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خز، وجمعه بتوت، وقوله " مقيظ، مصيف، مشتي " أي: يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفيني للصيف، وللشتاء " الدشت " الصحراء، وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الاعشى ميمون بن قيس، وذلك قوله: قد علمت فارس وحمير والاعراب بالدشت أيكم نزلا قال أهل اللغة: " وهو فارسي معرب، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب

ولغة الفرس ".

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لاحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفى به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني أنه يكفيه الدهر كله، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الاعراب: " من " يجوز أن يكون اسما موصولا، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضا، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضا " يك " فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدرت " من " شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على " من " ولا إشكال في جزمه حينئذ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في " فهذا بتي " لشبه الموصول بالشرط " ذا " خبريك، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لانه من الاسماء الستة، وذا مضاف و" بت " مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من " يك " واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت " من " موصولة " فهذا " الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت " من " اسم شرط، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه، = ". (١)

"كونه عطف بيان عليه، فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية، خلافا لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية، "نبيه وخليله وصفيه": نعوت لمحمد. والخليل: الذي خلصت محبته، والصفي: المختار. "وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه": معطوف على "أشرف"، وأعاد الجار مع آله لطول الفصل. والأصحاب: جمع صاحب، خلاف للجوهري. ونظيره: شاهد وأشهاد. وفي التنزيل: ﴿ويوم يقوم الأشهاد﴾ [غافر: ٥١] ، قال بعض أهل التفسير: جمع شاهد. والأحزاب: جمع حزب، وحزب الرجل: جنده وأصحابه. وقال الراغب١: "الحزب جماعة فيها غلظة"، ويطلق على الأنصار. وكلا المعنيين جائز هنا. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلقوله تعالى: ﴿وليجدوا فيكم غلظة﴾ [التوبة: ١٢٣] وقوله تعالى: ﴿والذين معه أشداء على الكفار﴾ [الفتح: ٢٩] . والأحباب: جمع حبيب. وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق٢.

"فإن كتاب الخلاصة": جواب "أما" ولذلك قرن بالفاء، وصح ذلك على ضرب من المجاز٣. وذلك لأن جواب الشرط مستقبل، وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعي أن الجواب محذوف، والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه، والتقدير: فإني قائل لك إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ. وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل ١/٢٥٨

الأخص، كشجر أراك، أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه، أي: الكتاب المخصوص بهذا الاسم، كما في قوله: سرنا ذات مرة، أي: مرة مختصة بهذا الاسم "الألفية": بالنصب بدل من كتاب، وبالجر بدل من خلاصة، منسوبة إلى ألف، بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين. وقيل: كل منهما بيت على حدة "في علم العربية" حال من "كتاب"، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف، وله حد وموضوع وغاية وفائدة. فحده علم بأصول يعرف

---

١ في كتابه مفردات ألفاظ القرآن ص٢٣١ "حزب"، وفيه "غلظ" مكان "غلظة".

٢ الجناس اللاحق: هو المختلف من أنواع الحروف، ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعا ك"ينهون" و"ينأون"، وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا، ومن المضارع: الخيل معقود بنواصيها الخير. "حاشية يس ١/ ١٥".

٣ أي: مجاز الحذف، وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع **إشكال** آخر؛ وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت؛ حمد أو لم يحمد، فما المراد بكونه بعد الحمد؟ **الجواب**: أن الذي جعل بعد الحمد القول والأخبار والأعلام والقيود قد تتعلق بذلك، كما نص ابن الحاجب. "حاشية يس ١/ ١٥".." (١)

"ذلك، فحلف الملك أن لا يطعمه حب العراق، وهو القمح١. و"أطعمه" على تقدير: لا أطعمه؛ لأنه **جواب** القسم، ولذلك امتنع أن يكون "حب" منصوبا على شريطة التفسير؛ لأن "لا" النافية في **جواب** القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. و"السوس": بمهملتين؛ قمل القمح ونحوه، والشاهد في البيت الأول في حذف "في"، ونصب "الطريق"، والأصل ذكر "في"؛ لأن "الطريق" اسم مكان مختص كالبيت والدار "أي: في الطريق" وقول ابن الطراوة؛ إن الطريق ظرف، مردود بأنه غير مبهم، وقله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازعن فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق. قاله في المغني٢.

"و" الشاهد في البيت الثاني في حذفه "على" ونصب "حب" أي: "على حب العراق". وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقول:

-٢٧٢

.... وإن حذف فالنصب للمنجر

-٢٧٣

نقلا........... ... .

"و" الثالث "قياسي وذلك في "أن" و"أن"" بفتح الهمزة فيهما، وتشديد النون في الأولى، وسكونها في الثانية: "و: كي" لطولهن بالصلة "نحو: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ١٨] ونحو: ﴿أوعجبتم أن جاءكم﴾ [الأعراف: ٦٣]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ١١/١

ونحو: ﴿كي لا يكون دولة﴾ [الحشر: ٧] أي: بأنه" لا إله إلا هو "ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إن قدرت "كي" مصدرية" لدخول اللام عليها تقديرا، "وأهمل النحويين هنا ذكر: كي" مع تجويزهم في نحو: "جئت كي تكرمني" أن تكون "كي" مصدرية، واللام مقدرة قبلها، والمعنى: لكي تكرمني. قاله في المغني٣.

"واشترط ابن مالك في" النظم وغيره٤، في حذف الجار من ""أن" و"أن" أمن اللبس" فقال في النظم:

-٢٧٣

..... وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس..................

"فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل، أو "عن أن تفعل" **لإشكال** المراد بعد الحذف"، هل هو على معنى "في"، أو "عن"؟ لأن "رغب" يتعدى بكل

---

١ المقاصد النحوية ٢/ ٤٩٥-٥٥٠.

٢ مغني اللبيب ص٦٨١.

٣ مغني اللبيب ص٦٨١، ٦٨٢.

٤ شرح التسهيل ص٢/ ١٥٠.." (١)

-٥٧١"

وبدل المضمن الهمزيلي ... همزا.........................

وكذا فعل١ في التسهيل٢ مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن **إشكال**، لأنك إذا قلت: من يقم إن زيد وإن عمرو، كأن اسم الشرط، مرفوعا بالابتداء، فيكون البدل مرفوعا، بالابتداء ضرورة٣، سواء قلنا: البدل على نية تكرير٤ العامل أم لا، فيلزم دخول "إن" الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز على الأصح.

وإن جعلنا ما بعد "إن" مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل، ولأن "إن" لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: ﴿وإن امرأة خافت﴾ [النساء: ١٢٨] .

وجوابه أن "إن" إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، فلا يلزم المحذور.

---

١ في "ب": "نقل".

٢ التسهيل ص١٧٣.

٣ سقطت من "ب".

٤ في "أ"، "ب": "تكرار".." (٢)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٤٦٨/١

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأَزْهَري ٢٠٤/٢

"التصاريف، كالتثنية والجمع في الأسماء، والبناء للمفعول، في الأفعال، "كقولهم في التثنية: مليهان، وأرطيان، وحبليان، وفي الجمع": ملهيات، وأرطيات، و"حبليات، وفي البناء للمفعول: غزي، وعلى هذا" الأخير" "فيشكل قول الناظم" في النظم١ وغيره٢: "إن إمالة ألف "تلا" في: ﴿والقمر إذا تلاها﴾ [الشمس: ٢] لمناسبة إمالة ألف ﴿جلاها﴾ [الشمس: ٣] ، وقوله" في شرح الكافية٣، "وقول ابنه" في شرح النظم٤: "إن إمالة ألف: ﴿سجى﴾ [الضحى: ٢] لمناسبة إمالة" ألف ﴿قلى﴾ [الضحى: ٣] بل إمالتهما كقولك" إذا بنيتهما٥ للمفعول: "قلي، و: سجي" بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما، فتخلف الياء فيها الألف، فلا حاجة إلى دعوى التناسب إذا أمكن غيره.

وأجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب٦ فقال٧: إن السبب المقتضي للإمالة نحو: "دعا" مما ألفه عن واو، لم يعتبره القراء، يعني بالقاف٨، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا ما جاور٩، الممال، فلما أمالوا "تلاها" ونحوه؛ وليس من عادتهم إمالة ذلك؛ علم أن الداعي إلى إمالته عندهم هو التناسب.

وقال١٠: هنا تجوز الإمالة في نحو: "دعا، وغزا" لأنه يؤول إلى الياء إذا بني للمفعول، انتهى.

وعندي أن هذا **الجواب** لا يدفع **الإشكال**، لأن **الإشكال** على اصطلاح النحويين، **والجواب** على اصطلاح القراء، فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد.

" ويستثنى من ذلك"، المذكور، وهو كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف، "ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو" رجوعه إلى الياء "بسبب ممازجة الألف لحرف زائد"، فلا يمال شيء من ذلك.

١قال في الألفية:

وقد أمالوا لتناسب بلا ... داع سواه كعمادا وتلا

٢ شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٧٥.

٣ شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٧٥.

٤ شرح ابن الناظم ص٥٨١.

٥ في "ب": "بنيتها".

٦ ف "ب": "المناسب".

٧ شرح المرادي: ٥/ ٢٠٠.

٨ في "ط": "باتفاق".

٩ في "ط": "ما جاوز".

١٠ شرح المرادي ٥/ ١٨٩.." (١)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزْهري ٦٤١/٢

"وكان يونس، وعيسى، وأبو زيد، والكسائي، فيما حكاه أبو عثمان، ينظرون إلى "جوار"، ونحوه من المنقوص؛ فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروف، صرفوه؛ وما لم يكن نظيره مصروفا، لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون في غير معتل (١)، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة. قال الفرزدق [من الطويل]:

١١١ - ولو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا

ففتح في موضع الجر، وهو قول أهل بغداد؛ والصرف قول الخليل، وسيبويه (٢)، وأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، وسائر البصريين.

فأما قول صاحب الكتاب: "وحضاجر، وسراويل، في التقدير جمع حضجر، وسروالة"، **فإشكال** أورده على نفسه، لأنه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظير له في الآحاد؛ و"حضاجر" على زنة "دراهم"، و"سواهم": الضبع (٣) مفرد.

قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

هلا غضبت لرحل جا .... رك إذ تجره حضاجر (٤)

---

(١) في نسخة "المعتل". (عن هامش الطبعة المصرية).

١١١ - التخريج: البيت للفرزدق في إنباه الرواة ٢/ ١٠٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٥ - ٢٣٩، ٥/ ١٤٥؛ والدرر ١/ ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩؛ والكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ ومراتب النحويين ص ٣١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥؛ والمقتضب ١/ ١٤٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٦.

المعنى: يقول: لو كان عبد الله من الموالي لهجوته، ولكنه مولى موال، أي أنه خسيس لا يستحق أن أهجوه.

الإعراب: "ولو": الواو حرف استئناف، "لو": حرف شرط غير جازم."كان": فعل ماض ناقص. "عبد": اسم "كان" مرفوع، وهو مضاف. "الله": اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور "مولى": خبر "كان" منصوب. "هجوته": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به. "ولكن": الواو حرف استئناف، "لكن ": حرف مشبه بالفعل. "عبد": اسم "لكن" منصوب، وهو مضاف. "الله": اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. "مولى": خبر "لكن" مرفوع، وهو مضاف "مواليا": مضاف إليه مجرور بالفتحة لانه ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى المجموع، والألف للإشباع.

وجملة: "لو كان عبد الله ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "هجوته" لا محل لها من الإعراب لأنها **جواب** شرط غير جازم. وجملة "لكن عبد الله ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "مولى مواليا" حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وجره بالفتحة بدلا من الكسرة، وهذا شاذ.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣١٢ - ٣١٣.

(٣) في نسخة: "وهو اسم للضبع" (عن هامش الطبعة المصرية).

(٤) تقدم بالرقم ٦٣.." [١]

"الثاني: أن تكون نافية عاملة كالأولى، كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ في تنوين "الخلة" **إشكال**. فذهب سيبويه والخليل (١) إلى أنها معربة منتصبة بإضمار فعل محذوف، كأنه قال: "لا نسب اليوم ولا أرى خلة"، ومثله قوله [من الوافر]:

ألا رجلا جزاه الله خيرا ... يدل على محصلة تبيت

وانتصابه في قول الخليل (٢) بفعل محذوف تقديره: ألا ترونني رجلا. وذهب يونس (٣) إلى أن انتصابه من قبيل الضرورة. والذي دعاه إلى ذلك أن ألف الاستفهام إذا دخلت على "لا"، فلها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر التمني. وإذا كانت استفهاما، فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام، فتقول: "ألا رجل في الدار، وألا غلام أفضل منك"، كما كنت تقول: "لا رجل في الدار"، و"لا غلام أفضل منك" تفتح الاسم المنكور بعدها، وترفع الخبر، لا فرق بينهما في ذلك. قال الشاعر [من البسيط]:

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم ... [عني وأنتم من الجوف الجماخير] (٤)

= المعنى: ما من أب وابن يشبهان مروان بن الحكم وابنه عبد الملك لحرصهما على المجد والشهرة.

الإعراب: "ولا": الواو بحسب ما قبلها، و"لا": نافية للجنس. "أب": اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب. "وابنا": الواو: حرف عطف، و"ابنا": معطوف على محل اسم "لا" منصوب بالفتحة، ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محل "لا" مع اسمها، أي: في محل رفع مبتدأ. "مثل": خبر "لا" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "مروان": مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. "وابنه": الواو: حرف عطف، و"ابنه": معطوف على "مروان" مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "إذا": ظرف يتضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق **بجوابه**، ويجوز أن تكون بمعنى "إذ" الدالة على التعليل. "هو": فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أو توكيد لفظي للضمير المستتر في الفعل المقدر الذي يفسره الفعل الظاهر. "بالمجد": الباء: حرف جر، و"المجد": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "تأزر". "ارتدى": فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو. "وتأزرا": الواو: حرف عطف، "تأزرا": فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو.

وجملة "ولا أب ... ": بحسب ما قبلها. وجملة "ارتدى هو" المحذوفة: في محل جر بالإضافة. وجملة "ارتدى بالمجد": تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تأزر": معطوفة على جملة "ارتدى".

والشاهد فيه قوله: "ولا أب وابنا" حيث عطف على اسم "لا" النافية للجنس ولم يكررها، وجاء بالمعطوف منصوبا، لأنه

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٨١/١

عطفه على اسم "لا"، وهو مبني على الفتح في محل نصب. ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محل "لا" مع اسمها، فإنهما معا في محل رفع مبتدأ.

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٤) تقدم بالرقم ٢١٩.." [(١)]

"وقال الآخر [من الرجز]:

قد صرت البكرة يوما أجمعا (١)

فأكد "يوما" وهو نكرة. ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس، مع أن الرواية [من البسيط]:

يا ليت عدة حول كله رجب

بالإضافة، وإذا أضيف كان معرفة، والرواية في قوله [من الرجز]:

يوما جديدا كله مطردا

برفع "كل" على تأكيد المضمر في "جديد"، والمضمرات كلها معارف. وأما قوله [من الرجز]:

قد صرت البكرة يوما أجمعا

فلا يعرف قائله مع شذوذه.

فإن قيل: "ومن أين زعمتم أن هذه الأسماء التي يؤكد بها معارف؟ **فالجواب**: أما ما أضيف منها إلى المضمر، فلا **إشكال** في تعريفه، نحو قوله: "كله"، و"نفسه"، و"عينه". وأما "أجمع"، و"أجمعون"، وتوابعهما، فقد اختلف الناس في تعريفها، من أي وجه وقع لها التعريف، فذهب قوم إلى أنها في معنى المضاف إلى المضمر؛ لأنك إذا قلت: "رأيت الجيش أجمع"، كان في تقدير: "رأيت الجيش جميعه"، وكذلك إذا قلت: "رأيت القوم أجمعين"، كان في تقدير "رأيت القوم جميعهم"، وكان يجب أن تقول: "جاءني القوم كلهم، أجمعهم، أكتعهم، أبصعهم"، فحذفوا المضاف إليه، وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف، والمضاف إليه، ولهذا لم يجرين على نكرة، وصار ذلك كجمعهم "أرض" على "أرضين" عوضا من تاء التأنيث.

فإن قيل: إن تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه، ولذلك كانت حرف الإعراب منه، فقالوا: "قائمة"، و"قاعدة"، عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس

= توكيد معنوي منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "مطردا": صفة ثانية منصوبة بالفتحة. وجملة "إذا القعود كر": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "القعود وفعلها المحذوف": في محل جر بالإضافة. وجملة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/٩٥

"كر": تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "حفد فيها": **جواب** شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "يوما جديدا كله" حيث أكد قوله "يوما" – وهو نكرة محدودة– بقوله "كله" فذلك يدل على جواز تأكيد النكرة المحدودة بألفاظ لتوكيد المعارف.

(١) تقدم بالرقم ٤١٢.." [(١)]

"حاله، وزدت فيه ياء التصغير على حد زيادتها في المتمكنة؛ لأنها علامة، فلا يعرى المصغر منها، إذ لو عري منها، فلا يكون على تصغيره دليل، وألحقت في آخره ألفا كالعوض من ضم أوله تدل على ما كانت تدل عليه الضمة؛ فتقول، في "ذا": "ذيا"، وفي "تا": "تيا".

فإن قيل: فما بال ياء التصغير زيدت هنا ثانية، وسبيلها أن تزاد ثالثة؟ قيل: إنما ألحقت ثالثة، ولكنك حذفت ياء لاجتماع الياءات. وذلك أن الأصل "ذا"، و"تا" على حرفين كما ترى، فلما صغروهما، احتاجوا إلى حرف ثالث، فأتوا بياء أخرى لتمام بناء التصغير، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة، فانقلبت الألف ياء لتحركها بوقوع ياء التصغير بعدها، وزادوا الألف آخرا عوضا من ضمة الفاء، فصار: "ذييا"، فاجتمع ثلاث ياءات، وذلك مستثقل، فحذفوا إحدى الياءات، فلم يكن سبيل إلى حذف ياء التصغير؛ لأنها علامة، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير؛ لأنه بعدها ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، فلو حذفوها، حركوا ياء التصغير، وهي لا تكون متحركة، فحذفوا الياء الأولى، فبقي "ذيا"، و"تيا"، وحصلت ياء التصغير ثانية.

وأما "تيا"، فهو تحقير "تا". ومن قال: "ذي"، و"ذه"، قال في تحقيره: "تيا"، وهو على لغة من قال: "هذه"، و"هذي"، و"تا"، و"تي" أيضا يرجع كله في التصغير إلى لغة من يقول: "تا"؛ لئلا يلبس المؤنث بالمذكر. وإذا قلت: "هذيا"، و"هاتيا"، فإنما هو "ذيا"، و"تيا"، دخلت عليهما هاء التنبيه، وكذلك إذا قلت: "ذياك"، و"تياك"، فتلحقه علامة الخطاب، كما تلحق المكبر في قولك: "ذاك"، و"تاك".

فأما "أولا" مقصورا وممدودا، وهو جمع "ذا" و"تا"، فإنه يقع على المذكر والمؤنث، فإذا صغرت "أولا" مقصورا، فلا **إشكال** فيه، لأنك تلحق ياء التصغير ثالثة، وتقلب ألفه ياء؛ لوقوعها موقع مكسور بعد ياء التصغير، ثم تزيد الألف أخيرا عوضا من ضمة التصغير، فصار اللفظ "أوليا". فإن قلت: إذا كنت إنما تلحق الألف، آخرا عوضا من ضمة أوائل الأسماء المصغرة، ونحن إذا صغرنا "أولا" فنضم أولها، ونقول: "أليا"، فتكون الضمة موجودة، وإذا كانت الضمة موجودة؛ فما وجه التعويض عن شيء موجود في اللفظ؟ **فالجواب** أن ضمة أول "أليا" ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمة أول "كليب"، و"جميل"، وإنما هي الضمة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك: "أولا". والذي يدل على ذلك تركهم ما هو مثله من أسماء الإشارة، واستحقاق البناء بحاله غير مضموم، وذلك قولك: "ذيا"، و"تيا". ألا ترى أن الذال والتاء مفتوحتان، كما كانتا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢/٢٢٩

قبل التحقير في "ذا"، و"تا"، فكذلك ضمة همزة "أليا"هي الضمة في "ألا"، فلما كانت الضمة في "أليا" هي الضمة التي كانت موجودة في "ألا" وليست مجتلبة للتحقير، بقيت بحالها، وعوض الألف في آخره عن ضمة التحقير.." [(١)]

"مقام الفاعل، لم يجز، وكنت قد خرجت عن كلام العرب. والغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب.

وسبيل ما يجيء من ذلك أن يتأول، ويحمل على الشذوذ، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا﴾ (١)، فليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب "الكتاب" على أنه مفعول به، وإنما الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على "الطائر" في قوله: ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾ (٢). و"كتاب" منصوب على الحال، والتقدير: ويخرج له يوم القيامة طائره - أي: عمله- كتابا، أي: مكتوبا، وهو محذوف في قراءة الجماعة، ونخرج له يوم القيامة كتابا، أي: ونخرج له طائره -أي: عمله- كتابا، ويؤيد ذلك قراءة يعقوب (٣): "ويخرج -أي: يخرج عمله- كتابا". فأما قوله تعالى: ﴿ليجزي قوما بما كانوا يكسبون﴾ (٤)، ففيه إشكال، وذلك أنه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه، وتقديره: ليجزى الجزاء قوما بما كانوا يكسبون، وهو شاذ قليل.

فأما قوله تعالى: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾ (٥)، فقال قوم: إنه كالآية المتقدمة، والتقدير: نجي النجاء المؤمنين، والصواب أن يكون "نجى" فعلا مضارعا، والأصل "ننجي" بنونين، فأخفيت النون الثانية عند الجيم، فظنها قوم إدغاما، وليس به، ويؤيد ذلك إسكان الياء. وأما قول الشاعر [من الوافر]:

١٠٠٠ - فلو ولدت قفيرة (٦) جرو كلب ... لسب بذلك الجروالكلابا

---

(١) الإسراء: ١٣. وهي أيضا قراءة مجاهد ويحيى بن وثاب.

انظر: البحر المحيط ٦/ ١٥؛ وتفسير القرطبي ١٠/ ٢٢٩؛ والكشاف ٢/ ٤٤١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣١١.

(٢) الإسراء: ١٣.

(٣) وكذلك قراءة الحسن. انظر: البحر المحيط ٦/ ١٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣١١.

(٤) الجاثية: ١٤.

(٥) الأنبياء: ٨٨.

(٦) في الطبعتين: "فقيرة"، وهذا تحريف.

١٠٠٠ - التخريج: البيت لجرير في خزانة الأدب ١/ ٣٣٧؛ والدرر ٢/ ٢٩٢، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

اللغة: قفيرة: اسم أم الفرزدق. الجرو: ولد السبع، ومنها الكلاب.

المعنى: ذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جروا، لسب بسببه كل الكلاب؛ لسوء خلقه وخلقه.

الإعراب: "فلو": الفاء: بحسب ما قبلها. "لو": حرف شرط غير جازم. "ولدت": فعل ماض مبني على الفتح، والتاء:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٣٥/٣

للتأنيث لا محل لها. "قفيرة": فاعل مرفوع بالضمة. "جرو": مفعول به منصوب. "كلب": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "لسب": اللام: واقعة في **جواب** "لو". "سب": فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح. "بذلك": الباء حرف جر. "ذا": اسم إشارة مبني على =." [1]

"النفي ينافي هذا الغرض، لأنها إذا عريت من حرف النفي، لم تفد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر. ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي على ما تقدم، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع، وهو مراد. وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في **جواب** القسم، وذلك لأمن اللبس، وزوال **الإشكال**. فمن ذلك [من الطويل]:

تزال حبال مبرمات أعدها ... لها ما مشى يوما على خفه جمل

والمراد: والله لا تزال، فحذف "لا". والحبال: العهود. والمبرمات: المحكمات. أعدها لها، أي: للمحبوبة مدة مشي الجمل على خفه، كما يقال: "ما طار طائر"، و"ما حنت النيب". ودل على إرادة القسم حذف حرف النفي، فلولا القسم، لما ساغ الحذف، ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير "لا"، نحو: و"الله أقوم"، والمراد: لا أقوم. وإنما لم يجز حذف غيرها؛ لأنه لا يجوز حذف "لم"، و"ما"؛ لأن "لم" عاملة فيما بعدها، والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل. وكذلك "ما" قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز. ولا يكون هذا الحذف إلا في القسم؛ لأنه لا يلبس بالموجب، إذ لو أريد الموجب، لأتي بـ"إن" واللام، والنون، وهو كثير. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

فقلت لها تالله أبرح قاعدا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي: لا أبرح. وقال أيضا [من مجزوء الكامل]:

تنفك تسمع ... إلخ

وقال [من البسيط]:

١٠٢٩ - تالله يبقى على الأيام مبتقل ... جون السراة رباع سنه غرد

١٠٢٩ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٧؛ ولسان العرب ٥/ ١٥٥ (كور)؛ ولمالك بن خويلد الهذلي في لسان العرب ١١/ ٦١ (بقل)؛ وللهذلي في إصلاح المنطق ص ٣٦٦.

المبتقل: طالب البقل، أو آكله. الجون: الأبيض، والأسود. سراة كل شيء: أعلاه، وسراة الفرس: أعلى متنه. الرباعي من الدواب: ما ظهرت رباعيتاه وهما السنان بين الثنية والناب في كل فك. الغرد: الرافع صوته بالغناء.

يقسم بالله تعالى أنه لن يعيش أبدا حيران مهما كان عيشه طيبا وهانئا.

الإعراب: "تالله": التاء: حرف جر وقسم، "الله": لفظ الجلالة مجرور بالكسرة. "يبقى": فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. "على الأيام": جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. "مبتقل": فاعل مرفوع بالضمة. "جون": نعت مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "السراة": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "رباع": نعت ثان مرفوع بضمة مقدرة على الياء

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣١٤/٤

المحذوفة للتنوين. "سنه": مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "غرد": خبر =." (١)

"القسم الثالث في الحروف

فصل [تعريف الحرف]

قال صاحب الكتاب: الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه.

* * *

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على قسمي الاسم والفعل، انتقل إلى الكلام على الحرف. والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها. فقولنا: "كلمة" جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولنا: "دلت على معنى في غيرها" فصل ميزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: "الغلام" فهم منه المعرفة، ولو قلت: "أل" مفردة، لم يفهم منه معنى؟ فإذا قرن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره.

وقولهم: "ما دل على معنى في غيره" أمثل من قول من يقول: "ما جاء لمعنى في غيره"؛ لأن في قولهم: "ما جاء لمعنى في غيره"؛ إشارة إلى العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات، لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره. وقولنا: "كلمة" أسد من قوله: "ما دل"؛ لأن الكلمة أقرب من الحرف، فهي أدل على الحقيقة.

وقد زعم بعضهم أن هذا الحد يفسد بـ "أين"، و"كيف"، ونحوهما من أسماء الاستفهام، و"من"، و"ما" ونحوهما من أسماء الجزاء، فإن هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء، فتعلق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف. **والجواب** عن هذا **الإشكال** أن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسمية، فـ "أين" دلت على المكان، و"كيف"، دلت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء، فـ "من" دلت على من يعقل، و"ما"، دلت على ما لا يعقل. وأما دلالتهما على الاستفهام والجزاء، فعلى تقدير حرفيهما، فهما شيئان دلا على شيئين، فالاسم دل على مسماه، والحرف أفاد في غيره معناه. ويؤيد ذلك بناؤها لتضمنها معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسمية والتمكن، وقد دلت على هاتين الدلالتين، ليكون كاسرا للحد. وربما احترز بعضهم من ذلك، فقال: "ما دل على معنى في غيره." (٢)

"ويقال: "جير لأفعلن" بمعنى: حقا. و"إن" كذلك. قال [من مجزوء الكامل]:

ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت، فقلت إنه (١)

و"أي" لا تستعمل إلا مع القسم، إذا قال لك المستخبر: "هل كان كذا؟ " قلت: "إي والله"، و"إي والله"، و"إي لعمري"، و"إي ها الله ذا".

* * *

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣٦٤/٤

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤٤٧/٤

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف التي يجاب بها، فمنها "نعم"، و"بلى". وفي الفرق بينهما نوع **إشكال**، ولذلك يكثر الغلط فيهما، فتوضع إحداهما موضع الأخرى. وجملة القول في الفرق بينهما أن "نعم" عدة وتصديق كما قال سيبويه (٢)، فإذا وقعت بعد طلب كانت عدة، وإذا وقعت بعد خبر، كانت تصديقا نفيا كان أو إيجابا.

وأما "بلى"، فيوجب بها بعد النفي، فهي توفع النفي وتبطله. وإذا رفعته؛ فقد أوجبت نقيضه. وهي أبدا توجب نقيض ذلك المنفي المتقدم، ولا يصح أن توجب إلا بعد رفع النفي وإبطاله.

وأما "نعم"، فإنها تبقى الكلام على إيجابه ونفيه؛ لأنها وضعت لتصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي، من غير أن ترفع ذلك وتبطله. مثاله إذا قال القائل: "أخرج زيد"، وكان قد خرج، فإنك تقول في **الجواب**: "نعم"، أي: نعم قد خرج، فإن لم يكن خرج. قلت في **الجواب**: "لا"، أي: لم يخرج. فإن قال: "أما خرج زيد؟ " وكان لم يخرج، فإنك له في **الجواب**: "نعم"، أي: نعم ما خرج، فصدقت الكلام على نفسه باطراح حرف الاستفهام، كما صدقته على إيجابه، ولم ترفع النفي وتبطله بخلاف "بلى". وإن كان قد خرج، قلت في **الجواب**: "بلى"، أي: بلى قد خرج، فرفعت ذلك النفى، وحدث في بعضه إثبات نقيضه، بخلاف "نعم" التي تبقي الكلام على حاله، ولا ترفعه. قال الله

= حرف شرط. "كانت": فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هي. "أبيحت": فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "دعاثره": نائب فاعل مرفوع بالضمة، أو اسم "كان" على ما يعرف بالتنازع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة "قلن": بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أول مشرب هو على الفردوس": في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة "فقلت: أجل": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أبيحت دعاثره": في محل نصب خبر "كانت". وجملة "إن كانت ... ": في محل نصب حال. وجملة "كانت ... ": جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء "جير"، بكسر الراء وفتحها.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.." [1]

"محالة. وأصل الجزاء أن لا يكون معلوما. وقد جوزي بها في الشعر، نحو قول الفرزدق [من الطويل]:

١١٥٧ - فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم ... وكان إذا ما يسلل السيف يضرب

وهو قليل. قالي سيبويه (١): والجيد ما قال كعب بن زهير [من الخفيف]:

١١٥٨ - وإذا ما تشاء تبعث منها ... مغرب الشمس ناشطا مذعورا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٥/٥٥

١١٥٧ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٧٧.

اللغة والمعنى: سل السيف: سحبه من غمده.

نهض أبو ليلى، ومعروف أنه يضرب بسيفه إذا استله.

الإعراب: "فقام": الفاء: بحسب ما قبلها،"قام": فعل ماض مبني على الفتح. "أبو": فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. "ليلى": مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. "إليه": جار ومجرور متعلقان بـ "قام". "ابن": بدل من "أبو" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "ظالم": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "وكان": الواو: للاستئناف، "كان": فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. "إذا": ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق **بجوابه** (يضرب). "ما": زائدة. "يسلل": فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وحرك بالكسر منعا لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. "السيف": مفعول به منصوب بالفتحة. "يضرب": فعل مضارع مجزوم لأنه **جواب** الشرط، وحرك بالكسرة لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره: هو.

وجملة "فقام أبو ليلى": بحسب الفاء. وجملة "كان إذا ... ": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والجملة الشرطية في محل نصب خبر "كان". وجملة "يسلل": في محل جر مضاف إليه. وجملة "يضرب": **جواب** شرط غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "إذا ما يسلل السيف يضرب" حيث جزم بـ "إذا ما" فعلي الشرط، وهذا غير جائز في غير الشعر.

(١) الكتاب ١/ ٦٢.

١١٥٨ - التخريج: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٨؛ والمقتضب ٢/ ٥٧.

اللغة: الناشط: الثور يخرج مسرعا من بلد إلى بلد. المذعور: المزعج المثار.

المعنى: وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سيرها النهار كله، فشبهها في انبعاثها مسرعة بثور وحشي قد ذعر من صائد أو سبع.

الإعراب: "إذا": الواو: بحسب ما قبلها، "إذا": ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ "تبعث". "ما": زائدة. "تشاء": فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوبا تقديره "أنت". "تبعث": تعرب إعراب "تشاء". "منها": جار ومجرور متعلقان بـ "تبعث". "مغرب": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ "تبعث" أيضا، وفي ذلك **إشكال** يتمثل بأن الفعل "تبعث" عامل في ظرف الزمان (إذا)؛ ويمكن التخلص من ذلك بالعمل بمذهب من يعلق "إذا" بفعل الشرط، لا **بجوابه**، ويمكن الإبقاء على المذهب الذي يعلقها **بالجواب**، وذلك بجعل "مغرب" معلقا بـ "تبعث" مقدرا مدلولا عليه بـ "تبعث" المصرح به، أو بجعل "مغرب" بدلا من "إذا" وهذا =." (١)

"٣- شرح الشافية:

وهو شرح لركن الدين على مقدمة الإمام ابن الحاجب في علم التصريف، المعروفة بالشافية١. وهو الكتاب الذي نقوم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٧٢/٥

بتحقيقه في قسم من رسالتنا إن شاء الله. وسنفرد لهذا الكتاب حديثا آخر في الفصل الثاني من هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى.

---

١ وهي مقدمة تصريفية مختصرة، وهي مع اختصارها وافية جامعة لكل القضايا والمسائل الصرفية، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم وقد نالت إعجاب العلماء؛ فقال عنها الجاربردي: "كتاب مع صغر حجمه ووجازة لفظه، مشتمل على فوائد شريفة وقواعد لطيفة ومحتو على دقائق الأسرار العربية، ومنطو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية" "مجموعة الشافية: ١/ ٤".

وهي عند الحسيني، المعروف بنقره كار: "عباب كثير علمه بالرغم من صغر حجمه". "المصدر السابق: ٢/ ٢" وعند الكرمياني: "وافية من بين تصانيف الصرف في قضاء الوطر". "المصدر السابق: ٢/ ٢٨٠".

ونظرا لإعجاب العلماء بها أقبلوا عليها إقبالا عظيما، فشرحوها شروحا كثيرة، ولا أجد هنا متسعا لعرض هذه الشروح أو تفصيل القول فيها، "وللوقوف على تلك الشروح، ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٢٧-٣٣٢". وابن الحاجب النحوي: "٧٣-٧٦" وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص٧٣، وما بعدها، وكشف الظنون، ص١٠٢٠-١٠٢٢. وقد قام ابن الحاجب هو أيضا بشرح شافيته. وهنا يمكن أن يقال -بعد أن عرفنا اهتمام العلماء بالكافية والشافية وإقبالهم عليها بالشروح والتعليقات والنظم- لماذا اهتم العلماء بكتب ابن الحاجب هذا الاهتمام العظيم؟

ويمكننا أن نقول في الإجابة عن هذا التساؤل: إن كتب العلامة ابن الحاجب -رحمه الله- مدرسة قائمة بذاتها عاش على فائدتها النحويون. وقد قال عنه الرواة إنه خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها "الشذرات: ٥/ ٢٣٤" وقال الإدفوي في الطالع السعيد "ص١٨٨" عن كتب ابن الحاجب: "إن الناس انتفعوا بتصانيفه، لما فيه من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ".." (١)

"ويخرج بهذا الشرط نحو (رغبت في أن تفعل) فلا يصح حذف (في) لأنه بعد الحذف يوهم أن المعنى: رغبت عن أن تفعل.

قال في التوضيح١: "ويشكل عليه، أي على هذا الشرط، أو على ابن مالك في اشتراطه إياه، قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ٢.

والجواب عن الإشكال أنه حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن٣.

وهذا جواب حسن، لأنه٤ عند إرادة الإبهام لا يخاف اللبس.

تنبيهان:

أحدهما جعل في التوضيح٥ - تبعا للتسهيل٦ - حذف (رب) بعد الفاء كثيرا ٥٣/أوبعد الواو أكثر وبعد (بل) قليلا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ١/٩٩

وبدونهن أقل. وظاهر المذكور هنا مخالفته.

---

١ أوضح المسالك ١٩/٢.

٢ من الآية ١٢٧من سورة النساء، والآية قد حذف منها الحرف الجار مع أن اللبس موجود، لأن المفسرين قد اختلفوا في المراد، فبعضهم قدر (في أن) وبعضهم قدر (عن أن) ينظر التصريح ٣١٣/١.

٣ ذكر هذا الجواب المرادي في توضيح المقاصد ٥٤/٢، وذكر معه جوابا آخر وهو أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس.

٤ في النسخ: (لأن) والأولى ما أثبته.

٥ أوضح المسالك ١٦١/٢- ١٦٥.

٦ تسهيل الفوائد ص ١٤٨.." (١)

"zفاء الكلمة، وثانيها حرف المضارعة، وثالثها حرف العطف "ومن ثمة" أي ومن أجل استكراههم اجتماع الواوات "قيل الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو" إذ قد تكون فاء الكلمة واوا فلو زيدت قبل الفاء واو وعطفت بواو أخرى يجتمع الواوات لا محالة واطرد في غيره وعطف على قوله قيل قوله "وأن واوا ورنتل أصل" وهو الداهية وزنه فعنلل كجعنفل، ثم أتبعوا الغائبة والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو اللائق، وإن كان يلتبس بزيادة الياء بالمخاطب، إلا أن هذا أسهل؛ إذ الالتباس بالأقرب أشكل، وإنما أتبعوها إياه دون غيره لاستوائهما في الماضي كما يجيء إن شاء الله تعالى، ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء، بل بالياء كما هو مناسب للغائبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في أحدهما والنون في الآخر، نحو: يضربون ويضربن "وعينت الياء للغائب" أي لجنس الشخص المذكر الغائب؛ أي لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا أو اثنين أو جماعة إلا أنه عدل عن هذا الأصل في الغائب والغائبتين لما عرفت "لأن الياء من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر في وسط الكلام" الجاري "بين المتكلم والمخاطب" فناسبه "وعينت النون للمتكلم إذا كان معه غيره" مطلقا "لتعينها" أي النون "لذلك" أي للمتكلم مع غيره "في" الماضي نحو "نصرنا" فأتبعوا المضارع الماضي في ذلك "وقيل: زيدت النون" في المتكلم مع غيره "لأنه" أي الشأن "لم يبق من حروف العلة" التي هي أولى بالزيادة "شيء وهو" أي النون "قريب من حروف العلة في خروجها" أي النون "من هواء الخيشوم" وهو أقصى الأنف، وقيل: عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين الأنف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره "وفتحت هذه الحروف" أي حروف المضارعة في جميع الأبواب "للخفة إلا في" أبواب "الرباعي" أي رباعي كان "وهو" أي الرباع "فعلل" وملحقاته "وفاعل وأفعل وفعل" بتشديد العين فإنها مضمومة فيهن؛ لأن من جملتها الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي عليه، وفي الفتح التباس لما سنذكره إن شاء الله تعالى فتعين الضم، و"لأن هذه الأربعة رباعية والرباعي فرع الثلاثي" في الاحتياج وقوله: "والضم أيضا فرع الفتح" في

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري الجوجري ٥٦٥/٢

الخفة فناسب الضم الرباعي من حيث الفرعية فأعطى له ليدل على ما قدرناه من قولنا: فإنها مضمومة فيهن "وقيل" إنما ضمت هذه الحروف في

Qنباح الكلب وهو مستكره، فوجب قلبها حرفا آخر لدفع الكراهة فأبدلت التاء منها؛ لأنها كثيرا ما قد تبدل منها نحو: تراث وتجاه، والأصل وراث ووجاه، واعلم أن اجتماع الواوات مستكره إذا كانت في كلمة واحدة لا في كلمتين فلا يرد **الإشكال** بقوله تعالى: "آووا ونصروا "ومن ثمة" أي من أجل أن اجتماعات الواوات مستكره "قيل الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو"؛ أي لا يجوز زيادة الواو في أول كلمة ما أصلا خوفا من اجتماعات الواوات، أما في المثال الواوي فظاهر، وأما في غيره فللحمل عليه قوله: "وحكى أن واو ورنتل أصل" **جواب** سؤال مقدر وهو أن قولكم: لا يجوز زيادة الواو في أول كلمة ما منقوض بورنتل لزيادة الواو في أوله، ومعنى **الجواب** ظاهر والورنتل بالفتحات وسكون النون اسم بلدة وقيل الشدة "وعينت الياء للغائب" أي غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث مفردين ومثنيين ومجموعين، لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال فبقي الأربعة فسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة فافهم "لأن الياء وسط الفم والغائب هو الذي يكون في وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب" فيكون بينهما مناسبة في الوسط فعينت له "وعينت النون للمتكلم إذا كان معه غيره" لتعينها لذلك في ضربنا أي لتعين النون للمتكلم إذا كان معه غيره في الماضي نحو: ضربنا "وقيل زيدت النون" للمتكلم مع الغير "لأنه لم يبق من حروف العلة شيء" أي حرف "وهو" أي الحال والنون "قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم" الخيشوم أقصى الأنف وهواء الخيشوم الصوت الذي يخرج منه ويسمى غنة أيضا فمعناه أن النون غنة في الخيشوم، كما أن حروف العلة مدة في الحلق. واعلم أن النون إنما يكون غنة إذا كانت ساكنة لا مطلقا، بل إنما يكون النون الساكنة غنة في الخيشوم مع خمسة حرفا من حروف الفم، وهي القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والراء والطاء والدال والتاء والذال والظاء والياء والفاء، فمتى اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله كانت غنة في الخيشوم، ولم يكن للفم فيها علاج ألبتة، ولهذا لو نطق الناطق بمثل: عنك ومنك وسد أنفه اختل صورتها وربما تلاشى واضمحل "وفتحت هذه الحروف" أي حروف أتين التي للمستقبل "للخفة" أي لخفة الفتحة "إلا في الرباعي" مجردا كان أو مزيدا فيه للثلاثي "وهو" أربعة أبنية "فعلل وأفعل وفاعل وفعل" فإن حروف المضارعة مضمومة في هذه الأربعة "لأن هذه الأربعة رباعية والرباعي فرع للثلاثي" أما الرباعي المجرد الأصيل فلأن حروفه أكثر عددا من حروفه والكثير بعد القليل، وأما الرباعي المزيد فيه للثلاثي فلامتناع بنائه بدون الثلاثي "والضم أيضا" أي كالرباعي "فرع للفتح"؛ لأن الضم ثقيل لاحتياجه إلى تحريك الشفتين والفتح خفيف لعدم احتياجه إليه، والخفيف أصل والثقيل فرع له، فأعطي الأصل للأصل والفرع للفرع "وقيل" ضمت حروف المضارعة في هذه." (١)

"أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إن قدرت "كي" مصدرية١، وأهمل النحويون هنا ذكر "كي"٢، واشترط ابن مالك في "أن" و"أن"، أمن اللبس٣، فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل، أو عن أن تفعل، **لإشكال** المراد بعد

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/٤٨

الحذف٤، ويشكل عليه: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ، فحذف الجر، مع أن المفسرين اختلفوا في المراد٥.

---

١ "كي" المصدرية لا بد أن تسبقها لام الجر التي للتعليل، لفظا أو تقديرا.

٢ أي مع تجويزهم أن تكون "كي" مصدرية واللام مقدرة قبلها في مثل: جئت كي تكرمني، أي لكي تكرمني.

٣ وقد أشار لذلك في النظم كما سيأتي.

٤ فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف، ولا يدري أهو على "عن" أو"في"، والمعنيان مختلفان، وليست هنالك قرينة تزيل هذا اللبس.

٥ أي: وكان اختلافهم بسبب اللبس، فبعضهم قدر "في" وبعضهم قدر "عن" واستدل كل على ما ذهب إليه، ويجيب الناظم بأن الحذف هنا لقرينة كانت عند النزول يفهم منها المراد، أو أن الحذف مقصود به الإبهام على السامع، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، وفيما سبق من حكم اللازم، يقول الناظم:

وعد لازما بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفي "أن" و"أن يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

---

* "وعد" فعل أمر والفاعل أنت، "لازما" مفعوله به، "بحرف" بعد. "جر" مضاف إليه. "وإن"شرطية. "حذف" ماض للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود على حرف جر. "فالنصب للمنجر" مبتدأ وخبر، والفاء واقعة في **جواب** الشرط، "نقلا" حال من اسم مفعول مفهوم من حذف، أو مفعول مطلق، وفي "أن" جار ومجرور متعلق بيطرد. "وأن" معطوفة على أن، "يطرد" مضارع فاعله يعود إلى الحذف. "مع أنه لبس" ظرف متعلق بيطرد ومضاف إليه، "كعجبت" الكاف جارة لقول محذوف."أن" مصدرية. "يدوا" مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بمن محذوفة.." (١)

"(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، رحمه الله، وغفر له:

إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟

قيل: لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أن من الكلام ما يكون خبرا ويخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع اسما.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢/٩٤

ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع فعلا.

ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع حرفا.

وليس هاهنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة، فلهذا لا **إشكال** فيما عدا هذه الأقسام، إذ لا معنى يتوهم سواها.

ووجه آخر: أن المعاني قد أحطنا بعلم جميعها، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني، فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة، دل ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثة.

فإن قال قائل: فلم خصصتم القسم الأول بتلقيبه بالاسم، والثاني بالفعل، والثالث بالحرف؟

فالجواب في ذلك من وجهين:." (١)

"لا شبهة فيه على هذا الوجه، كما قال:

(والله ما زيد بنام صاحبه ...)

فإذا جاز دخول الباء على طريق الحكاية، فليس بمنكور دخول الباء على (نعم) التي فيها بعض **الإشكال**، فقد ثبت بما أوردناه أنها فعل لا اسم، والله أعلم.

فإن قال قائل: إذا نصبتم النكرة بعد (نعم وبئس) على التشبيه بالمفعول به، لأن فيهما إضمار الفاعل، فهل يجوز إظهار ذلك الفاعل مع بقاء المنصوب؟

فالجواب في ذلك: أن سيبويه يمنع منه، وأما أبو العباس المبرد فقد اختاره، وهو قولك: نعم الرجل رجلا زيد. فأما امتناع جوازه فلأن أحد الرجلين يكفي عن الآخر، لأن كل واحد منهما اسم للجنس، فلا وجه للجمع بينهما، (٣٤ / ب) وأبو العباس أجازه على طريق التوكيد.

فإن قال قائل: فلم خصت بجواز الإضمار قبل الذكر؟

قيل له: لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبهة من النكرة، إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى تفسره، وقد بينا أن (نعم وبئس) لا يجوز أن يليهما معرفة محضة، فصار الضمير على شريطة التفسير لما فيه الألف واللام من أسماء الجنس.." (٢)

"٧٣٤- ويجوز: ((أما بعد، ثم أطال الله بقاءك، ثم إني نظرت)) .

٧٣٥- ويجوز: ((أما بعد، وأطال الله بقاءك، فإني نظرت)) .

٧٣٦- ويجوز: ((أما بعد، ثم أطال الله بقاءك، فإني نظرت)) .

٧٣٧- وأجودها: ((أما بعد، أطال الله بقاءك، فإني نظرت)) .

٧٣٨- وأجود منه: ((أما بعد، فإني نظرت أطال الله بقاءك)) .

---

(١) علل النحو ابن الوَرَّاق ص/١٣٧

(٢) علل النحو ابن الوَرَّاق ص/٢٩٣

باب ذكر ما يقع في الصدور من الأشياء المشكلة على من لم يتبحر النظر في العربية بإيضاح وتبيين

فمن ذلك:

٧٣٩- ((سلام عليك)) بالرفع، ويجوز النصب، وفيه **إشكال،** لأن الاختيار الرفع.

٧٤٠- وقال النحويون: ما كان مشتقا من فعل، فالاختيار فيه النصب، نحو قولك: ((سقيا لك)) و ((ويل له)) لأن ويلا لا فعل منه، ويجوز في أحدهما ما جاز في الآخر، إلا أن هذا الاختيار، وكان يجب على هذا أن ينصب ((سلاما)) لأن منه فعلا، **فالجواب** عن هذا: إنه إنما اختير الرفع في ((سلام)) ، وإن كان فيه معنى المنصوب، لأن معناه في الرفع أعم، وليس يريد أفعل فعلا، فيكون المعنى: ((تحية عليك)).'' (١)

''ب- الندوة **الاستجوابية** التي تقوم على طرح الأسئلة ومن ثم الإجابة عليها، وفي مثل هذا النوع من الندوات يقوم مدير الندوة بدور رئيسي مشارك، فهو الذي يختار الأسئلة ويصوغها، ويختار أسئلة جديدة، ويثير المشكلات التي تحتاج إلى استيضاح؛ ولهذا فإن المفترض في مدير الندوة أن يكون ممن لهم علاقة تخصصية بموضوع الندوة، ممن تتوفر فيهم مهارة خاصة في إدارة الحوار والسيطرة عليه، وغالبا ما تكون الندوة في موضوعات عامة تهم الجمهور، ومن هذه الندوات التلفزيونية والإذاعية التي تنتشر في هذه الأيام.

ثانيا: الندوة المفتوحة:

وتتميز بالمشاركة الواسعة من جمهور الحضور الذين لا يقتصر دورهم على طرح الأسئلة فقط ولكن يتعدى ذلك إلى التعليق، وطرح وجهات النظر المختلفة؛ ولكن في حدود، وبعد أن ينتهي الأعضاء من طرح وجهات نظرهم حول القضية موضوع الندوة.

كيفية إدارة الندوة:

إذا كانت الندوة بحثية فلا بد من اختيار أعضائها من بين الأعلام البارزين ومن ذوي الاختصاص المعروفين وإبلاغهم قبلها بوقت كاف حتى يعدوا أبحاثهم إعدادا كافيا.

كذلك لا بد من اختيار موضوع الندوة بعناية فائقة بحيث يكون ذا أهمية خاصة للإسهام في حل قضية علمية أو طبية أو **إشكالية** فلسفية أو أدبية نقدية، ولا بد من إعداد العدة لنشر النتائج وإذاعتها في الأوساط المختصة، وتوزيعها على المعاهد العلمية ذات الاهتمام بهذا الموضوع.

وإذا كانت الندوة **استجوابية** فلابد من إعداد المحاور الأساسية للأسئلة التي ستطرح في الندوة، وتوزيعها على الأعضاء المشاركين حتى يهيئوا أنفسهم للإجابة عليها ويكشفوا عن دقائقها فلا يفاجؤون بأسئلة دقيقة لا يملكون الإجابة.'' (٢)

''توجد يكون معناها **الجواب** والجزاء معا، وهذا ما فهمه الأستاذ أبو علي الشلوبين١، حيث حمل كلام سيبويه على ظاهره، وتكلف في كل مكان وقعت فيه أنها **جواب** وجزاء.

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٢٤٣

(٢) فن التحرير العربي محمد صالح الشنطي ص/٢٧٢

أما أبو علي الفارسي فإنه فهم من كلام سيبويه أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تتمحض للجواب فقط، نحو: أن يقول لك القائل: "أحبك"، فتقول: "إذن أظنك صادقا" فلا يتصور هنا الجزاء٢.

قال المالقي: "والصحيح أنها شرط في موضع، وجواب في موضع، وإذا كانت شرطا فلا تكون إلا جوابا، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، لأنه لم ينص على أنهما معا في موضع واحد".

وقد رد ابن عصفور على شيخه الأستاذ أبي علي الشلوبين في تكلفه لمعنى "إذن"، بقوله: "ففهم الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أنه شرط وجواب، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط، والجواب جوابه فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء؛ فإذا قلت لمن قال لك: "أنا أزورك"، "إذن أكرمك"، فمعناه: إن تزرني أكرمك.

فلما أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿قال فعلتها إذا وأنا من الضالين﴾ ٣، فلما قدر: إن كنت فعلتها فأنا ضال، جاءه إثبات الضلال لموسى عليه السلام؛ قال: ولم يرد إثبات الضلال لنفسه، فأثار إشكالا

---

١ – شرح الجزولية ٢/٤٧٧.

٢ – التكملة ٥٦٣، وينظر رصف المباني ١٥١.

٣ – سورة الشعراء، آية "٢٠".." (١)

"الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد اطلاقا حقيقيا.

والدليل على القول الأول انه لفظ يعبر باطلاقه عن الجملة المفيدة، فكان حقيقة فيها كالشرط وجوابه، والدليل على انه يعبر به عنها لا إشكال فيه، إذ هو متفق عليه، وإنما الخلاف في تخصيصه بذلك دون غيره، وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه:

احدها: انه يطلق بازائها، فيقال: هذه الجملة كلام، والاصل في الاطلاق الحقيقة.

والثاني: ان الكلام تؤكد به الجملة، كقولك: تكلمت كلاما، وكلمته كلاما، والمصدر المؤكد نائب عن اعادة الجملة، الا ترى ان قولك قمت قياما وتكلمت كلاما تقديره: قمت قمت، لان الاصل في التوكيد اعادة الجملة بعينها، ولكنهم آثروا الا يعيدوا الجملة بعينها، فجاؤوا بمفرد في معناها والنائب عن الشيء يؤدي عن معناه.." (٢)

"فرع محمول على الاسماء في ذلك.

واحتج الآخرون بأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني، فكان أصلا كاعراب الأسماء وبيانه قولك: اريد أن ازورك فيمنعني البواب. إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى، وكذلك قولك: لا يسعني شيء ويعجز عنك إذا نصبت كان له معنى، وإذا رفعت كان له معنى آخر، وكذلك باب الجواب بالفاء والواء، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. وهو في ذلك كالاسم، إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر.

---

(١) مسائل (إذن) أحمد بن محمد بن أحمد القرشي ص/٤٢٢

(٢) مسائل خلافية في النحو العكبري، أبو البقاء ص/٣٦

والجواب:

أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى، بل المعنى يدرك بالقرائن المحققة به، **والإشكال** يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدم الحركة، ألا ترى أن قوله: أريد أن أزورك فيمنعني البواب، لو سكنت العين لفهم المعنى، وإنما." [1]

"يشكل إذا نصبتها، وإنما جاء **الإشكال** من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل، إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد، في الضم والفتح والكسر والسكون، فانه في كل حال يدل على الحدث والزمان. وكذلك إذا قلت: لم يضرب، ولن تضرب، فان الفعل منفي، ضممت أو فتحت أو سكنت، وكذلك: لا يسعني شيء ويعجز عنك. إذا فتحت أردت **الجواب**، وإذا ضممت عطفت، ولو أهملته لفهمت المعنى: وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

والحاصل من ذلك كله أمر عرض بالعطف، وحرف العطف يقع على معان، فلا بد من تخليص بعضها من بعض، فبالحركة يفرق بين معاني حرف العطف، ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر.

والله أعلم.." [2]

"١١٥ – (حراجيج ما تنفك إلا مناخة ... على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا)

وابن مالك وحمل عليه قوله

١١٦ – (أرى الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا)

وإنما المحفوظ وما الدهر ثم إن صحت روايته فتخرج على أن أرى **جواب** لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في ﴿تالله تفتأ﴾ ودل على ذلك الاستثناء المفرغ وأما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وإن الرواية آلا بالتنوين أي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب أو ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقل جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء **الإشكال** إذ لا يقال جاء زيد إلا راكبا

تنبيه

ليس من أقسام إلا التي في نحو ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله﴾ وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا

ألا بالفتح والتشديد

حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض فأما قوله." [3]

"ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسألة

---

(١) مسائل خلافية في النحو العكبري، أبو البقاء ص/٨٨

(٢) مسائل خلافية في النحو العكبري، أبو البقاء ص/٨٩

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/١٠٢

(والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا ... إذا عنت فجأة الأمر الذي دهما)

(وربما نصبوا للحال بعد إذا ... وربما رفعوا من بعدها ربما)

(فإن توالى ضميران اكتسى بهما ... وجه الحقيقة من **إشكاله** غمما)

(لذاك أعيت على الأفهام مسألة ... أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما)

(قد كانت العقرب العوجاء أحسبها ... قدما أشد من الزنبور وقع حما)

(وفي **الجواب** عليها هل إذا هو هي ... أو هل إذا هو إياها قد اختصما)

(وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ... ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما)

(وغاظ عمرا علي في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما)

(كغيظ عمرو عليا في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما)

(وفجع ابن زياد كل منتخب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما)

(كفجعة ابن زياد كل منتخب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما)

(وأصبحت بعده الأنقاس باكية ... في كل طرس كدمع سح وانسجما)

(وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم ... لولا التنافس في الدنيا لما أضما)

(والغبن في العلم أشجى محنة علمت ... وأبرح الناس شجوا عالم هضما)

وقوله وربما نصبوا إلخ أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء فيقولون فإذا زيد جالسا وقوله ربما في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في أوله بالتشديد." (١)

"وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن **الإشكال** والخفاء وغمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وأبو بشر سيبويه واسمه عمرو وألف ظلما للتثنية إن بنيته للفاعل وللاطلاق إن بنيته للمفعول وعمرو وعلي الأولان سيبويه والكسائي والآخران ابن العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما وحكما الأول اسم والثاني فعل أو بالعكس دفعا للايطاء وزياد الأول والد الفراء والثاني زياد ابن أبيه وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه وأضم كغضب وزنا ومعنى وإعجام الضاد والوصف منه أضم كفرح وهضم مبني للمفعول أي لم يوف حقه

وأما سؤال الفراء **فجوابه** أن أبون جمع أب وأب فعل بفتحتين وأصله أبو فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأي كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول أوون أو وأون رفعا وأوين أو وأين جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه كما قال أبو عثمان المازني دخلت بغداد." (٢)

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/١٢٣

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/١٢٤

"وقال الأكثرون لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذاك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارىء في حال التركيب الإسنادي

والمخلص عندي من **الإشكال** أن يدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم

وفي شرح الإيضاح لابن الخباز ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح وإلا لكان الكلام غير تام والإجماع على أنه تام اهـ وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا

وذكروا لكأن أربعة معان

١ – أحدها وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى أطلقه الجمهور لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد بخلاف كأن زيدا قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فإنها في ذلك كله للظن

٢ – والثاني الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ابن الأنباري عليه كأنك بالشتاء مقبل أي أظنه مقبلا

٣ – والثالث التحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي وأنشدوا عليه

٣٤ – (فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشام)

أي لأن الأرض إذ لا يكون تشبيها لأنه ليس في الأرض حقيقة

فإن قيل فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل

قلت من جهة أن الكلام معها في المعنى **جواب** عن سؤال عن العلة مقدر ومثله ﴿اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾." (١)

") فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى

والثاني أن يكون **الجواب** مقررا على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو ﴿ولو ردوا لعادوا﴾ فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلا لكنه ليس المقصود

وقد اتضح أن أفسد تفسير ل لو قول من قال حرف امتناع لامتناع وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال ويلزم لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال إن في عبارة سيبويه **إشكالا** ونقصا فأما **الإشكال** فإن اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللا بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها والإمساك خشية الإنفاق ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة **والجواب** أن تقدر اللام للتوقيت مثلها في ﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ أي إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٢٥٣

شرطها **والجواب** أنه مفهوم من قوله ما كان سيقع فإنه دليل على أنه لم يقع نعم في عبارة ابن مالك نقص فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي فإذا قيل لو حرف." [1]

"يا ليتني قدمت لحياتي ﴿يا ليتني كنت معهم﴾

تنبيه

من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم

٥٣٤ - (فليت كفافا كان خيرك كله ... وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو)

وإشكاله من أوجه أحدها عدم ارتباط خبر ليت باسمها إذ الظاهر أن كفافا اسم ليت وأن كان تامة وأنها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث إيقاعه الماء فاعلا بارتوى وإنما يقال ارتوى الشارب

والجواب عن الأول أن كفافا إنما هو خبر ل كان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة أي فليتك أو فليته أي فليت الشأن ومثله قوله

٥٣٥ - (فليت دفعت الهم عني ساعة ...)

وخيرك اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت وأما وشرك فيروى بالرفع عطفا على خيرك فخبره إما محذوف تقديره كفافا فمرتو فاعل بارتوى وإما مرتو على أنه سكن للضرورة كقوله." [2]

"أو تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا محل له إذن اهـ

وفيه **إشكالان** أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له

وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع إن التقدير وأنت تشرب اللبن وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر

وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحيئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فإنه بديع

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك في **جواب** الشرط وفي نحو أحسن إليك فلان فأحسن إليه ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزا أو سهوا

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لأن المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما أن جزأي

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٣٤٢

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٣٨١

الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله

الثالث المبدلة كقوله تعالى ﴿ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم﴾." [١]

"ليس لزم العطف على معمولي عاملين وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخلوها في الأمور واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى ﴿والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها﴾ الآيات فقال فإن قلت نصب إذا معضل لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني أن إذا عطف على إذا المنصوبة بأقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى ﴿فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس﴾ فإن الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة اه وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا إشكال حينئذ في الآية." [٢]

"وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو إضافة مقالة إلى أن قد قلت فإنه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء إلى نفسه وجوابه أن الأصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وأن وصلتها بدل من مقالة أو من أنك لمتني أو خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر إنما قاله مقالة ان بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فأنشده الناس بتحقيقها فاضطروا إلى حذف التنوين ويروى ملامة وهو مصدر ل لمتني المذكورة أو لأخرى محذوفة

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا

وهي عشرون

أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا إذا حول وزنه إلى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه وسمع رحبتكم الطاعة وإن بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما أنهما ضمنا معنى وسع وبلغ

الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي

الرابع كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو أغد البعير وأحصد الزرع إذا صارا ذوي غدة وحصاد

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٥٥٥

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٦٣٤

الخامس كونه عل افعلل كاقشعر واشمأز

السادس كونه على افوعل كا كوهد الفرخ إذا ارتعد." (١)

"ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في من في الآية أنها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي كونها مبتدأ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة

السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى ﴿يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي﴾ إن انتصاب أواري في جواب الاستفهام ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه والموارة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر بل عن الإنزال نفسه وقيل إنما لم ينصب لأن ألم تر في معنى قد رأيت أي إنه استفهام تقريري مثل ﴿ألم نشرح﴾ وقيل النصب جائز كما في قوله تعالى ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب﴾ ولكن قصد هنا إلى العطف على أنزل على تأويل تصبح بأصبحت والصواب القول الأول وليس ألم تر مثل أفلم يسيروا لما بيناه

الثامن عشر قول بعضهم في ﴿فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة﴾ إن الأصل اتخذوهم قربانا وإن الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري إن ذلك فاسد في المعنى وإن الصواب أن." (٢)

"صحيح البخاري ثم الإيجاب لا يتوقف على كون عليه إغراء بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا

وأما قول بعضهم في ﴿قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا﴾ إن الوقف قبل عليكم وإن عليكم إغراء فحسن وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية محوج للتأويل

الثالث قول بعضهم في ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ إن أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث والصواب أنه منادى

الرابع قول الزمخشري في ﴿فلا تجعلوا لله أندادا﴾ إنه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي أعني ﴿لعلكم تتقون﴾ على حد النصب في قراءة حفص ﴿فاطلع﴾ وهذا لا يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ابن لي صرحا﴾ أو على العطف على الأسباب على حد قوله." (٣)

"ووضعه الاسم عبارة عن الشيء المسمى (به) ، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلى، وهو وضع الحلي على المحلى به.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٦٧٤

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٦٩٥

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٧١٤

فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم، ومسمى، وتسمية، ولكل لفظ معنى، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح، ولا دليل هنا، فثبت أن لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر، وإذا جعلت الاسم هو المسمى بطل أحد المعاني الثلاثة التي قدمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها، وبالله تعالى التوفيق.

* * *

فصل

فإن قيل: فمن أين مثار الغلط في هذه المسألة من العلماء؟ وكيف غاب ما

قلتموه عن بعض الجلة القدماء كالباقلاني ومن تبعه من الأشعرية، وهم أرباب

التحقيق والمؤيدون بالتسديد والتوفيق؟.

والجواب: أن مثارات الغلط في ذلك كثيرة، منها شبهة داخلة في النظر، ومنها ظواهر من القرآن والأثر، وأبيات من كلام العرب خفي المقصد فيها عن كثير من أهل البصر، ولا توفيق إلا بالله.

فمن أقوى الشبه الداخلة في النظر إجماع المسلمين واعتقاد كافة الموحدين

أن الله – جل ثناؤه وتقدست أسماؤه – لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، تعالى أن يكون أسماؤه مخلوقة أو صفاته محدثة.

وهذه عقيدة من زلت عنها قدمه أريق دمه.

والجواب عن هذا السؤال، وحل هذا **الإشكال**: أن الله – عز وجل – لم يزل بجميع أسمائه وصفاته، ونحو إذا قلنا: " الاسم غير المسمى "، فليس يلزمنا من ذلك حدوث أسمائه تعالى، وإن كان كل غير الله – عز وجل – مخلوقا ومحدثا، لأنه – عز وجل – هو المسمى نفسه بكلامه القديم، الذي هو صفة ذاته، لأن القرآن قديم لا محالة، وتعسا لمن يخالف فيه من فرق الضلالة.

ثم القرآن متضمن لأسماء الله." (١)

"من اعتراض الطاعن، وتلك عادة في أكثر هذا الكتاب وليس مذهبا له ولا لأحد من النحويين أن يريد بالاسم المسمى، ولكنه أراد به الكلمة الدالة.

وقولهم في الكلمة: فاعل أو مفعول، لفظ اصطلحوا عليه، ومعناه ارتفع، لأنه عبارة عن فاعل، وانتصب لأنه عبارة عن مفعول به.

وقوله إذا في الاسم: " ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا "، قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها.

فإن قيل: ما بال سيبويه قد حد الفعل والحرف ولم يحد الاسم حين قال:

" والاسم زيد وعمرو "؟

فالجواب: أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم

يحتج إلى تبيينه بحد ولا رسم.

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٣٢

وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين، لأن الفعل عند العرب هو الحدث، وعند النحويين هو: اللفظ الدال

على الحدث والزمان.

والحرف عند النحويين: ما دل على معنى في غيره.

وليس يفهم من العرب من الحروف ذلك المعنى.

وجميع ألفاظ النحويين ينقسم إلى قسمين، منها ما تواضعوا واصطلحوا عليه.

ولا يعبر العرب به إلا عن معنى آخر، نحو: " الظرف "، و (الحرف) ، فهذا لا بد من تبيينه للمبتدئ بالحد والرسم.

ومنها ما هو على أصل موضوعه في كلام العرب

نحو: " الاسم " و " الفاعل " و " المفعول بها.

فهذا لا **إشكال** فيه على ناظر في صناعة النحو، والله أعلم.." (١)

"أما " أن " فهو مع الفعل بتأويل المصدر.

فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن " أن " لأنه أخصر؟.

فالجواب: أن في دخول " أن " ثلاث فوائد:

إحداها: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغة ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن " ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن " أن " تدل على إمكان الفعل دون الوجود والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها

تحصين للمعنى من **الإشكال**، وتخليص من شوائب الاحتمال، وذلك أنك اذا

قلت: "كرهت خروجك"، أو: " أعجبني قدومك ".

احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات.

واحتمل أيضا أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: " أعجبني أن قدمت "، كانت على الفعل " أن " بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان.

ولذلك زادوا " أن " بعد " لما " في قولهم:

" لما أن جاء زيد أكرمتك " ولم يزيدوها بعد ظرف سوى " لما "

وذلك أن " لما " ليست في الحقيقة ظرف زمان، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول وأن." (٢)

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٥١

(٢) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٩٧

"عليك في القرآن والسنة من نحو قوله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن) .

(والمطلقات يتربصن بأنفسهن)

و" لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين "

و" لا يكون المؤمن لعانا " و " لا يجني جان إلا على نفسه "

وهو كثير وليس هو في الحقيقة خبرا بمعنى أمر، كما لا يكون أمر بمعنى خبر، ولكنها أخبار عما استقر في الشريعة وثبت في الديانة التي نحن مأمورون بها على الجملة، فمن ههنا صرنا مأمورين بتلك

الأفعال، وإن لم تكن على صيغ الأمر والنهي في المقال، والله الموفق للصواب في كل حال.

(وأما وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي) بعد حروف المجازاة فلحكمة

لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال، واستغنوا عن صيغة المستقبل إيثارا للخفة، لأن هذه العلة لا تستقل بنفسها، إذ يلزم فيما يختص بالمستقبل ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو: لن، وكي، ولام الأمر.

ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة – وإن كان مستقبلا – فإنه ماض بالإضافة إلى **جوابه**، لأن **الجواب** لا يقع إلا بعده مترتبا عليه، نحو قولك: " إن قام زيد غدا قام عمرو بعده "

فصار " قيام زيد غدا " بالإضافة إلى " قيام عمرو " ماضيا.

فأتوا بلفظ الماضي تأكيدا للجزاء وتحقيقا لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول، مع ما أمنوا من اللبس حيث حصنت حروف المجازاة المعنى، وقطعت **الإشكال**." [1]

"وكذلك قوله تعالى: (لسانا عربيا) .

فإن قيل: وما فائدة ذكر الاسم الجامد؟ وهلا اكتفى بصالح وعربي؟.

قلنا: في ذكر الاسم موصوفا بالصفة، في هذا الموطن، دليل على لزوم هذه

الحال لصاحبها، وأنها مستمرة له، وليس كقولك: " جاء زيد صالحا "، لأن " صالحا " ليس فيه غير لفظ الفعل، والفعل غير دائم.

وفي قولك: " رجلا صالحا " لفظ رجل وهو دائم، فلذلك ذكر.

فإن قيل: فكيف يصح في قوله عز وجل: (لسانا عربيا) أن يكون حالا.

والحال تعطي التحول والانتقال إليها عن حالة أخرى.

وأنت لو قلت: جاء زيد قرشيا أوحبشيا "، لم يجز، لأنه لم يزل كذلك؟.

فالجواب: أن قوله عز وجل: (لسانا عربيا) حال من الضمير في (مصدق) .

لا من (كتاب) ، لأنه نكرة والعامل في الحال ما في (مصدق) من معنى الفعل.

فصار المعنى: أنه مصدق لك في هذه الحال، والاسم – الذي هو صاحب الحال – قديم، وقد كان غير موصوف بهذه

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١١٣

الصفة حين أنزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود عليهم السلام، وإنما كان عربيا حين أنزل على محمد – صلى الله عليه وسلم – مصدقا له ولما

بين يديه من الكتاب، فقد أوضحت فيه معنى الحال، وبرح **الإشكال.**

وأما قوله عز وجل: (وهو الحق مصدقا) ، فقد حكوا أنها حال مؤكدة.

ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل، لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: " قم قائما " و " مشيت ماشيا "، و " أما: زيد معروفا "، هذه هى الحال المؤكدة في الحقيقة.

وأما (وهو الحق مصدقا) فليسث بحال مؤكدة، لأنه قال: (مصدقا لما معهم) .

وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق، إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقا لفلان ولا مكذبا له، بل الحق في نفسه (حق) وإن لم يكن مصدقا لغيره. ولكن (مصدقا) ههنا حال من الاسم المجرور من قوله تعالى:

(ويكفرون بما وراءه) وقوله: (وهو الحق) جملة في معنى الحال أيضا، والمعنى: كيف تكفرون." (١)

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٣٠٥